

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



دور المعارضة الحزبية في مسار التحول الديمقراطي في

الجزائر (1989-2014)

- دراسة حالة حزب جبهة القوى الاشتراكية -

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصّص: سياسات عامة وإدارة محلية

إشراف الأستاذ:

سيد أحمد كبير

إعداد الطالبين:

أمغيد أوبعزیز

مالیک أعراب

لجنة المناقشة:

-الأستاذة حمدي ناجية..... رئيسا

-الأستاذ : سيد أحمد كبير..... مشرفا ومقررا

-الأستاذ أبركان زهير.....ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2017/10/02

شكر و عرفان

الشكر لله أولا و خيرا الذي وهب لنا العقل و العزيمة على إتمام عملنا

ثم نتقدم بخالص شكرنا و كامل تقديرينا

للأستاذ المحترم " .سيد أحمد كبير" الذي تفضل بقبول الإشراف

على هذه المذكرة و على كل النصائح

و الإرشادات التي قدمها لنا طوال فترة إنجازنا لهذا العمل

و الذي لم يبخل علينا بالتوجيهات

و كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأصدقاء

و كل من ساعدنا على إتمام هذا العمل سواء

من قريب أو من بعيد

و أشكر أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين العزيزين، أطال الله في عمرهما،
الذين سهرنا وضحيا على تربيته وتعليمي، ووفروا لي الدعم والظروف
اللازمة للنجاح في مشواري الدراسي

إلى أخواتي الثلاث: مليسة، شهيناز وثينة

إلى جدي أطال الله في عمره

إلى كل الأهل والأحباب

إلى كل الزملاء والأصدقاء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل هؤلاء

أمغيد

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين اللذان تعبوا
وسهروا على تربيته وتعليمه، أطال الله في عمرهما وحفظهما لي

إلى كل الأقارب والأهل

إلى كل الزملاء والأصدقاء

مالك

مقدمة

يعتبر موضوع المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي من المواضيع الحساسة، التي تحظ باهتمام كبير من طرف الباحثين والدارسين في حقل العلوم السياسية، وذلك لارتباط مفهوم المعارضة السياسية بمفهوم الممارسة الديمقراطية الفعلية، حيث تعتبر من المواضيع الأكثر حيوية ورواجا في العالم، خاصة في ظل المد الديمقراطي الذي عرفه العالم، أو ما يسميه "صامويل هنتغتون" بموجات التحول الديمقراطي، حيث شهد العالم انتقال وتحول العديد من الدول ذات الأنظمة السياسية التسلطية والشمولية والديكتاتورية، إلى أنظمة ديمقراطية قائمة على التفتح والانفتاح السياسي، وقد أصبح النظام الديمقراطي هو النموذج الوحيد المقبول للحكم عالميا.

ولم تكن الجزائر في معزل عن التطورات الحاصلة في الساحة السياسية الدولية، والتي بدت بوادرها وتجلت مظاهرها مع نهاية العقد التاسع من القرن العشرين، حيث أدت الأحداث المتسارعة إلى تغيير خريطة العالم الجيوسياسية، بفعل انهيار المعسكر الشيوعي وتفكك الإتحاد السوفياتي، وإستئثار الولايات المتحدة الأمريكية التي تزعمت المسكر الغربي في صراعه مع الشرق، وقد ساعدت الظروف الداخلية التي طبعت الساحة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية في الجزائر آنذاك، على مواكبة التغيير، وقد مس هذا التغيير المؤسسات السياسية والتوجه الاقتصادي وحتى الحياة الاجتماعية للشعب الجزائري.

فقد توجهت الجزائر بعد أحداث الخامس أكتوبر من سنة ثمانية وثمانين تسعمئة وألف نحو ممارسة سياسية جديدة لم تعرفها سابقا، ميزها الانفتاح والتفتح على الحريات التي صانها دستور فيفري 1989، الذي أقر التعددية السياسية والإعلامية، وحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وهو ما سمح بظهور العديد من الأحزاب السياسية التي تتبنى بعد فكري وإيديولوجي معارض ومغاير لتوجهات وتوازنات السلطة الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال.

وهناك من الأحزاب التي كانت تمارس نشاطها في سرية قبل إعلان التعددية الحزبية،

في صورة حزب جبهة القوى الاشتراكية، والذي يعتبر أول حزب معارض للسلطة في ظل الدولة الجزائرية المستقلة، حيث ناضل الحزب لسنوات طويلة دون أن يلقى اعتراف السلطة الحاكمة به كحزب معارض، نظرا لقيام النظام السياسي الجزائري سابقا على الأحادية الحزبية، وقد واصل حزب جبهة القوى الاشتراكية نضاله السياسي السري إلى غاية إقرار التعددية الحزبية، ليحصل على اعتماده الرسمي، ويدخل بذلك مرحلة العمل السياسي العلني.

لهذا قمنا بتقسيم الدراسة لثلاث فصول، الفصل الأول حول المعارضة والتحول الديمقراطي والعلاقة التي تربطهما، الفصل الثاني يمثل الإطار التطبيقي للدراسة حل مكانة المعارضة في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر (1989-2014)، الفصل الثالث يتمحور حول دراسة حالة حزب جبهة القوى الاشتراكية ومكانته في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.

الإطار المنهجي، المفهومي والنظري
للدراسة

أولاً-الإطار المنهجي:

1- إشكالية الدراسة:

قصد التعرف على دور المعارضة السياسية في مسار التحول الديمقراطي، وحزب جبهة القوى الاشتراكية كنموذج للمعارضة السياسية الجزائرية تتطلب الدراسة صياغة إشكالية أو تساؤل رئيسي:

إلى أي مدى ساهمت المعارضة الحزبية وحزب جبهة القوى الاشتراكية كنموذج لها في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر من 1989 إلى 2014 ؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي المعارضة الحزبية، وما هو التحول الديمقراطي؟
- ما هو دور المعارضة الحزبية في تجسيد الانفتاح السياسي في الجزائر؟
- ما هو دور حزب جبهة القوى الاشتراكية في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر؟
- ما هي طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة والمعارضة الحزبية خلال مسار التحول الديمقراطي في الجزائر؟

2 - مجالات الدراسة :

يُعالج هذا الموضوع في مجالات ثلاثة هي:

أ - المجال المكاني:

يتناول هذا الموضوع واقع الجزائر سياسيا بالتقصي والتحليل.

ب - المجال الزمني:

تتخذ الدراسة سنة 1989 سنة بداية لها، باعتبارها السنة التي تم فيها فتح المجال السياسي في الجزائر، والانتقال نحو التعددية السياسية والحزبية بناءً على ما جاء في دستور 1989م، ومنه بداية التفاعل السياسي التعددي، وظهور المعارضة كفاعل ومشارك في

العملية السياسية، إلى غاية سنة 2016 التي اتخذتها الدراسة سنة محددة لها.

ج - المجال الموضوعي:

تهتم الدراسة في مجالها الموضوعي هذا بدراسة وبحث مجموعة المواضيع المتصلة والمرتبطة بعملية التحول السياسي أو الديمقراطي والتفاعل السياسي بين مختلف الفواعل السياسية والنظام السياسي في الجزائر من: انتخابات، أحزاب سياسية، مجتمع مدني، مؤسسات قانونية ودستورية، وإصلاحات سياسية، واقتصادية، واجتماعية. كون هذه المواضيع وثيقة الصلة بسير مجريات وعمليات التحول الديمقراطي عامة، وفي الجزائر خاصة، نظرا للنمط والطريقة التي سارت بها عمليات التحول والإصلاح السياسي، وكذا طبيعة تعامل النظام السياسي مع مختلف الأطياف السياسية، وما نتج عنها من تأثيرات على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

3-الفروض العلمية:

للإجابة على الإشكالية المركزية والتساؤلات الفرعية المطروحة يستوجب وضع فرضية رئيسية ومجموعة من الفرضيات الفرعية التي نسعى في إطار هذه الدراسة إلى نفيها أو تأكيدها.

الفرضية الرئيسية: غياب تداول سلمي على السلطة وسيطرة حزب جبهة التحرير الوطني على مقاليد الحكم يظهر محدودية دور المعارضة الحزبية في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.

كما يمكن الاعتماد على فرضيات فرعية وهي كما يلي:

- كلما ازداد دور المعارضة الحزبية في العمل السياسي كلما ترسخت مبادئ الديمقراطية.

- كثرة الأزمات الداخلية كان لها تأثير كبير في تراجع مكانة حزب جبهة القوى الاشتراكية في الساحة السياسية و دوره في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر .

4- الأهمية العلمية والعملية:

يستفيد الباحث من الناحية العلمية من اختبار الفروض العلمية، واستخدام المفاهيم الحديثة في التحليل السياسي، واستثمار المعارف المحصل عليها في إطار عملية البحث هذه، وكذا إثراء المكتبة العلمية بمفاهيم جديدة حاملة لأفكار جديدة في عملية التحليل السياسي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة العملية في كونها تحاول بحث ودراسة دور المعارضة السياسية في ظل التحولات التي عرفتها الجزائر في الفترة (1989-2014)، ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هي تجاوزها للمرحلة الانتقالية، أي بعد إقرار التعددية الحزبية والسياسية- مع تسليط الضوء على دور المعارضة السياسية في مسار التحول الديمقراطي.

5- مبررات اختيار الموضوع:

أ- المبررات الذاتية: تكمن رغبتني الشخصية في دراسة هذا الموضوع لمزيد من التعرف على حيثيات الموضوع من الناحية النظرية والتطبيقية قصد إثراء معارفي في حقل التخصص.

ب- المبررات الموضوعية:

إثراء الحقل السياسي ولو نسبيا في موضوع المعارضة الحزبية ودورها كفاعل مؤثر في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر بالإضافة إلى حداثة الموضوع ومحدودية الدراسات والأبحاث في هذا المجال والتي تلقى اهتمام كبير في السنوات الأخيرة من طرف العديد من المفكرين والباحثين في حقل السياسات العامة والمقارنة خاصة تلك المرتبطة بواقع الأنظمة السياسية للدول النامية، منها الجزائر.

6- مناهج واقتربات الدراسة:

يمثل هذا الموضوع ظاهرة مركبة ومعقدة ولها أبعاد عدة، ومن ثم فإنها تستدعي منهجية مركبة تستوعب مكوناتها وأوزانها المختلفة، فهي تتطلب منهجية تكاملية تعتمد علوماً متساندة تراعي مستويات الظاهرة ومتغيراتها وتقاطعاتها المختلفة، وبعد الاقتراب المتعدد المستويات والمتغيرات الذي استخدمه "تشارلز هيرمان" Charles Hermann " واحداً من أهم الاقترابات التي تستخدمها هذه الدراسة. وهو يتوافق إلى حد بعيد مع اقتراب التفاعل السياسي الذي دعت إليه "نعومي شازان" Naomi Chazan، ويتكاملان ويتوافقان مع الاقتراب النسقي Systemic approach الذي استخدمه "دفيد إستون" David Easton. ومن شأن تكامل هذه الاقترابات الإحاطة بظاهرة المعارضة السياسية ودورها في عمليات التحول الديمقراطي ومكوناتها، أبعادها، وتجلياتها، وفرص نجاحها وقيودها، وانعكاساتها والحصول على المزيد من البيانات عنها، واستكشاف هذه الظاهرة ووصفها وتفسيرها وتقويمها.

ويمكن تقديم ملخصات موضحة لهذه الاقترابات:

تتطلب طبيعة موضوع التحولات السياسية وما تقتضيه دراسة مثل هذه المواضيع، استخدام تكاملاً منهجياً من خلال اعتماد مركباً تحليلياً متعدد المتغيرات والمستويات، كون تناول الدراسة للموضوع جاء على أساس المستويات التحليلية التالية: المستوى التاريخي، السياق الداخلي وما يشمله من بناء سياسي واقتصادي واجتماعي، وكذا النظام السياسي، والسياق الدولي والإقليمي الذي تفاعلت فيه مختلف القوى السياسية والاجتماعية في إطار عمليات التحولات هذه.⁽¹⁾

¹ -Laura neack and Jeanne Hey, generational change in foreign policy, analysis, in : Laura neack and al (eds) : **Foreign Policy analysis** (new Jersey : Prentice Hall ، 1995), p.10

كما تستخدم الدراسة كذلك منظار التفاعل السياسي الذي اقترحته "نعوم شازان" لدراسة العمليات السياسية في إفريقيا، وهو مركب تحليلي يتميز بالشمول والاستيعاب لمكونات الحالة الإفريقية، تراه الدراسة مناسبة لدراسة الحالة العربية، إذ يركز على البعد التاريخي، وعلى العمليات المعقدة والعوامل التي تؤثر في القارة، وينطلق هذا المنظار من افتراض مفاده أن علاقة الدولة بالمجتمع في إفريقيا تعد مركزية لفهم دينامية الحياة السياسية الإفريقية، فالأفراد والحكومات مقيدون بعوامل مختلفة ديمغرافية، وتكنولوجية وعالمية وتاريخية واجتماعية، إذ تحدد هذه العوامل شروط التغيير والخيارات المتاحة في كل لحظة تاريخية، فالقرارات السياسية لا يقتصر صنعها على السياسيين والموظفين الرسميين فقط، ولكن يشارك فيها إلى جانب التنظيمات الاجتماعية الداخلية فاعلون خارجيون.

ويفترض اقتراب التفاعل السياسي أن المفتاحية للسياسة، الإفريقية، أوسع من المجال الرسمي والشكلي للدولة، فالأفراد والبنى الاجتماعية وأبنية السلطة التقليدية تلعب دورا هاما في الحياة السياسية الإفريقية إلى جانب المؤسسات الرسمية⁽¹⁾

وكذلك تستخدم هذه الدراسة الاقتراب النسقي، ذلك كونها تنظر إلى ظاهرة التحول الديمقراطي على أنها نسق من أنساق التفاعلات يحدث في سياق وله مضامين وانعكاسات على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.⁽²⁾

7- أدوات جمع البيانات:

تعتمد الدراسة هذه وكغيرها من الدراسات العلمية الأخرى على أسلوب جمع البيانات، وتعتمد في هذا على التوثيق من كتب ومجلات ومقالات ودراسات وبحوث ووثائق رسمية

¹-Naomi Chazan et al. (eds): **Politics and society in contemporary Africa**(Colorado : Lynne Rynner Publishers, 1999), pp.23 :24.

²-محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات (الجزائر: د.د.ن. 1997)، ص 130-143.

وتقارير منظمات دولية ورسمية ورسائل جامعية، وكل ما له علاقة بلب الموضوع شريطة أن يكون علميا أكاديميا يستوفي شروط الدراسة والبحث العلمي.

ثانيا - الإطار المفهومي والنظري للدراسة:

تقتضي الدراسة العلمية تحديد المفاهيم الأساسية المستخدمة في ثانيا الموضوع، فتحديد المفاهيم مهمة أساسية وضرورية، فالمفهوم قد يكون واحدا، لكن المقاصد متنوعة، والمفهوم أحيانا، من فرط استخدامه قد يحول الشيء ونقيضه، مما يحيله إلى مفهوم ملتبس، مشوش، يلفه ويحيط به الغموض، وهو الأمر الذي عبر عنه بإشكالية المفهوم. فأى مفهوم ينتمي دون ريب إلى المنظومة الفكرية والفلسفية للمحيط الذي يولد فيه، ويكتسب مناعته وخصوصيته من طبيعة اللون المعرفي الذي يقتضيه ويستلزمه، ولا يخلو مفهوم المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي من خاصية التلون المعرفي هذه، ومن هذا اللبس والغموض الذي يلازمهما نتيجة تعدد، تنوع واختلاف المصادر والمنظومات الفكرية والفلسفية التي يستندا إليها، وعليه تحدد الدراسة جملة من المفاهيم التي تعتمد عليها عملية البحث، وهذه المفاهيم هي:

1-الإطار المفهومي:

أ- مفهوم المعارضة الحزبية:

-يكتسي الإطار المفهومي للمعارضة الحزبية أهمية كبيرة باعتباره موضوع محوري لدراسة، خاصة أنه يرتبط بالعديد من المستويات والمتغيرات السياسية، الأمر الذي يفرض التطرق إلى مفهوم المعارضة الحزبية لغتا واصطلاحا في مختلف الأدبيات.

- الاعتراض أو المعارضة. الاختلاف أو المخالفة ظاهرة من ظواهر المجتمع الإنساني، فحيث ما وجد الإنسان في جماعة لا يخلو ذلك من وجهات نظر متباينة اتجاه العديد من الأمور التي ينظر إليها كمضرة أو مصلحة، على هذا الأساس ليس سهلا تعريف المعارضة

السياسية، أو تحديد سماتها بشكل دقيق، والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف المفهوم من طرف لآخر، نسبة للإطار السياسي أو للمرجعية الإيديولوجية وكذا إلى تنوع مجالات وأشكال التنظيم، والوحدات السياسية التي تمثل المعارضة، مما فسح المجال أمام تعدد التعاريف.⁽¹⁾

- **المعنى اللغوي:** يقال عرض، أبدى وأظهر واعترض صد والمعارضة تعني مقابلة الشيء بالشيء.

ويقال أيضا أن كلمة عارض تعني مانع "عارض" ومعارضة عارضا أي عدل عنه وجانبه، ويقال تعارض الرجلان يعني أن أحدهما خالف الآخر⁽²⁾

- **المعنى الاصطلاحي:** مفهوم المعارضة الاصطلاحي يعبر عن كل الفواعل التي تأتي كرد سياسي طبيعي على واقع الحياة السياسية. لأي نظام سياسي كان بغض النظر عن طبيعته، بما يعني أنه لا يمكن على أي حال من الأحوال إيجاد نظام سياسي بدون معارضة سياسية، وعليه فالمعارضة السياسية بما تحمله من مضمون تنافسي، مصطلح حديث نسبيا، إذ لا يتجاوز ظهوره في العالم قرنين من الزمان⁽³⁾

- مفهوم المعارضة الحزبية لدى فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية:

يحمل مفهوم المعارضة الحزبية لدى فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية معنيين، أحدهما شكلي والآخر موضوعي، فالمعارضة الحزبية بمعناها الشكلي تعني الهيئات التي تراقب عمل الدولة والحكومة وبرامجها وقد تسعى للحلول مكانها من خلال فرض منطقتها في الانتخابات.

أما المعارضة بمعناها الموضوعي فهي تعني الفعاليات والأنشطة التي تكمن في انتقاد

¹ - عبد الكريم بن بختي، المعارضة والتحول السياسي في الجزائر والأرجنتين، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة وهران: كلية العلوم السياسية، 2008-2009) ص. 1-2.

² - سريست مصطفى رشيد أميدي، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها، (مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2011)، ص. 31.

³ - بن بختي، مرجع سابق، ص. 3.

عمل الحكومة وبرامجها وذلك يكون من طرف الهيئات والقوى التي تمثل المعارضة، وقد يكون ذلك من طرف فئات أو شخصيات داخل الحكومة خاصة إذا كانت حكومة ائتلافية⁽¹⁾

المعارضة الحزبية في الاصطلاح السياسي الغربي: تعني حرية الأقلية في مواجهة حق الأغلبية في الحكم، وهذا التعريف يوضح حقيقة وجود طرفين يتنافسان من أجل الوصول إلى السلطة بالاحتكام إلى أغلبية أصوات الناخبين⁽²⁾

وحسب روبرت دال فمصطلح المعارضة صعب التحديد، ويفترض أن (أ) ممارس لسلوك الحكومة ومقرر لسياسته، وذلك لبعض الوقت، و(ب) غير ممارس لسلوك الحكومة وغير مقرر لسياستها وبهذا يقال أن (ب) هو المقصود بالمعارضة، ولكن معنى المعارضة لا يقف عند هذا الحد ولكنه في بعض الفترات يكون (ب) هو المقرر لسلوك الحكومة، فحين يكون (أ) في موقف المعارضة، بمعنى أن المفهوم الاصطلاحي للمعارضة يوجه أساس إلى الدور الأكثر ممن يقوم بتشخيصه، أي لفعل المعارضة وآثارها وليس لصورها⁽³⁾

المدلول الوظيفي للمعارضة الحزبية: المعارضة الحزبية هي تلك الحركة السياسية التي تنتشط إما في سرية أو في العلنية والتي تواجه الواقع السياسي الحاكم في البلاد، بهدف تغييره أو إصلاحه بما يتماشى والبديل المقترح من الجماعة المعارضة.⁽⁴⁾

ب- التحول السياسي Political transition:

تبدأ دائرة اللبس والغموض حول مفهوم التحول السياسي من خلال تعدد واختلاف التعبيرات حوله، حيث يعبر عنه تارة بالتحول الديمقراطي وتارة بالانتقال السياسي، وتارة أخرى بالدمقرطة وكذا بالإصلاح السياسي والديمقراطي.

¹ - أميدي، مرجع سابق، ص.3

² - عبد الحكيم عبد الجليل محمد قايد المغبيشي، المعارضة في الفكر السياسي والإسلامي والوضعي، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص.23.

³ - أشرف مصطفى توفيق، المعارضة (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع)، ص. 21-22.

⁴ - ليندة لطاد بن محرز، المعارضة السياسية في الجزائر (الجزائر: دار القصة للنشر، 2014)، ص.17.

مفهوم التحول الديمقراطي (السياسي): يعتبر مفهوم الديمقراطية من المفاهيم الأساسية في مجال العلوم السياسية، ولقد عرفت اهتماما بالغا منذ ظهور هذا المصطلح في العهد اليوناني، وقد زاد وكثر الحديث عن الديمقراطية خاصة في العقدين الأخيرين نظرا للتحولات التي عرفها النسق الدولي. وقبل الحديث عن التحول الديمقراطي، يجب تعريف الديمقراطية، فمفهوم الديمقراطية يرجع في الأصل إلى الفلاسفة الإغريق، إلا أن الاستخدام الحديث له يرجع إلى الاضطرابات الثورية التي حدثت في المجتمعات الغربية في نهاية القرن الثامن عشر، وفي منتصف القرن العشرين دار جدل حول تحديد معنى الديمقراطية، وتم تعريفها على أنها شكل من أشكال الحكم من حيث مصادر السلطة اللازمة للحكم والأغراض التي تؤديها الحكومة والإجراءات المتبعة لتكوين الحكومة، وأهم صيغة حديثة لمفهوم الديمقراطية قدمها "جوزيف شومبيتر" عام 1942، حيث قال: « إن النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات»⁽¹⁾

كما أن هناك العديد من التعاريف التي شملت هذا المصطلح ونذكر منها على سبيل المثال والذكر لا الحصر:

تعريف الديمقراطية في قاموس السياسة الصادر عن دار بنغوين: « إن الديمقراطية هي المصطلح الأكثر تقديرا (valued) والأكثر غموضا من بين المصطلحات السياسية في العالم المعاصر»⁽²⁾

ويقول "جو خال" GO khale " « إن كلمة الديمقراطية معروفة للجميع، ولكن قد لا يستطيع أحد أن يعرف الديمقراطية بجملة أو اثنين، هنا يوجد مصطلح يبدو في الظاهر من

¹ - صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد صباح، ط1، 1993)، ص ص. 64-65.

² - علوش ناجي، الديمقراطية المفاهيم والإشكاليات (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، ص. 56.

السهل أن يفهم ولكنه في الواقع من الصعب جدا أن يعرف وأن يفسر بوضوح وشمول»⁽¹⁾. كما أن مفهوم الديمقراطية يقودنا بدوره إلى مفهوم آخر هو الترسخ أو التعزيز الديمقراطي، والذي يشير إلى اتفاق الفاعلين السياسيين على مختلف الإجراءات التي تتطلبها اللعبة السياسية واقتناعهم بأن النظام الديمقراطي هو النظام الأمثل، وعدم وجود بديل له في الحكم. فالدمقراطية هي مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى آخر ديمقراطي، وهي تحدث في فترة زمنية محددة⁽²⁾. وتبدأ بزوال النظم التسلطية ويتلوها ظهور ديمقراطية حديثة تعكس إعادة توزيع القوة والسلطة حيث يتقلص نصيب الدولة منها لصالح نصيب المجتمع المدني، وتتمثل محددات الترسخ الديمقراطي في وجود ثقافة سياسية ديمقراطية لدى النخبة والمجتمع على حد سواء، وبناء وتدعيم المؤسسات السياسية، وتبني سياسات فعالة لمعالجة الاختلال في توزيع الثروات بين فئات المجتمع وهو ما يطلق عليه اسم "استراتيجيات الهندسة الاجتماعية"، وكذا إيمان النخب الحاكمة بالديمقراطية واقتناعها بها والكفاح من أجل ترسيخها⁽³⁾. وما يهنا هو مصطلح التحول الديمقراطي أو التحول السياسي كمفهوم أساسي ومركزي في هذه الدراسة.

وهنا يظهر لنا مفهومين يجب تعريفهما والفصل بينهما وهما: التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي.

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت المجتمعات السياسية كلها وخاصة الدول العربية، نظرا لما أصبح للديمقراطية من قيمة وأهمية في سلم المعايير السياسية، بحيث أصبحت من الضرورات والاحتياجات التي أصبح المواطن العربي عامة يطالب بها وبحاجة ماسة إليها. والتحول لغة هو عملية الانتقال من حالة معينة إلى حالة

¹ - المرجع نفسه، ص. 57.

² - هنتغتون، مرجع سابق، ص. 73.

³ - ينظر: نفيسة زريق، عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والأفاق، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2008-2009)، ص. 23-25.

أخرى تكون مختلفة عن سابقتها تماما، مثل عملية الانتقال من مرحلة الطفولة إلى سن المراهقة والرشد⁽¹⁾، ومنه عملية التحول الديمقراطي تكون بالانتقال من حالة إلى حالة أخرى استجابة للمتغيرات، سواء المتعلقة بالمحيط الداخلي أو الخارجي أو كليهما معا، وهي حالة البلدان العربية محل الدراسة.

والمقصود في كل عمليات التحول هو التحول الإيجابي، أي من حالة إلى حالة ووضع أحسن، أي الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي⁽²⁾.

التحول الديمقراطي: يتمثل في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما، وهو مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي ويتميز بالصعوبة والتعقيد.

الانتقال الديمقراطي: الانتقال يستلزم التغيير، والتحويل أو التطور، فالكلمة نفسها تدل على المرور من مرحلة إلى أخرى عبر اعتماد أسلوب جديد في إدارة الشأن العام، أو تغيير بعض جوانب أو نشر بديل أفضل للوضع الراهن، أو مراجعة الوضع الراهن داخل المجتمع السياسي عموما قصد تصحيحه⁽³⁾.

أنماط التحول الديمقراطي: تعبر أنماط التحول الديمقراطي عن الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي، أي الكيفية التي يتم بها أو عن طريقها التحول والانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، فهناك من يركز على نقطة انطلاق وبداية عمليات التحول، ومنه من يميزون بين ثلاث بدايات للتحول:

1) النخبة الحاكمة: بحيث تكون هي المبادرة بعملية التحول.

¹ - Joanna Tumbull. (eds) : **Oxford World Power Dictionary** (Oxford: Oxford University Press: 3rd edition, 2006), p.758.

² - هنتغتون، مرجع سابق، ص.57.

³ - Joleen Steyn Kotze : **Theory building and democracy : an appraisal and analysis of the consolidation of democracy**: Doctorate Thesis (University of South Africa, November 2010), p.29.

2) **المعارضة:** أي أن المبادرة للتحول تكون من طرف النخب المعارضة للنظام، والبداية الثالثة تكون مزيج بين الأسلوبين، أي أن عملية التحول تكون عن طريق الحوار والاتفاق بين كل من السلطة الحاكمة والمعارضة على إجراء الإصلاحات اللازمة من أجل التوجه نحو الديمقراطية⁽¹⁾.

وهذا ما عبر عنه صمويل هنتغتون بأن هناك ثلاث أنماط من التحول الديمقراطي وهي:

1- نمط التحول: تلعب فيه النخبة أو السلطة الحاكمة الدور الرئيسي في التحول نحو النظام الديمقراطي، أي مبادرة التحول تكون من طرفها.

2- نمط الإحلال: يكون فيه التحول بمبادرة من المعارضة نتيجة تصاعد قوتها ونفوذها في المجتمع وبالمقابل تراجع وانهيار قوة النخبة الحاكمة ومنه الإطاحة بها.

3- نمط الإحلال التحولي: يحدث هذا النمط من التحول نتيجة حدوث توازن في قوة كل من المعارضة والنخبة الحاكمة ومنه يكون التحول بطريقة توافقية وتفاوضية بينهما وتغيير طبيعة النظام نحو الديمقراطية⁽²⁾.

ويميز كل من "أودونيل" و"اينهيدي" بين مرحلتين متميزتين في عملية التحول والتطور الديمقراطي هما: مرحلة التحول الليبرالي ومرحلة التطبيق الديمقراطي.

تشمل مرحلة التحول الليبرالي على جملة حقوق فردية وجماعية تتمثل في الحق في الحرية بشتى أنواعها والسلامة الشخصية وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والنقابات والإضراب، أما مرحلة التطبيق الديمقراطي فتشمل إلى جانب العناصر المنفق عليها في العالم المعاصر من اقتراع عام وسري ومباشر والانتخابات الدورية والتنافس بين الأحزاب...، تشمل على مشاركة المواطنين، حتى الذين كانوا مستبعدين من قبل، في

¹ - عبد المنعم مسعد نيفين (محرر)، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1993)، ص.ح.

² - هنتغتون، مرجع سابق، ص ص. 179-240.

المؤسسات وكافة المجالات السياسية، وكذا إيمان الأطراف السياسية وقبولهم بالريح والخسارة في العملية السياسية.

فبرغم التمايز النوعي الظاهر بين المرحلتين إلا أن الصلة بينهما كانت وثيقة تاريخيا ولازالت كذلك⁽¹⁾.

وعامة يتمثل التحول والتطور الديمقراطي الليبرالي في علم الانتقال "Transitologie" في ثلاث مراحل تمر من خلالها الديمقراطيات الناشئة وهي المرحلة الانتقالية، ومرحلة التحول الديمقراطي، وأخيرا مرحلة توطيد الديمقراطية.

المرحلة الانتقالية تنطوي على نقل السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة نسبيا، ويتحقق هذا من خلال انتخابات تأسس لولادة ديمقراطية جديدة، وتتعلق المرحلة الديمقراطية بتدشين إصلاحات ديمقراطية رئيسية مثل الإصلاح الدستوري، وتغيير المؤسسات، وتحقيق المواطنة وتمتد أساسا إلى الابتعاد عن السياسات الاستبدادية للسياسات الديمقراطية.

وتشير المرحلة الأخيرة من توطيد الديمقراطية إما إلى تحقيق الاستقرار في نظام ديمقراطي ليبرالي جديد، أو تعميق لقيم دولة ديمقراطية ليبرالية. ويعتبر التحول الديمقراطي ناجحا عندما ترسخ الدولة ديمقراطيتها الليبرالية والتي يجب أن تتميز بثلاثة مميزات: يجب أن يكون المجتمع المدني ناشطا في مشاركته في العملية الديمقراطية، ويجب دعم العملية الديمقراطية من قبل المؤسسات التي تضمن الحرية في تنفيذ الحياة السياسية والمشاركة والمساواة في العملية السياسية، والتعامل مع جميع أعضاء نظام الحكم دون تمييز وتفرقة، وكذا إنشاء الفضيلة المدنية التي تعتمد على تراجع التمييز وعدم المساواة الاجتماعية

¹-إبراهيم عوض، "الأزمة الاقتصادية والاحتجاج والتطور الديمقراطي، دراسة مقارنة للجزائر والأردن"، في التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، تحرير نيفين عبد المنعم سعد(القاهرة: البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1993)، ص ص.120-121.

والاقتصادية وانخفاض في الفوارق الطبقيّة⁽¹⁾.

2- الإطار النظري:

هناك اتفاق أو إجماع بين مختلف الأدبيات السياسية والاجتماعية الحديثة والمعاصرة على أن النظام السياسي مهما كان شكله، توجد ثلاث مدارس أو مقاربات لتفسير آليات انتقاله إلى الديمقراطية، تتمثل في مدرسة التحديث، المدرسة البنوية والمدرسة الانتقالية.

أ- مدرسة التحديث:

تركز المدرسة التحديثية في تفسيرها لآليات الانتقال إلى الديمقراطية على نشوء ولاء وطني يتوافق مع وجود قبول المؤسسات السياسية القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، هذا الولاء والشرعية التي تكتسبها الدولة تتبثق مع بروز مؤشرات النمو، والتحسين الاجتماعي للمواطن من انتشار التعليم وتحسن الوضع الصحي ونمو الدخل...، ومنه تعمل الدولة التحديثية من خلال تفعيل هذه المؤشرات على تفعيل وتحقيق الولاء العام للأمة بناء على تنمية الهوية الوطنية في ظل دولة المؤسسات والقضاء على عوامل وعناصر التفرقة والانقسام.

وعليه تعمل وتركز المدرسة التحديثية على دور العامل الاقتصادي في تحقيق الديمقراطية أو الانتقال إليها، أي النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تحقيق الديمقراطية⁽²⁾.

ب- المدرسة البنوية:

تنطلق هذه المدرسة من مقارنة قائمة على دراسة مختلف العلاقات التفاعلية المجتمعية، ومنه تركز على مختلف التشكيلات الطبقيّة والبنى الاجتماعية وتطورها التاريخي والتفاعل فيما بينها، والدولة والتي تبني عليها تحليلاتها.

وعليه فالانتقال إلى الديمقراطية حسب المدرسة البنوية يكون مع تحقق نوع من توازن

¹ - Kotze :Op.cit.,p.28.

² - يوسف الشويري، الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال، في علي خليفة الكواري (محرر)، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2005)، ص.54.

القوى كمحصلة لهذه التفاعلات والصراعات الاجتماعية، وانسجاما مع صعود الطبقة المتوسطة التي يكون لها دور كبير في الانتقال للديمقراطية والمحافظة عليها في الدولة⁽¹⁾.

ج-المدرسة الانتقالية:

تركز هذه المدرسة على النخب السياسية، ونشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب مقابل فئات أخرى معتدلة، وكيفية إدارة الصراع الذي تضطلع به كل فئة في حلبة الصراع السياسي، وتركز هذه المقاربة على عنصرين أساسيين هما دور الفعل البشري وكيفية اتخاذ القرارات والتفاعل مع الخيارات المتاحة، وكذا الثقافة السياسية المشبعة بروح الانفتاح والاحتكام إلى القانون والإيمان بالتغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية.

تتميز المدرسة الانتقالية في تحديد الأسلوب الدقيق الذي يحدد العبور من مرحلة إلى أخرى، والتمييز الواضح بين الانتقال الأولي إلى الديمقراطية وبين كيفية تعزيز الديمقراطية، وترى هذه المدرسة أن بدل دراسة العوامل الممهدة لنشوء الديمقراطية لابد من دراسة كيفية خروج الديمقراطية إلى الوجود أولا، أي دراسة آليات عوض الشروط التي تسبق هذا الانتقال، وقد ذهب روستو إلى تبني مقاربة تاريخية تقيم مقاربة بين عدد من الدول في تطورها الشامل، بحيث يرى أن الانتقال إلى الديمقراطية يمر بأربعة مراحل وطرق:

المرحلة الأولى هي مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية وشبه إجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني، أما المرحلة الثانية تبدأ ببروز صراع سواء كان عنيفا أو مسالما بين مختلف الشرائح الاجتماعية أو بين الطبقة المتوسطة والفئة الحاكمة، وقد يؤدي انتصار لشريحة معينة إلى غلق الباب أمام التقدم نحو الديمقراطية أو يؤدي إلى نشوء توازن اجتماعي⁽²⁾.

¹ - المرجع نفسه، ص.55.

² - المرجع نفسه، ص ص. 56-58.

الأدبيات السابقة:

الهدف من التعرض للأدبيات السابقة هو محاولة بيان مضامينها، وخطها التحليلي وأطرها المنهجية، والنتائج التي توصلت إليها الدراسة، وما قدمته من إضافة لموضوع البحث من إسهام علمي وذلك تقاديا لتكرار، على الرغم من إسهام عدد كبير من الكتاب والباحثين الذين تطرقوا لدراسة موضوع المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي، وعلى هذا يمكن تقسيم الأدبيات السابقة إلى:

أ- الأدبيات النظرية:

وهي تلك الدراسات التي عالجت موضوع المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي من خلال التطرق إلى المفهوم والأبعاد، ومن أهم هذه الدراسات كتابات سريست مصطفى رشيد أميدي، بلقزيز عبد الإله، أشرف مصطفى توفيق، عبد الحكيم محمد قايد المغبيشي، نعمان أحمد الخطيب، صامويل هنتغتون، عبد الفتاح شحادة، نيفن عبد المنعم مسعد، يوسف الشويري، ناجي علوش، ثناء فؤاد عبد الله، عبد الغفار رشاد القصيبي، رسالة عبد الكريم بن بختي للماجستير، أطروحة دكتوراه لمصطفى بلعور، رسالة زريق نفيسة للماجستير، بالإضافة إلى المقالات الصادرة عن مجلة المفكر والمقالات الصادرة عن مجلة العلوم الإنسانية، ومداخلات ضمن الملتقيات الوطنية.

ب- الدراسات التطبيقية:

1) دراسة حالة نظام سياسي: وهي الدراسات التي تناولت حالة النظام السياسي الجزائري، كدراسة تطبيقية ومنها: كتابات إسماعيل قيرة وآخرون، ناجي عبد النور، عمار بوحوش، رابح كمال لعروسي، رابح لونيبي، محمد حسن بهلول، ليندة لطاد بن محرز، ورسالة خالد توازي للماجستير، أطروحة محمد بوضياف للدكتوراه، رسالة قارو حسيبة للماجستير، ومذكرة لطيفة بن عاشور للماستر، أطروحة مرزود حسين للدكتوراه، وأطروحة رابح رباب للدكتوراه،

إضافة إلى المقالات الصادرة عن مجلة الواحات للبحوث والدراسات.

2) دراسة حالة حزب سياسي: وهي الدراسات التي تناولت حالة حزب سياسي في الجزائر، وتحديدًا، حزب جبهة القوى الاشتراكية ومنها: رسالة فوزية فلوس للماجستير، ورسالة بن عميرة جمال الدين للماجستير.

الفصل الأول

المعارضة الحزبية والتحول الديمقراطي والعلاقة التي
تربطهما

تمهيد

سنحاول في هذا الفصل تحليل ودراسة المعارضة الحزبية والتحول الديمقراطي، وذلك من خلال التطرق إلى أبعاد المفهومين النظرية، واكتشاف العناصر الجوهرية لكلا المفهومين قصد الوصول إلى فهم العلاقة التي تربطهما.

تتمثل أبعاد المعارضة الحزبية في الطبيعة، الأهداف، بالإضافة إلى الأنواع والأساليب.

فحين يقوم مفهوم التحول الديمقراطي على أبعاد تتمثل في الدوافع والأسباب، أو العوامل التي تساهم في دفع مسار التحول، ضف إلى ذلك المراحل والخطوات التي يمر بها مسار التحول، وفي المقابل قد يتعرض مسار التحول الديمقراطي لعقبات ومعوقات قد تكون سببا في فشله.

وكمبحث أخير سنحاول التطرق فيه إلى العلاقة التي تربط كلا المفهومين، (المعارضة الحزبية والتحول الديمقراطي)، وذلك من خلال إبراز علاقة المعارضة الحزبية ومسار التحول الديمقراطي حسب أنماط التحول المختلفة، وأهم المحددات للعلاقة بين المفهومين.

المبحث الأول: المعارضة الحزبية

يتناول هذا المبحث أبعاد المعارضة الحزبية، ويكتسي أهمية كبيرة باعتباره موضوع ومفهوم محوري للدراسة، خاصة أنه يرتبط بالعديد من المستويات والمتغيرات السياسية، الأمر الذي يفرض التطرق إلى أبعاده المختلفة وعناصره الجوهرية.

المطلب الأول: طبيعة المعارضة الحزبية:

تختلف طبيعة المعارضة الحزبية من نظام حزبي لآخر، ودورها في نظام الثنائية الحزبية والتعددية الحزبية، بحيث تتسم بالفعالية والوضوح والاعتدال في نظام الثنائية، في حين تبدو غير ذلك في نظام التعددية.

وتكمن طبيعة المعارضة الحزبية من حيث القوة والوضوح أو الضعف والتعقيد، ولا تتأثر بالنظام الحزبي السائد فقط، بل أيضا بالبعد الأيديولوجي. لذا فدراستنا لهذا المطلب ستقسم إلى فرعين:

الفرع الأول نبين فيه النظام الحزبي والمعارضة، والفرع الثاني نبين فيه البعد الأيديولوجي والمعارضة⁽¹⁾.

الفرع الأول: النظام الحزبي والمعارضة

تنقسم الأنظمة الحزبية في العالم المعاصر إلى ثلاث أنواع: نظام الحزب الواحد، نظام الثنائية الحزبية ونظام التعدد الحزبي.

الكلام عن المعارضة الحزبية في نظام الحزب الواحد لا يتعدى النقد الذاتي ولا يتطابق من قريب أو من بعيد مع مفهوم المعارضة السياسية الحرة المأخوذ بها في الأنظمة الديمقراطية الغربية⁽²⁾.

¹-نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.3، 2015)، ص.407.

²- المرجع نفسه، ص. 409.

أما المعارضة في النظام الحزبي الثنائي، فرغم ضخامة وقوة أجهزتها في مواجهة ومزاومة الحزب الحاكم أو النخبة الحاكمة، إلا أنها تتسم بطابع الاعتدال في النقد، والاستعداد لتقديم البدائل الواضحة، التي ترى أنها قادرة على القيام بتنفيذها في المستقبل فيما لو تسلمت زمام الحكم⁽¹⁾.

في حين أن المعارضة في نظام التعددية الحزبية، تتسم بالغموض وعدم الوضوح، لتعدد أطرافها من جهة، وضعف الخط الواصل بينها وبين السلطة الحاكمة⁽²⁾، حيث لا ترى المعارضة أي شعور بالمسؤولية أمام الرأي العام، فيما لو قصرت في تنفيذ الوعود التي قطعتها على مجموع الناخبين أثناء انتقادها للحزب، أو الأحزاب الحاكمة.

إضافة إلى ذلك، فإن المعارضة في ظل التعدد الحزبي تعرف شكلين مختلفين؛ المعارضة الخارجية التي تمارسها أحزاب الأقلية الخارجة عن الائتلاف الحاكم، والمعارضة الداخلية التي تقودها مجموعة الأحزاب المتحالفة مع الحزب الحاكم، حيث توجه إليه الانتقادات في فترات لأخرى⁽³⁾.

الفرع الثاني: البعد الأيديولوجي والمعارضة

هناك من أحزاب المعارضة ما يقوم على فكرة العقيدة أو مذهب معين، له أصوله وقواعده تفسر أهداف وطموحات الحزب، وهناك من أحزاب المعارضة من لا يقوم على مذهب، أو عقيدة معينة وإنما على معالجة مسائل ومشاكل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو قصد الفوز بالانتخابات والوصول إلى السلطة دون الارتباط بأي مذهب أو مبدأ⁽⁴⁾.

¹ - بن بختي، مرجع سابق، ص. 28

² - الخطيب، مرجع سابق، ص. 410.

³ - بن بختي، مرجع سابق، ص. 29.

⁴ - الخطيب، مرجع سابق، ص. 411.

أما عن أهم خصائص البعد الأيديولوجي للمعارضة فيمكن إجمالها فيما يلي:

1- ارتفاع مستوى القدرة الرمزية، إذ يصبح الإنتاج الرمزي المتمثل في الشعارات

والأفكار والنماذج والنظريات السياسية، الرابط المتميز في العلاقات، كما يصبح

إلى حد ما العنصر الرئيسي في الممارسات، بما يسمى إنتاج الدلالات⁽¹⁾.

2- البعد الأيديولوجي للمعارضة ينطلق من مطالب ضرورية، محسوسة، وتمثل صورة

لمختلف تطلعات وطموحات الشعب، وتعبّر عنها المعارضة على وجه أنها مطالب

واجبة التحقيق، مما يخلق مجال ضغط شعبي، فهي تطرح عملية الانتقال من واقع

سيء إلى وضع أفضل، فالمعارضة ببعدها الإيديولوجي والمذهبي تهدف إلى إرساء

أسس شرعية لمشروع مجتمعي واسع، يكون بمثابة المشروع الذي يقدم الحلول

الحقيقية لاستياء الجماهير⁽²⁾.

3- يتميز البعد الإيديولوجي للمعارضة بخلق مواجهة فكرية ومذهبية، تاريخية ومستمرة

مع قوى أخرى يحتوي عليها التطور الإنساني، إذ أن المعارضة لا تكتسب صلابتها

وقوتها إلى على حساب طرف آخر، فهي دائما في حاجة إلى خصم تسقط عليه

كلّ الصور السلبية⁽³⁾.

4- التنافس على مبادئ أساسية، وفي هذا الشأن يقسم "موريس دوفرجييه"

"M.DUVERGER" الأحزاب السياسية إلى ثلاث أنواع من التنافس الحزبي:

- تنافس بلا مبادئ Une lutte sans principes.

- تنافس على مبادئ ثانوية Une lutte sur des principes seconds

- تنافس على مبادئ أساسية une lutte sur des principes fondamentaux

¹ - بن بختي، مرجع سابق، ص ص. 32-33.

² - عبد الفتاح شحادة، الديمقراطية في النظرية العالمية الثالثة (لبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،

(1986)، ص. 85.

³ - المرجع نفسه، ص. 46.

ويظهر البعد الإيديولوجي للمعارضة في الصنف الثالث، حيث أن هدف المعارضة الأساسي هو تغيير آلية التداول على السلطة⁽¹⁾.

5- يفرض البعد الإيديولوجي للمعارضة نوعين من الأهداف، أهداف مرحلية، والهدف الأسمى والأعلى، وعلي ضوء ذلك، يتم التمييز بين نوعين من التحرك، والتخطيط السياسي، فهناك الخطط التكتيكية للتكيف مع مقتضيات الظروف، وهناك الاستراتيجية التي تهدف إلى بلوغ الأهداف الأعلى أو الرئيسية⁽²⁾.

المطلب الثاني: أهداف المعارضة الحزبية.

تحمل المعارضة كتتظيم سياسي رؤى وأفكار خاصة بها، وتعمل على تطبيق استراتيجيات وبرامج وبذلك تسعى إلى تحقيق أهداف معينة، تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف ظروفها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالدولة.

ومن ضمن أهدافها الرئيسية الوصول إلى السلطة باستعمال وسائل أقرها الدستور وفي مقدمتها الانتخابات الدورية، التي تسمح بالتداول السلمي على السلطة، لذلك سندرس في هذا المطلب أهداف المعارضة السياسية المختلفة⁽³⁾:

1. تدارك نقائص الحكومة وتقديم حلول أفضل: يقال بأن الوظيفة الكبرى للمعارضة هي السعي للوصول للسلطة، أو القدرة في التأثير على قراراتها وهذا لا يأتي إلا عن طريق تنظيم الأحزاب السياسية، حتى يمكن للمعارضة توجيه النقد إلى الحكومة بشرط أن لا يكون نقدا مجرداً، بل مقرونا بالحلول البديلة بحيث يمكن ترجمته لقرارات نافذة، في حال ما سنحت الفرصة لتولي الحكم، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا استتدت المعارضة على ما تكفله الديمقراطيات من حماية لحرية الرأي وحرية الصحافة وحرية

¹ - الخطيب، مرجع سابق، ص ص 411-412.

² - بن بختي، مرجع سابق، ص 33.

³ - أميدي، مرجع سابق، ص 57.

التجمعات والحصانة البرلمانية، وغيرها، ويتعين على أحزاب المعارضة في النهاية أن تكون قادرة على تحمل مسؤولياتها إذا نجحت في الوصول إلى السلطة⁽¹⁾.

2. إشراك المعارضة في الحكم وحماية حرية المواطنين في اختيار ممثليهم والمشاركة في الحياة السياسية: إن حق المشاركة السياسية يتيح للمواطن فرصة المشاركة في صنع وتحديد السياسة العامة للدولة، والاختيار بين مذاهب وسياسات مختلفة، مما يعتبر إحدى الحريات العامة التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (21)، والمادة (25) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، كما تعترف الآن أغلب الدول الديمقراطية بحق الأفراد في الاشتراك في تسيير حكم بلدانهم، فالحريات السياسية وقوانين الانتخابات هي المحددة لطبيعة المشاركة في الحياة السياسية، بمعنى أن الأحزاب السياسية والتيارات المعارضة للسلطة الحاكمة من حقها العمل في العلانية قصد الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات العامة بإرادة من الشعب، فهي وسيلة للمشاركة السياسية من أجل فتح المجال للاتجاهات والرؤى السياسية المعارضة دون الانحراف عن الضوابط الدستورية.

كما أن المشاركة السياسية للمعارضة قد تعرف أشكالاً ودرجات متفاوتة بحيث يمكن أن تكون من خلال المشاركة في المناقشات وجلسات الحوار، التي تتم لغرض وضع القوانين وإصدارها، من خلال المناقشات البرلمانية التي تتيح لكل حزب أو كتلة نيابية حق إبداء الرأي حول القوانين المراد تشريعها⁽²⁾.

3. ترسيخ مبدأ التداول على السلطة: إن اعتماد السبل السلمية وتوفير حرية الاختيار للمواطنين يمثل ضماناً لتداول سلمي على السلطة، وترسيخ لمبادئ الديمقراطية، حيث يكون للشعب عبر صناديق الاقتراع الرأي النهائي في تحديد السلطة الحاكمة، لهذا تعمل المعارضة دائماً للوصول إلى السلطة ولا تكتفي بتوجيه الانتقادات

¹- توفيق، مرجع سابق، ص ص 34-35.

²- أميدي، مرجع سابق، ص ص 67-68.

للحكومة، ولكن تقوم بصياغة هذه الانتقادات على شكل خطة وبرنامج سياسي واضح قصد إقناع المواطنين بأحقيتها في تولي الحكم، ولكي تحوز برامج المعارضة السياسية على ثقة الشعب، لا بد أن تكون قابلة لتحقيق على أرض الواقع، وتتسم بالطموح، قصد تحقيق التغيير الذي يرغب فيه الشعب على مستوى كل المجالات، سياسية، اقتصادية واجتماعية، ولا يوجد تيار سياسي معارض للسلطة هدفه التبشير بفكرة عليا فقط، أو الدفاع عن مبدأ اجتماعي وثقافي، إلا بمقدار ما يكون ذلك التبشير، خطة وبرنامج سياسي مشدود لهدف أساسي وهو بلوغ السلطة⁽¹⁾.

4. نشر الوعي السياسي ومنع استبداد الحكومة:

أ- نشر الوعي السياسي: لا يقتصر عمل المعارضة على مراقبة السلطة ومحاسبتها فقط، بل تعمل أيضا على لمس مشكلات الشعوب وتوضيحها لتسهيل دراستها، واقتراح وسائل الحد والمعالجة، وعامل مهم ضمن عوامل تثقيف الجماهير وخلق وعي سياسي لدى المواطنين فيما يتعلق بالمسائل العامة المختلفة، فالمعارضة السياسية غالبا ما تكون على اتصال مباشر بالتجمعات السكانية المختلفة قصد التمازج معهم فيما يخص مشاكل الأمة وطموحاتها المستقبلية، وتبادل وجهات النظر معها، مما يساهم في إنضاج الطروحات الشعبية، وتقديمها للسلطات قصد إحداث التغيير وتلبية رغباتهم وإيجاد الحلول لمشاكلهم.⁽²⁾

ب- منع استبداد الحكومة: من بين أهداف المعارضة السياسية أيضا منع انحراف الحكام واستبدادهم للشعوب، وحماية الحريات العامة للمواطن، فالسلطة كثيرا ما تتعسف في استعمال سلطتها ونفوذها إن لم تجد ردعا يمنعها من طغيانها في حق شعبها، فوجود معارضة قوية مؤثرة في المجتمع وفي الحياة السياسية تعد الضمانة الأولى ضد استبداد الحكم التسلطي الذي تستحوذ فيه الحكومة على سلطات الدولة في يدها.

¹ - بلقزيز عبد الإله، المعارضة والسلطة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص.13.

² - المغبيشي، مرجع سابق، ص.83.

وبهذا فالمعارضة الحزبية تلعب دورا هاما في حماية الحقوق العامة والحريات الفردية ضد تسلط الحكومة وتعسفها، أو استخدام قوتها من غير حق في مواجهة ضعف الأفراد، فالمعارضة تعتبر في وقتنا الحاضر كوسيلة فعالة لممارسة حق مقاومة الظلم والاستبداد⁽¹⁾.

6- تكوين وتوجيه الرأي العام: تقوم المعارضة بتوجيه الرأي العام وإعطائه من المعلومات ما يمكنه من الحكم بطريقة موضوعية مجردة، بمعنى آخر يكون للمعارضة دور المرابي بحيث تبدو كمنظمة تعليمية تقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية بشكل مبسط، ومن ثم يستطيع الفرد أن يجد صياغة سياسية لآماله الفردية، لأن الدافع لوجود المعارضة السياسية في الأنظمة الديمقراطية يحسس الهيئة الناخبة بوجود فراغ في علاقتها مع الهيئة الحاكمة، وبذلك يتضح لنا أهمية المعارضة في تكوين وتوجيه الرأي العام، فهو يلزم الفرد على الأقل حين يمارس حقه الانتخابي بأن يحدد مكانه من الجماعة وبأن يتخذ موقفا من القضايا العامة اتجاه المجتمع.⁽²⁾

المطلب الثالث: أنواع المعارضة الحزبية وأساليبها

سنحاول في هذا المطلب، دراسة وبحث أنواع المعارضة السياسية في الأنظمة السياسية المعاصرة، والأساليب التي تعتمد عليها قصد الوصول إلى أهدافها.

الفرع الأول: أنواع المعارضة الحزبية

للمعارضة السياسية أنواع تختلف باختلاف المستوى الذي تنشط فيه، فيدرالية، وطنية أو محلية. ونجد أيضا معارضة تنتمي إلى مؤسسات سياسية تمثيلية، كما يمكن أن نجد خارج البرلمان، وهناك نوع آخر للمعارضة حسب طبيعة اختيار نموذج معارضتها، إذ هناك

¹ - المرجع نفسه، ص.85.

² - توفيق، مرجع سابق، ص.37.

معارضة للنظام وهناك معارضة للحكومة. وهناك تصنيف آخر للمعارضة والذي يتمثل في المعارضة السلمية والمعارضة المسلحة والثورية، وما يجب ملاحظته عند التحليل المقارن للعلاقة بين المعارضة والحكومة نجد أنه يمكن التمييز بين نمطين من المعارضة في الأنظمة السياسية المعاصرة:

1- نظام المعارضة المبني على المواجهة مثل: فرنسا، بريطانيا، إيرلندا، ودور المعارضة في هذه الأنظمة يتمثل في نقد الهيئة الحاكمة ومحاولة التعرف على برامجها السياسية.

2- نظام المعارضة المبني على المصالحة والتوفيق: مثل إيطاليا، بلجيكا، ودور المعارضة في هذه الأنظمة هو البحث عن قاعدة الاتفاق مع الهيئة الحاكمة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: أساليب المعارضة الحزبية:

تأخذ المعارضة في أغلب الأحيان أسلوب العلنية والإفناع والمهادنة، أو أسلوب السرية في بعض الفترات رغم تعدد سبلها، لهذا فكلمة المعارضة مرتبطة بالحرية مثل ارتباط كلمة الحكم بالسلطة، فمن المستحيل أن نجد دولة بدون حكم أو سلطة سياسية، كما لا يمكن إيجاد دولة ديمقراطية ومتحضرة بدون حرية ومعارضة في الفكر والرأي، لذا فأسلوب المعارضة السياسية في مختلف الأنظمة السياسية يتضمن العناصر التالية:

1-العنصر الحركي السري أو العلني داخل المجتمع الذي يسعى لإحداث التغيير في النظام السياسي.

2-الالتفاف حول تنظيم معين، سواء في شكل جماعات ضاغطة، أو في شكل أحزاب سياسية.

3-الانطلاق من مبدأ الحرية والديمقراطية لمواجهة الاستبداد وترسيخ مبادئ الفكر الحر.

4-الانطلاق من حتمية التغيير وتقديم بديل يقترح لشعب.

¹- بن محرز، مرجع سابق، ص ص.25-26.

فكل الأنظمة الموجودة في العالم وحتى في الأنظمة الدكتاتورية تظهر بطريقة أو بأخرى فكرة المعارضة للسلطة الحاكمة بأساليب مختلفة⁽¹⁾، لكن يجب على المعارضة السياسية أن تحرص على سلمية سبلها، والعلاقة بين السلطة الحاكمة والمعارضة من الضروري أن تقوم على مبدأ التداول السلمي على السلطة وتطبيق قوانين الدستور واحترام حريات وحقوق الطرفين، فليس لسلطة السياسية الحق في عزل وتصفية معارضيه وملاحقتهم، وفي المقابل يجب على قوى وهيئات المعارضة السياسية إتباع سبل سلمية ودستورية للوصول إلى الحكم، والامتنال للإرادة الشعبية المعلنة للأغلبية الحاكمة، فالمعارضة السياسية في أنظمة الحكم الديمقراطية محكومة بالخضوع لمبدأ التعايش في ظل النظام الدستوري القائم وتجنب استعمال أساليب القوة والعنف، مما يساعد على خلق جو سياسي يسهل اتفاق وجهات النظر بين المعارضة والسلطة تحقيقا للمصلحة العليا للبلد، وهذا قصد تجنب الوقوع في أزمة سياسية أو تهديد لاستقرار الدولة ووحدها، فاستعمال الأساليب السلمية يؤدي إلى خلق الضمانات الملائمة لتكريس مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية وتعزيزها بالهيكل والمؤسسات الكفيلة لعدل المعارضة بصورة فاعلة من أجل استيعاب جميع الآراء والاتجاهات والتيارات السياسية.

فالأسلوب السلمي ضمانه تكفل التداول السلمي على السلطة وسلامة وسهولة انتقالها، عكس المعارضة السياسية التي كانت وما زالت تستخدم أساليب العنف والقوة بهدف الوصول إلى السلطة أو إسقاط النظام السياسي، وتأخذ مظاهر الاغتيال والتخريب الاقتصادي أو الانقلاب السياسي، أو الكفاح المسلح والثورة.⁽²⁾

¹ - المرجع نفسه، ص ص. 27-28.

² - أميدي، مرجع سابق، ص ص. 47-48.

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي.

يتميز موضوع التحول الديمقراطي بخصوصية فريدة، ويحتل مكانة هامة في الأدبيات السياسية خاصة مع أواخر التسعينات من القرن العشرين، وهو في ذلك يعبر عن أهميته كظاهرة ميزت العديد من الدول، التي قامت أنظمتها السياسية لعقود زمنية طويلة بمقاييس الحزب الواحد، والبنية التسلطية، والتخطيط المركزي.

فالتحول الديمقراطي هي مسألة تمس النظام السياسي والسلطة كما تعني المواطن والمجتمع قصد تحقيق التغيير المرغوب فيه والانتقال من وضع سياسي لآخر، وهذا التحول لا يتحقق بالصدفة، بل يتطلب وجود دوافع وعوامل داخلية منها، سياسية، اجتماعية واقتصادية، وعوامل خارجية تتمثل في الضغوطات الدولية والإقليمية، كما تمر عملية التحول الديمقراطي بمراحل مختلفة، في حين لم تستطيع العديد من الدول تحقيق التحول وبقيت حبيسة أنظمتها السلطوية نظرا لوجود عراقيل ومعوقات لم تسمح بذلك، لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق والتمعن في مختلف أبعاد التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: عوامل التحول الديمقراطي.

يجمع أغلب الباحثين في حقل العلوم السياسية على أن عملية التحول الديمقراطي لا تحدث من العدم، وإنما هي نتاج لتراكم دوافع وعوامل متعددة، وذلك وفق سياقات محددة، تكون سببا أو باعنا لمسار التحول الديمقراطي، كإجراءات مرحلية لتغيير الوضع جزئيا أو كليا، وثمة اتفاق في أوساط الفكر السياسي المعاصر، حول أهم دوافع وعوامل التحول الديمقراطي والتي يمكن تقسيمها إلى جزئين⁽¹⁾:

¹ - بن بختي، مرجع سابق، ص ص 38-40.

الفرع الأول: العوامل الداخلية.

يمكن تحديد أهم العوامل الداخلية التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي في أربعة عناصر أساسية وهي:

أ- انهيار شرعية النظام السلطوي:

تشير تفسيرات "صامويل هنتغتون" إلى أهمية العلاقة التي تربط بين شرعية الأنظمة السياسية وموجات التحول الديمقراطي التي عرفها العالم، وقد اعتبرت هذه التفسيرات أنّ مختلف النظم السياسية تهتم بمسألة الشرعية، نظرا لما تعكسه من معنى سياسي، من حيث مدى تلبية السلطة لمطالب وتفضيلات الشعب والرأي العام، وقد أكد ذلك "جون جاك روسو" في قوله: «أن صاحب القوة لا يمكن أن يظل قويا إلا إذا حول القوة إلى حق في أن يتولى الحكم، وواجب على الشعب أن يطيعه».

وبشير "صامويل هنتغتون" إلى أن افتقار النظام السياسي إلى الشرعية يمثل أكبر نقاط ضعفه التي تهدد استقراره، وأن التسلّط والفساد قد يؤدي بهذا النظام إلى الانهيار خاصة إذا كان المردود الاقتصادي ضعيفا، وهو ما يعني عزل النخبة الحاكمة عن السلطة، ويقول: «يصبح التركيز على الافتقار إلى الشرعية أهم أداة لطردهم من السلطة» فأزق الأداء السياسي كما يسميه هو المعيار الأساسي لاكتساب السلطة للشرعية، ويعني مدى قدرة النظام السياسي على الاستجابة لاحتياجات المجتمع، وتلبية مطالب الشعب حتى يثبت فاعليته وقدراته⁽¹⁾، وتعود أسباب ظهور أزمة الشرعية في النظم السلطوية لغياب آليات التجديد الذاتي للنظام، حيث تزداد هذه المشكلة تفاقما خاصة في النظم الديكتاتورية التي يصعب عليها إيجاد طريقة لتجديد ذاتها، وتقوم الأنظمة السلطوية باستعمال إحدى الطرق

¹ - عبد الغفار رشاد القسبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات (القاهرة: دار الأصدقاء للطباعة، 2004)، ص ص 19-20.

التالية لمواجهة إشكالية الشرعية:

- عدم اعترافها بضعفها المتزايدة على أمل استعادة قوتها والبقاء في السلطة.
- تحاول الأنظمة السلطوية البقاء في السلطة بزيادة القمع واضطهاد حريات الأفراد.
- تقوم النخبة الحاكمة بإثارة نزاعات خارجية في محاولة لاسترجاع الشرعية في الحكم بالاستناد إلى النزعة القومية.
- محاولة إضفاء صورة شكلية من الشرعية الديمقراطية للنظام السلطوي.
- المبادرة بوضع حد للنظام السلطوي والشروع في إصلاحات سياسية.
- وتبقى أغلب الأنظمة السياسية الديكتاتورية تعاني من أزمة الشرعية رغم محاولاتها لإثبات أحقيتها في الحكم، نظرا لعدم قدرتها على تلبية مطالب مواطنيها خاصة في ظلّ اهتزاز شرعيتها التقليدية، مما يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار السياسي⁽¹⁾.

ب- دور القيادات والنخب السياسية:

تلعب القيادة السياسية دورا حاسما في مسار التحول الديمقراطي، حيث تبادر بطرح فكرة التغيير والتحول، خاصة في حالات عندما يتعرض كيان الدولة لضغوطات دولية وإقليمية، فتلجأ إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية، كما تحمل القيادة والنخب السياسية على عاتقها مسؤولية حماية الأفراد من تعسف السلطة، من خلال التفاوض مع النخبة السياسية الحاكمة للوصول إلى صيغ أكثر قبولا في المجتمع وهذا قصد ترسيخ التحول الديمقراطي.

كما أن شخصية القيادة السياسية هي التي تحدد طبيعة النظام السياسي ونمط الحياة السياسية، حيث نجد أن هناك أنماط مختلفة من الشخصيات القيادية، فمنها الشخصيات

¹- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظام السياسية العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2009)، ص.33.

الانتهازية التي لا تعمل إلا لتحقيق مصالحها الذاتية، وهناك من القيادات التي تتميز بالابتكار والتجديد، وأخرى تميزت بالانغلاق على نفسها وعلى أمنها، لذلك تعتبر القيادات والنخب السياسية عنصرا فعالا وأساسيا نظرا لتأثيرها الكبير في عملية التحول الديمقراطي.

ويؤكد العديد من المفكرين أبرزهم "دياموند لاري" "Diamendt LARRY" و"جون لينز" "Jann Linz"، على أن القيادات التي تملك الكفاءة وتلتزم بمبادئ الديمقراطية تلعب دورا فعالا في إدخال الإصلاحات السياسية على الأنظمة السلطوية، وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي بالقيادات والنخب السياسية في الأنظمة السلطوية، يتوجهون نحو الخيار الديمقراطي، كتراجع الشرعية السياسية للنظام أو انهيارها، واعتبار الديمقراطية بديلا عن النظام السلطوي الذي فقد مبررات وجوده، ولم يعد قادرا على مواجهة الضغوطات الداخلية والخارجية⁽¹⁾.

ج- تأثير العامل الاقتصادي:

كما هو معروف فالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة شديدة الارتباط والتداخل إلى درجة أن البعض يرى أن الاقتصاد هو الذي يحدد شكل المؤسسات السياسية من حيث هيكلها الوظيفي، في حين يرى البعض الآخر أن طبيعة النظام السياسي وشكله هو الذي يحدد السياسات والتوجهات الاقتصادية المنتهجة وكيفية توظيف موارد الدولة.

وحسب "صامويل هنتغتون" فقد أثرت العوامل الاقتصادية على موجات التحول الديمقراطي بثلاث طرق، أولها هي تراجع أسعار النفط في بعض الدول، والقيود الماركسية في بعض الدول الأخرى التي أدت إلى أزمات اقتصادية أضعفت أنظمتها الشمولية وأفقدتها شرعيتها، وثانيا فقد حققت العديد من البلدان مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي مما مهد الطريق لقيام الديمقراطية وساعد على نجاح عملية التحول، وثالثا فقد أدت الأزمات الناجمة

¹-المرجع نفسه، ص ص 31-32.

عن النمو الاقتصادي السريع أو عن الركود الاقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية والديكتاتورية للأنظمة السياسية وقيام الديمقراطية، وظهرت ضرورة الأخذ بإصلاحات سياسية والتحول الديمقراطي⁽¹⁾.

إجمالاً فقد ارتبطت عمليات التحول الديمقراطي في العديد من الدول ذات الأنظمة السلطوية بالأزمات الاقتصادية التي كانت نتيجة لوجود خلل في بنية اقتصادياتها الوطنية، مما خلف ارتفاع معدلات البطالة وغرق الدولة في الديون الخارجية وعجزها عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وانتشار الفساد، فينجم عن ذلك سلسلة من الانهيارات الاقتصادية، وظهرت موجات عنف ومعارضة من الطبقة الفقيرة في المجتمع ضد السلطة، مما يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار السياسي وزيادة مطالب التحرر الليبرالي⁽²⁾.

د- دور المجتمع المدني:

يربط بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي علاقة منطقية وواضحة، فالديمقراطية هي مجموعة من مبادئ وقواعد الحكم ومؤسساته قصد تحقيق إدارة سلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة والمصالح المتضاربة، وبالتالي فإن الأساس المعياري للمجتمع المدني هو نفسه بالنسبة للديمقراطية، فالمجتمع المدني يمثل شكل أساسي من أشكال التنظيم يعبر من خلاله المواطنون عن حرياتهم في إطار الدولة الديمقراطية، بقيمتها ومؤسساتها وعلاقتها⁽³⁾.

ولابد من الإقرار بالعلاقة العضوية الثابتة بين التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، حيث أنه لا يمكن تجسيد المشروع الديمقراطي إلا بوجود مجتمع مدني حقيقي بمختلف

¹- هنتغتون، مرجع سابق، ص. 120.

²- بلعور، مرجع سابق، ص. 34.

³- مفتاح عبد الجليل، دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي، المفكر، ع. 11، ص. 12.

تنظيماته وجماعته، ولا يمكن للمجتمع المدني أن يكون مؤثرا في مسار التحول الديمقراطي في إطار دولة ضعيفة، هشة وسلطوية فاقدة للشرعية، وبالتالي فمسار التحول الديمقراطي يتطلب فعالية المجتمع المدني وبناءه على أسس صحيحة، مما يسمح بإعادة بناء الدولة بحيث تصبح دولة مؤسسات وقوانين تلتحم بمجتمعها المدني وتتعايش معه تعبيرا عنه وانبثاقا منه⁽¹⁾.

ويبرز دور المجتمع المدني في المساهمة في مسار التحول الديمقراطي في العديد من الدول في العالم، حيث تعاني دول العالم الثالث من الضعف والانقسام وبالتالي لا يستطيع المجتمع المدني في هذه الدول من ممارسة الضغط أو التأثير على النظام السياسي، لتجسيد مسار التحول الديمقراطي وتعميقه، أو فرض أو رسم سياسات معينة، في حين تشهد دول شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية عكس ذلك، حيث تتميز مجتمعاتها المدنية بفاعلية ملحوظة لمنظماتها وجماعاتها، ونشاط وقوة، وتتمتع قوى هذه المجتمعات المدنية بحرية كبيرة في التعبير عن مصالحها وآرائها⁽²⁾.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية.

تشكل العوامل الخارجية أهمية كبيرة نظرا لضغوطات والتأثير الذي تمارسه على الدول قصد الأخذ بالتحول الديمقراطي، ويمكن جمع هذه العوامل والضغوطات في النقاط التالية:

أ. النظام الدولي:

تميز النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية تحديدا بتحويلات كبيرة أثرت على

¹- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2004)، ص.294.

²- عبد الغفار رشاد القصبي، الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي (القاهرة: مكتبة النهضة، 2007)، ص.80.

أنساق العملية السياسية وأطوارها، إذ أصبحت القوى الكبرى والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات والجمعيات الغير حكومية، والرأي العام العالمي، تشكل ضغوطات كبيرة على الأنظمة السياسية من أجل دفعها نحو الممارسة الديمقراطية⁽¹⁾، ومع نهاية الثمانينات انهارت العديد من الدول الشيوعية كما حدث مع الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية ولجوء أغلبها للخيار الديمقراطي، مما اعتبره البعض انتصارا للديمقراطية والقيم الغربية، ومن هنا بدأ الضغط على النظم الغير ديمقراطية حتى تقوم بإصلاحات وتغييرات سياسية، وتقوم سلطتها على أسس ومبادئ الممارسة الديمقراطية.

ويتضح دور المؤسسات والمنظمات الدولية في التأثير على عملية التحول الديمقراطي، في صورة الاتحاد الأوروبي، حيث تظهر رغبة الكثير من الدول في الانضمام إلى عضوية الاتحاد ومشاركة أعضائها مستويات المعيشة الراقية التي يتمتعون بها، حيث تؤدي العضوية فيه إلى تقوية الالتزام بمبادئ الممارسة الديمقراطية، دون ارتداد هذه الدول المنتمية إليه إلى النظام السلطوي، وقد أصبح من الضروري على أي نظام أو دولة ترغب في الانضمام إلى الاتحاد في صورة تركيا، أو الاستفادة من فوائد الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبية حالة الجزائر، إلا أن يحدث تغييرا في نظامه السياسي بما يتوافق مع باقي الأعضاء، أي نظام ديمقراطي، أو على الأقل أكثر ديمقراطية عما كان عليه سابقا.

إجمالا تعتبر القوى الخارجية عنصر مهم في مسار التحول الديمقراطي وفي تحديد التوجهات السياسة الكبرى خاصة في البلدان النامية، وهو ما تؤكد العديد من الدراسات المختصة في هذا المجال خاصة، بعد أن أصبحت الكثير من البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد أساسا على المساعدات الأجنبية الخارجية⁽²⁾.

¹ - بن بختي، مرجع سابق، ص.45.

² - بلعور، مرجع سابق، ص ص 36-37.

ب-ضغوطات المؤسسات المالية:

يبرز دور المؤسسات المالية الدولية في منح القروض المالية للدول وتوجيه سياستها وخياراتها الاقتصادية، حيث تشترط هذه المؤسسات مثل الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي على الدول، إدخال إصلاحات سياسية على أنظمتها باتباع النهج الديمقراطي مقابل إعطائها الإعانات والمساعدات المالية والإدارية، ومنحها القروض والتسهيلات الاقتصادية، كما تشترط عليها هذه المؤسسات أن تتبنى برامج التكيف والتعديل الهيكلي القائمة على الاقتصاد وخصخصة القطاع العام وتدعيم القطاع الخاص وهو ما يعني في النهاية تقليص دور الدولة في اقتصادها ومجتمعها.

فقد سعت الدول الرأسمالية إلى إعادة بناء اقتصاديات الدول النامية وفقا لما يحقق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم المساعدات المالية والإدارية المشروطة المرتبطة ببرامج التكيف والتعديل الهيكلي، حيث ظهر ما يعرف بالجيل الأول للمشروطية الذي ركز على آليات الإصلاح الاقتصادي في دول العالم الثالث نظرا لما عانتها من أزمات اقتصادية في أواخر السبعينات من القرن الماضي، ثم ظهر بعده الجيل الثاني للمشروطية مع بداية التسعينات والذي تضمن آليات الإصلاح السياسي في دول العالم الثالث، بما تتضمنه من شروط متعلقة بالممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، مما شكل ضغطا كبيرا على الدول النامية للتحويل من النظام السلطوي إلى نظام ديمقراطي، وهو ما يشكل ضغط كبير بالنظر إلى اعتماد اقتصاديات الكثير من الدول على الإعانات والمساعدات المالية الدولية لإنعاش اقتصادها.

ومن هنا يتضح مدى تأثير المساعدات التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية، التي أصبحت تستعملها كسلاح سياسي استراتيجي، تستخدمه للحصول على تنازلات سياسية واقتصادية من طرف النظام المستجد بها.

وبناء على هذا تتضح ضغوطات المؤسسات المالية الدولية على النظم السلطوية من أجل تجسيد مسار التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مراحل وخطوات التحول الديمقراطي.

إن عملية التحول الديمقراطي آلية للانتقال من وضع سياسي لآخر، وهي على درجة من التعقيد بما لا يجعلها سهلة البلوغ، وذلك لعدم اقتصار مسار التحول على التغيير فيما يخص الجانب السياسي فقط، وإنما يمس حتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والأهم من ذلك منظومة القيم، والأفكار التي تحكم المجتمع وعلاقاته، فمسار التحول الديمقراطي لا يمكن أن يتجسد بين عشية وضحاها، بل يتطلب وقت كاف لتبلور واكتمال مجموعة من المراحل والخطوات الرئيسية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

الفرع الأول: مراحل التحول الديمقراطي:

أ-مرحلة الانفتاح:

حيث تقوم المعارضة بالتحرك قصد تغيير الوضع السياسي، والتحول من نظام سياسي غير ديمقراطي إلى نظام قائم على أسس ومبادئ الديمقراطية، وتمارس ضغوطات على النخبة الحاكمة⁽²⁾، كخطوة أولى لتوسيع مجال الحرية وتفكيك النظام السلطوي، وتوفير الشروط الملائمة لشرع في إصلاحات سياسية عميقة.

ب-مرحلة التدعيم والتكيف:

وهي عبارة عن مسار بطيء لكنه هادف يتم من خلاله التحول من مفهوم التحول الديمقراطي ببعده الشكلي إلى جوهر الممارسة الديمقراطية من خلال العمليات المتزامنة التالية:

¹-المرجع نفسه، ص ص 37-38.

²- بن بختي، مرجع سابق، ص 39.

- إصلاح مؤسسات الدولة.
- تنظيم انتخابات دورية يكون رهانها هو التنافس للوصول إلى السلطة وفقاً لأسس ديمقراطية.
- تقوية ودعم منظمات المجتمع المدني لحماية النظام الديمقراطي.
- استئناس المجتمع المدني بقواعد اللعبة السياسية الجديدة من أجل حماية الممارسة الديمقراطية واستتباطها حتى تصبح جزءاً لا يتجزأ من الثقافة السياسية السائدة في المجتمع⁽¹⁾.
- وفي هذه المرحلة تقوم النخبة الحاكمة بتقديم تنازلات محدودة ولا تقبل بإحداث تغيير جذري في النظام السياسي القائم، بل تقدمها بغرض تفادي الدخول في صراع مع المعارضة، وحفاظاً على الاستقرار السياسي وتفادي الخسائر الفادحة⁽²⁾.

ج-مرحلة الترسخ والتأصيل:

وهي آخر مرحلة حيث يرضخ النظام السياسي لأمر الواقع ويقبل بقواعد الممارسة السياسية الديمقراطية، مع العلم أن مسار التحول الديمقراطي يمكن أن يستمر لفترة زمنية ولا يترسخ، لأن النظام الديمقراطي الراسخ هو ذلك النظام الذي يقتنع فيه الفاعلين السياسيين من أحزاب وجماعات ومصالح ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل آخر غير الممارسة السياسية القائمة على أسس ومبادئ ديمقراطية⁽³⁾.

¹- نايت سعدي إلهام، "الرشادة السياسية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي"، العلوم الإنسانية، ع.24، مارس 2012، ص 285-286.

²- بن بختي، مرجع سابق، ص.39.

³- نايت سعدي، مرجع سابق، ص.286.

الفرع الثاني: خطوات التحول الديمقراطي:**أ- اتخاذ القرار:**

نظرا للضغوطات المتصاعدة التي يواجهها النظام السياسي، فيضطر إلى تجسيد انفتاح سياسي والتحول إلى نظام التعددية السياسية، مع إضفاء الطابع المؤسسي على عناصر رئيسية في الممارسة الديمقراطية (حكومة تكون قابلة للمساءلة الشفافية، دولة سيادة القانون، المنافسة الانتخابية النزيفة والشفافة)، لكن هناك عقبات قد تقف في طريق القرار والإرادة في إجراء إصلاحات سياسية ومسار التحول أو الانتقال الديمقراطي، وهي أنه مجرد قرار عرضي يرتبط بوجود أزمة وحالة لا استقرار، كما أن القرار بحد ذاته لا يحل المشكلات الموجودة لمجرد تطبيقه ومن ثم لا تتوقف الاحتجاجات المتصاعدة بتغيير النظام وإيجاد الحلول للأزمة، إضافة إلى أن الإصلاحات المطروحة من قبل النخبة الحاكمة، يجب أن توافق عليها جميع القوى السياسية سواء تلك المشكلة للنظام أو المعارضة، حتى يمكن أن يتجسد مسار التحول الديمقراطي على أرض الواقع ويكفل بالنجاح.

ب- الصيغة:

وتشمل مبادئ وتفاصيل الإصلاحات المقترحة، وإجراءات التحول الديمقراطي، يتم صياغتها في جدول زمني والذي يتضمن بدوره العناصر الآتية: قانون انتخابي جديد أو إصلاح دستوري، أو حتى صياغة دستور جديد تماما.

ج- المعركة الانتخابية:

وتتشكل من العناصر الآتية: إجراءات المواعيد والحملات الانتخابية، تسجيل الناخبين والأحزاب، ثم التصويت وإعلان النتائج بناء على مبدأ النزاهة والشفافية، وتعد الانتخابات بمثابة اختبار ومعياري حقيقي لقياس مدى نجاح مسار التحول الديمقراطي أو

فشله، لأن الجماعات السياسية أو القادة في السلطة يقومون في بعض الأحيان بتحويل الإجراءات وتزوير الانتخابات لصالحهم الشخصي وعدم احترام مبدأ الممارسة الديمقراطية.

د- تسليم السلطة:

ونعني بهذا ضرورة الانتقال السلس والسلمي للسلطة بعد إجراء الانتخابات.

هـ- المشروعية:

ولا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الإجماع العام على شرعية النظام الديمقراطي وشرعية الحكم، وعدم مخالفتها لما ينص عليه الدستور، والجدير بالذكر أن معارضة سياسات معينة مثل الإصلاح الاقتصادي أو سياسات الأجور أو في مسائل أخرى لا تعتبر من علامات عدم الثقة في النظام الديمقراطي.

و- التعزيز:

ويتحقق عندما تتوافق الممارسة الديمقراطية مع الأطر القانونية الدستورية، وبالأخص عندما تتكون إرادة جماعية لكل القوى السياسية على احترام قواعد التداول السلمي والسلس للسلطة وفقا للمبادئ الديمقراطية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: معوقات التحول الديمقراطي.

شهدت موجات التحول الديمقراطي التي عرفها العالم فاعلية في بعض الدول وذلك نظرا لما خلفته من تغييرات جذرية في بنية أنظمتها السياسية، حيث انهارت العديد من النظم السلطوية الاستبدادية وشرعت في مسار الإصلاح والتحول نحو وضع سياسي قائم على التعددية وأسس الممارسة الديمقراطية، في حين عرفت دول أخرى عجز في تحقيق وإنجاح

¹-ضيواف مادو، ليبرالية سياسة أم إنتقال ديمقراطي، ترجمة مجدي الجمال، (القاهرة: مركز البحوث العربية، 1998)،

مسار التحول الديمقراطي، وظلت شعوبها حبيسة أنظمتها الديكتاتورية، نظرا لوجود عدة عراقيل ومعوقات حالة دون تحقيق ذلك، ويمكن تحديدها فيما يلي:

- النخب الحاكمة وتكوينها، سواء تلك التي تحمل أصول ملكية أو النخب التكنوقراطية، وانعدام نخب سياسة قادرة على النضال من أجل تجسيد عملية التحول الديمقراطي وإنجاحها، فعلى الرغم من وجود نصوص قانونية ودستورية تنص على احترام مبادئ الممارسة السياسية الديمقراطية، إلا أن الواقع الميداني يعكس صعوبة أو استحالة تغيير النظام السلطوي وهيكلته الأساسية، ففي الأنظمة السياسية العربية مثلا يرى الدكتور "محمود المجذوب" أن السلطة التنفيذية هي أقوى السلطات في النظام، ونجد أن أقوى الأحزاب السياسية هي تلك التي تساندها السلطة حتى إذا كان تأثيرها الجماهيري ضعيف أو منعدم، ومن هذا المنطلق فإن عملية اتخاذ القرار في البلدان العربية وتركيز السلطة يكون بين النخبة الحاكمة وجماعة صغيرة من المؤيدين والتابعين لها، حيث أن السلطة هي التي تقرر الشكل والنمط الذي تراه مناسباً لمشاركة الأحزاب والمواطنين في الحياة السياسية، وليس أمام الشعب سوى الرضوخ أمام القرارات السياسية المتخذة⁽¹⁾.

- التوجه السائد في العديد من الأنظمة السياسية منها العربية بعدم احترام أسس ومبادئ الممارسة السياسية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا يعود بدوره إلى مجموعة من الأسباب أهمها أن العديد من هذه الأنظمة ترى بأن الديمقراطية بما تعنيه من انتخابات نزيهة تقوم على التداول السلمي على السلطة والبرلمانات النيابية تعرقل من مسار التنمية وتحول دون السير الحسن لها أو تطبيق خطط النظام العامة.

- عدم احترام وتطبيق النصوص القانونية الدستورية، فعلى الرغم أن الدساتير في معظم الدول النامية تنص على التعددية السياسية وحق تكوين الأحزاب، وحرية الرأي والتعبير، إلا

¹ - محمد لمين لعجال أعجال، التحول الديمقراطي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص. 54.

أن المواطن لا يزال يعيش تحت وطأة القهر والاستبداد، ورغم إقرار هذه الدساتير بمبدأ المساواة والتعددية إلا أنه عند تحليل الواقع نلاحظ ما يلي:

- اصطدام الضمانات والحقوق بالكثير من العوائق التي تعترضها، فعلى سبيل المثال: فالدساتير العربية تحيل تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة إلى القوانين، وبعضها يتضمن استدراقات إلى النصوص وشروطا سياسة تحيط بالضمانات التي سبق أن أقرتها.

- احتكار السلطة السياسية في يد فئة هي بذاتها من أقرت التعددية والمشاركة السياسية⁽¹⁾.

- غياب أو صعوبة إيجاد ثقافة سياسية ديمقراطية، حيث يظهر ذلك في مدى إيمان النخب السياسية والجماهير بقيمة النظام الديمقراطي وأسس الممارسة الديمقراطية ومدى تعايشها فيما بينها، ومن معايير قوة النظام الديمقراطي مدى الاختبار الفعلي للنخب السياسية والجماهير للسلطة، من خلال الانتخابات، وبعبارة أخرى مدى رسوخ مؤسسات وأسس الممارسة الديمقراطية في سياسات البلاد⁽²⁾.

- غياب معارضة سياسية قوية وفعالة قادرة على إحداث التغيير بأفكارها وتوجهاتها ومواقفها، وهذا على غرار الكثير من التجارب التي حدثت في الدول الأوروبية المتقدمة، أين تمكنت المعارضة من إزاحة السلطة والوصول إلى الحكم في العديد من المناسبات، في حين أن هذا الأمر لم يتحقق في دول العالم الثالث إلا من خلال تجارب سطحية في بعض الدول أو ديمقراطية الواجهة كما تسمى.

- القيود الكثيرة المفروضة في العديد من الدول على التعددية السياسية وعلى نشأة الأحزاب وعملها، ومن بين هذه القيود فرض قوانين بمجموعة من العراقيل تحول دون نشأة الأحزاب وظهورها، أو بما يعيق عملها السياسي، مثل القوانين المجحفة

¹-المرجع نفسه، ص.55.

²-هنتغتون، مرجع سابق، ص.345.

- التي تخص المواعيد الانتخابية في العديد من الدول.
- كما يمكن تسجيل العديد من الملاحظات فيما يخص المواعيد الانتخابية:
 - إتاحة المجال وتوفير كل الظروف للأحزاب الكبيرة المهيمنة على السلطة حتى تتحصل في الانتخابات على معدلات أصوات كبيرة ومقاعد مبالغ فيها، وذلك ما يسمح باستمرار تريعها على السلطة.
 - تدفع القوانين الانتخابية في الكثير من الدول إلى استخدام العنف، وهذه الظاهرة لا تصدر فقط من أحزاب المعارضة، وإنما من الحزب الحاكم أيضا.
 - انتشار ظاهرة المستقلين، فالأصل في الحياة السياسية والحزبية أن الذي يخوض العملية السياسية ينخرط في الأحزاب، أما في دول العالم الثالث فهناك ظاهرة أخرى وهي تعدد المرشحين للانتخابات من غير الأحزاب، أو بتعبير آخر عدد المرشحين المستقلين أكبر من عدد المرشحين الحزبيين.
 - غياب أو ركود المشاركة الشعبية الفعلية، فعندما تعجز المؤسسات السياسية على تحويل انشغالات ومطالب الشعب إلى قرارات وسياسات، فإن هذه المؤسسات تصبح وهمية وغير فعالة، مما يدفع المواطنين إلى مقاطعة المواعيد الانتخابية وعدم المشاركة والمساهمة في هذه المؤسسات لافتناعهم بعدم أهمية وجودها والعمل الذي تقوم به⁽¹⁾.

¹ - لعجال أعجال، مرجع سابق، ص.56.

المبحث الثالث: علاقة المعارضة الحزبية بالتحول الديمقراطي.

تؤكد العديد من الدراسات في حقل العلوم السياسية أن عملية التحول الديمقراطي لا تحدث دون دوافع، وهدف وإطار ونخب سياسية تؤطر هذا التحول، فمسار التحول الديمقراطي لا يتوقف على عنصر أو عامل واحد بحد ذاته، بل أن الأمر يتطلب توافر جملة من الأسباب والعوامل المتكاملة، فالنظام السلطوي الاستبدادي لا يشكل السبب الوحيد في ظهور عملية التحول، فقد استعرض العديد من المفكرين أسباب عديدة لسقوط الأنظمة السياسية عبر التاريخ، ويرون أن الكثير منها قد سقطت على الرغم من عدم بلوغها درجة كبيرة من التسلط والفساد، في الوقت الذي استمرت العديد من الأنظمة لقرون وعقود، على الرغم من مستويات الفساد والتسلط وحالات الفوضى التي بلغت، وأفلحت هذه الأنظمة في تجاوز ضغوطات التحول دون تغيير يذكر، كما تؤكد العديد من الدراسات على غرار دراسات "روبرت دال" و"غلرمو أودنيل"، شدة الارتباط بين مسار التحول الديمقراطي والمعارضة السياسية، حيث أن تاريخ التحولات الديمقراطية في أصله تاريخ لتنامي قوى المعارضة في مختلف الأنظمة السياسية، وحتى نماذج التحول الذاتي والتي تبادر فيها النخبة الحاكمة بإجراءات إصلاح النظام السياسي ودمقرطته، مربوطة في أساسها بظهور فواعل معارضة داخل النسق السياسي⁽¹⁾.

المطلب الأول: علاقة المعارضة الحزبية بالسلطة في مسار التحول الديمقراطي حسب أنماط التحول.

لقد دار جدل كبير حول القوى والفواعل، التي تشكل النواة الجوهرية والأساسية في دفع عملية التحول الديمقراطي وتأطيرها، ذلك أن تحديد هذه الفواعل يتم وفق إطار شامل، كتصور عام لمسار التحول الديمقراطي، فقد سادت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، إلى غاية الحرب العالمية الثانية، فكرة تولي السلطة دور الراعي والضامن لعملية التحول الديمقراطي.

فقد تطور إدراك حاجة الدولة كفاعل رئيسي في عملية التحول الديمقراطي، وقد

¹ - بن بختي، مرجع سابق، ص. 57.

تعززت هذه الفكرة بعد ما عرضته المدرسة النسقية من وظائف التكيف في النظام السياسي، كالتحول السياسي الذاتي أو وظيفة المبادرة لإصلاح النظام السياسي أو القدرة على التعلم، فكلها وظائف تشير إلى مدى قدرة النظام على التحول ذاتيا، وكذا القدرة على تجديد مؤسساته وسياساته، بشكل يحفظ وحدة المجتمع واستقراره.

وفي المقابل هناك حالات في العديد من الدول أين عجز النظام السياسي عن إحداث تحول ديمقراطي ذاتي أو عدم وجود رغبة في ذلك، حيث يعتمد حكامها على القوة في الوصول إلى السلطة والحفاظ عليها، ما دفع بالقوى السياسية المعارضة إلى الأخذ بمبادرة التحول الديمقراطي من خلال ممارسة الضغوطات على السلطة الحاكمة⁽¹⁾.

وتظهر علاقة المعارضة بالنخبة الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي حسب أنماط التحول المختلفة، ففي نمط التحول نجد أن السلطة الحاكمة هي التي تمسك بزمام المبادرة وتلعب دورا حاسما في إنهاء النظام السياسي القائم وتحويله، والانتقال إلى نظام سياسي ديمقراطي، وذلك من خلال تغيير مؤسسات النظام وسياساته والأطر القانونية التي يقوم عليها، وذلك لأن النخبة الحاكمة تعتبر أقوى من التيارات المعارضة لها، وبالتالي لم تتجح في التأثير على السلطة ومجابتها، ويحدث هذا النمط غالبا في النظم العسكرية المستقرة حيث تسيطر السلطة على وسائل القهر في مواجهة ضغوطات القوى المعارضة لها، وتملك قادة هذه النظم القوة إذ ما رغبت في تغيير النظام السياسي والتحول نحو نظام قائم على أسس الممارسة السياسية الديمقراطية، في حين أن المعارضة في هذه الحالة أضعف من السلطة بدرجة ملحوظة ونسبة تأثيرها في مسار التحول الديمقراطي ضعيفة إن لم نقل منعدمة، ففي البرازيل على سبيل المثال حين تجسد مسار التحول الديمقراطي لم تكن هناك معارضة سياسية تذكر، ولم تكن هناك أزمة اقتصادية، لكن الأشخاص الذين كانوا لهم رغبة

¹-المرجع نفسه، ص ص 59-60.

في إنهاء النظام الشمولي هم أهل السلطة أنفسهم⁽¹⁾.

في حين يعرف نمط الإحلال عملية ومسار مختلف عن نمط التحول حيث أن عملية التحول الديمقراطي مرتبطة بوجود فواعل سياسية إصلاحية داخل النظام السياسي، وفي المقابل تكون النخبة الحاكمة من المعارضين بشدة لتغيير النظام السائد وبالتالي فإن التحول الديمقراطي في هذا النمط ينتج عن تزايد قوة المعارضة السياسية.

وتتناقص قوة السلطة، إلا أن ينهار النظام السياسي القائم وتتجح المعارضة في الإطاحة به، فتصل النخبة السياسية المعارضة للسلطة، وهنا يدخل الصراع مرحلة جديدة حيث تسعى السلطة الجديدة لتحديد طبيعة النظام الذي تريد إقامته، وتشمل عملية التحول الديمقراطي في نمط الإحلال ثلاث مراحل رئيسية وهي: الكفاح لإسقاط السلطة، سقوط السلطة، الكفاح بعد سقوط السلطة لإقامة النظام المرغوب فيه⁽²⁾.

في حين يقوم مسار التحول الديمقراطي في نمط الإحلال التحولي على مدى تعايش والاتفاق بين السلطة والمعارضة، فالتوفيق بين تصرفات وتوجيهات كل من السلطة والمعارضة هو الذي يؤدي إلى التحول الديمقراطي.

حيث هناك توازن وتوافق بين المتمسكين بالنظام السياسي القائم، والإصلاحيين الراغبين في تغيير النظام، حيث توافق السلطة على تغيير النظام، وهو ما يعد مختلفاً عن نمط الإحلال أين تفرض قوة المعارضة عملية التحول الديمقراطي، لكن رغم موافقة السلطة على التفاوض لتغيير النظام السائد، إلا أنها لا توافق على الشروع في ذلك مباشرة، ما يجعل المعارضة مطالبة بدفعها وجذبها لإجراء مفاوضات رسمية، وفي هذا النمط لا تملك المعارضة من القوة والنفوذ التي تسمح لها بالإطاحة بالنظام، لذلك فإن الوسيلة والطريقة

¹- هنتغتون، مرجع سابق، ص. 197.

²- المرجع نفسه، ص. 217.

المناسبة لإحداث التحول الديمقراطي هي التفاوض قصد إقناع السلطة بضرورة التغيير.

وهناك ما يقارب إحدى عشرة حالة من مجموع حالة التحول الليبرالي والديمقراطي التي بدأت أو تمت في سنوات السبعينات والثمانينات، تقترب من نموذج الإحلال التحولي، وأبرز هذه الحالات كانت في تشيكوسلوفاكيا والأوروغواي وبولندا، في حين شملت عمليات تغيير النظام في كل من بوليفيا والهندوراس والسلفادور على عناصر هامة من نمط الإحلال التحولي⁽¹⁾.

علاوة على دور المعارضة السياسية كفاعل مهم في إحداث عملية التحول الديمقراطي، وتحديد نمط التحول، فإن مسار التحول الديمقراطي يشترط ويفتضي رؤية، وتنبأ مسبق للوضع الموالي لمرحلة الانتقال، مما زاد الاهتمام بطبيعة ودور الفواعل التي تقود وتؤطر مسار التحول الديمقراطي، سواء جاءت فكرة التحول من قبل النخبة الحاكمة نفسها أو من طرف تيارات وقوى معارضة للنظام، ساعية لإحداث التغيير، وعلى هذا الأساس يجب على الفواعل التي تقود مسار التحول أن تطرح بدائل للوضع السابق وأن تكون لها رؤية مستقبلية للوضع السياسي الذي ترغب في الانتقال إليه، سواء تعلق الأمر بالأدوار أو المؤسسات والصلاحيات، أو حتى بشرعية الحكم، فعملية التحول الديمقراطي تستوجب وجود فواعل قادرة على تحمل مسؤوليات الترشيد والتأطير لمسار التحول، قصد إنجاحه وترسيخه، لذلك يعتبر كل من "تل سملسر"، "نكلاس لومان"، "إدركلوس"، "ريشارد مانش" أن أخطر وضع يواجهه النظام السياسي هو حدوث أزمة في مسار التحول الديمقراطي، ويعرفونها على أنها تلك الحالة التي تواجه النظام في شكل من الانسداد والجمود في مسار التحول، سوء تعلق الأمر بقدره النظام أو المعارضة على التنظيم والسيطرة، وضبط مسار التحول الديمقراطي بنجاح⁽²⁾.

¹ - المرجع نفسه، ص. 227.

² - بن بختي، مرجع سابق، ص. 62.

المطلب الثاني: محددات الارتباط بين المعارضة الحزبية والتحول الديمقراطي.

ترتبط دراسة دور المعارضة في مسار التحول الديمقراطي بدور الأحزاب السياسية والمهام والوظائف التي تؤديها، في هذه العملية، لكونها تشكل الصورة الفعالة والمنظمة للمعارضة والإطار المؤسسي لها، كما تعتبر أحد أهم الفواعل في مسار التحول الديمقراطي من خلال مجموعة من الوظائف التي تؤديها. تشكل أسس وركائز التحول ومعايير أساسية للحكم على مدى نجاح مسار التحول وتتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

أ-وظيفة تنظيم المعارضة:

رأينا سابقاً أن من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المعارضة هي الوصول إلى السلطة أو التأثير على النخبة الحاكمة وذلك لا يتحقق إلا بواسطة الأحزاب السياسية التي تعمل على تنظيم المعارضة.

والمعارضة في الأنظمة الديمقراطية تحظى باهتمام كبير، لكونها تسمح للجميع بإبداء الرأي المخالف، ويتم ذلك في إطار قانوني منظم، مما يجعل من المعارضة جزء لا يتجزأ من الديمقراطية التعددية. فيما يلعب الرأي العام دوراً كبيراً في تنمية قوى المعارضة، لكونه مصدر قوتها وهو الذي يبادر بطرح فكرة التغيير، وفي المقابل تعمل الأحزاب على أن تكون برامج المعارضة عقلانية وقابلة للتحقيق وأن تستجيب السلطة لمطالب الرأي العام، وأن يتم التغيير في النظام السياسي وفقاً للشرعية الدستورية المعمول بها.

ب-وظيفة التوفيق الاجتماعي:

من المعروف أن كل نظام سياسي يعمل كلّ ما بوسعه قصد البقاء في عرش الحكم أطول مدة ممكنة، ومن مميزات هذا النظام السعي بشتى الوسائل لتدمير والقضاء على كل

¹ - ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص.16.

الجهات المعارضة له، لهذا فالأحزاب السياسية عن طريق تأطير وتنظيم وتنسيق جهود كلّ الجماعات أو الفئات الناشطة في المجتمع، وعن طريق التعبير عن مصالحها وطموحاتها ومطالبها بشكل سلمي، يفرغ شحنه العنف من المجتمع، وبالتالي يعمل على تهدئة الصراع الاجتماعي داخل المجتمع وجعله صراع وتنافس ديمقراطي وهذا ما يرسخ الانتقال أو التحول الديمقراطي، ويحقق التداول السلمي على السلطة، ومن ثم يحقق الوفاق الاجتماعي بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية⁽¹⁾.

ج-وظيفة التعبئة:

يعتبر الحزب الآلة التي تخلق النخبة، وذلك من خلال ما يقوم به من عمليات التعبئة للجماهير والمناصرين والمؤيدين لأفكاره قصد شدهم وجذبهم إلى عالم السياسة ليس فقط للمشاركة في الشؤون العامة للدولة والمجتمع، بل وإعدادهم لاحتلال المناصب القيادية في الدولة، فالخطابات السياسية والندوات التي يعقدها والحلقات الدراسية التي ينظمها تضعه كواحد من بين الهيئات المسؤولة في عملية التنشئة السياسية وتوعية أفراد المجتمع وهذا ما تتطلبه عملية التحول الديمقراطي⁽²⁾.

د-المشاركة السياسية:

وتعرف المشاركة السياسية بتلك التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع الواحد في اختيار حكاهم وفي صياغة السياسة العامة، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.

وتكون عملية المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية مباشرة كأن يتقلد الفرد

¹ - حسبية قارو، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر من 1997-2007، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013)، ص ص 39-40.

² - سالم حسان رمضان يوسف، تحديات التحول السياسي (الإسكندرية: دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر، 2014)، ص ص 109-110.

منصبا سياسيا أو يحظى بعضوية حزب، أو أن يقوم بترشيح نفسه للانتخابات، أو يكتفي بمجرد التصويت أو مناقشة القضايا العامة والمشاركة في الحملات السياسية، كما يمكن أن يشارك من خلال نشاطات سياسية غير مباشرة، من خلال الاكتفاء بمجرد معرفة المسائل والقضايا العامة للدولة والوقوف عليها.

لهذا تعد المشاركة العصب الحيوي ومعياري أساسي للحكم على الممارسة الديمقراطية وقوامها الأساسي، والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، لهذا تعد مرتكز أساسي للمعارضة في مسار التحول الديمقراطي⁽¹⁾.

هـ- التنشئة السياسية:

يرى "عبد الهادي الجوهري" أن التنشئة السياسية شرطا ضروريا لنشأة الفرد داخل المجتمع السياسي، لأن خبرات التنشئة السياسية التي يكتسبها الفرد هي التي تحدد تصرفاته السلوكية في خضم الحياة السياسية، مثل المشاركة السياسية أو عدم الاهتمام بالسياسة، وتأييد أو رفض النظام السياسي، فيما يرى "كمال المنوفي" أن التنشئة السياسية تعد بمثابة تلقين واكتساب ثقافة سياسية معينة، كما أنها تعتبر عملية يخضع لها الفرد طيلة حياته بدرجات متفاوتة وذلك عن طريق مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأ أسرة والأحزاب السياسية والإعلام.

تلعب الأحزاب السياسية دورا أكبر في عملية التنشئة السياسية خاصة في الدول النامية، باعتبارها أحد الأبنية الاجتماعية التي تستطيع التأثير في الحركة السياسية لأعداد كبيرة من المواطنين. لهذا تمثل عملية التنشئة أحد المحاور الرئيسية في مسار الممارسة الديمقراطية، لكونها تمثل دعامة وركيزة للخلق وتطوير الثقافة السياسية⁽²⁾.

ومن هنا يتجلى لنا أن التحول الديمقراطي غير مرتبط بالتغيير السياسي السطحي،

¹ - ناجي، مرجع سابق، ص ص 24-25.

² - المرجع نفسه، ص ص 21-22.

بل أنه يحتاج إلى بناء النظام السياسي والمجتمعي بأكمله، ولا يمكن ضمان وصوله إلى أهدافه إلا إذا تحول إلى مشروع متكامل للتحويل السياسي، الاجتماعي والثقافي، ما يستدعي على المعارضة السياسية أن تجعل من التغيير السياسي قاعدة نحو تغيير أشمل في مختلف المستويات (السياسية، الاجتماعية والفكرية)، أما إذا انحصر التحول الديمقراطي في مستوى البنية السياسية فقط، فسوف يبقى تغييرا سطحيا ومهدد بالتراجع والتقهقر في أي أزمة، وليس هناك أي ضمانة كي لا تستخدم أسس الممارسة الديمقراطية كالتعددية السياسية والانتخابات الحرة من أجل إعادة بناء نظام الاحتكار الشامل على أسس جديدة⁽¹⁾.

يتضح لنا أن الأحزاب السياسية من أهم المتغيرات في النظام السياسي، لها دور أساسي في التحول الديمقراطي كونها تؤدي مجموعة من الوظائف التي توفر البيئة الثقافية والسياسية الملائمة لمسار التحول، فهي توفر قنوات للمشاركة السياسية والتعبير عن الرأي، كما تجمع المصالح وتعبئها وهي أداة من أدوات التنشئة السياسية، وتنظيم المعارضة السياسية⁽²⁾.

ويتفق أغلب الباحثين في حقل العلوم السياسية حول ضرورة وجود معارضة سياسية ضمن النسق السياسي الديمقراطي، فهي قطب هام في قواعد اللعبة السياسية، ولها دور كبير في ترسيخ مبادئ الديمقراطية، وبالتالي فإن المعارضة تشكل معيار ومؤشر قوة أو ضعف الممارسة الديمقراطية في النظام السياسي⁽³⁾.

¹ - اسماعيل قبيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.19.

² - ناجي، مرجع سابق. ص.26.

³ - محمد نبيل الشيمي، المعارضة السياسية في العالم العربي تأصيل وتقييم، على الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show-ar-asp?aid=21068>، تم الاطلاع عليه يوم الخميس 25 ماي 2017 على

الفصل الثاني

مكانة المعارضة الحزبية في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر
(1989-2014)

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى دراسة الوضع السياسي الذي ساد الجزائر والأزمات التي عرفها النظام في ظل الأحادية الحزبية، ومعرفة مدى إسهام المعارضة السياسية في مرحلة الانتقال إلى النظام الديمقراطي وتتمحور هذه الأزمات حول العوامل والدوافع التي أدت للانتقال الديمقراطي سنة 1989، سواء تعلق الأمر بالعوامل الداخلية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية)، أو الخارجية منها (الإقليمية والدولية)، كما سنركز في هذا الفصل على أطراف العملية السياسية التي دفعت بالنظام السياسي الجزائري لإحداث التغيير و الدخول في تعددية سياسية، من خلال إبراز دور كل طرف (السلطة والمعارضة) في بناء نظام جديد قائم على أسس الممارسة الديمقراطية.

ومحاولة فهم علاقات التفاعل والتأثير بين هذه الأطراف في مسار التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر منذ سنة 1989 إلى غاية آخر انتخابات رئاسية سنة 2014، وهذا قصد التعرف على دور ومدى مساهمة المعارضة خلال التجربة الديمقراطية بالجزائر.⁽¹⁾

1-ناجي، مرجع سابق، ص.59.

المبحث الأول: عوامل الانتقال الديمقراطي في الجزائر و بنية النظام السياسي الجزائري:

أدت أحداث أكتوبر 1988 التي عرفتھا البلاد آنذاك إلى تأزم الوضع السياسي، نتيجة للأزمات المختلفة التي عاشها النظام في تلك الفترة، وأخذت تتبلور في شكل ضغوطات وبدأت تظهر آثارها منذ منتصف الثمانينات، زيادة على الظروف الخارجية (الإقليمية والدولية) والتي تمثلت في سيطرة المنظومة الليبرالية وما فرضته من توجهات جديدة على العالم، ما أدى إلى تآكل شرعية النظام السياسي الجزائري وزعزعة استقراره وتوازنه، وقد ساعدت هذه العوامل على ظهور نخب سياسية جديدة تتبنى طرحا إصلاحيا وطرحت فكرة إعادة هيكلة النظام السياسي الجزائري وفقا لأسس جديدة تستجيب ولو نسبيا لمتطلبات القوى الصاعدة وتتوافق مع شروط السياق العالمي الجديد.

وفي ظل الأوضاع المتدهورة للبلاد تم إقرار دستور 23 فيفري 1989 كآلية لتأطير عملية الانتقال إلى نظام سياسي آخر قائم على التعددية، من خلال تحديد سياق وأهم مرتكزات هذا الانفتاح، وفي هذا المبحث سنحاول عرض أهم العوامل المؤثرة في مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر وتشكيلة النظام السياسي الجزائري سنة 1989.⁽¹⁾

المطلب الأول: عوامل الانتقال الديمقراطي في الجزائر سنة 1989:

تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية) وعوامل خارجية (الإقليمية والدولية)، مشكلة ضغوطات دفعت بالنظام السياسي الجزائري للرضوخ لفكرة الانتقال الديمقراطي على أمل تجاوز الأزمة والضغوطات، ويمكن حصر هذه العوامل وكيفية تأثيرها على مسار الانتقال فيما يلي:

العوامل الداخلية: تكمن المؤثرات الداخلية التي دفعت النظام السياسي الجزائري للانتقال الديمقراطي في:

1- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008-2009)، ص.113.

1- العوامل السياسية: ويمكن جمع العوامل السياسية المؤثرة في مسار الانتقال

الديمقراطي في الجزائر في مجموعة من الأزمات وهي:

1-1- أزمة الحزب الواحد: استند حزب جبهة التحرير الوطني في ممارسة نشاطه

السياسي منذ الاستقلال إلى شرعية ثورية، تقوم على مقاومة الجبهة ضد الاحتلال الفرنسي، وهي شرعية لم تحصل عليها أي قوة سياسية في الجزائر، سوى جيش التحرير الوطني، وقد مارس الحزب منذ الاستقلال دورا سياسيا تعبويا، مما لم يسمح بظهور قوة سياسية حقيقية منافسة له، حيث احتكر التمثيل السياسي وتربع على عرش السلطة، وتظهر سيطرة الحزب على صعيدين مختلفين يتمثلان في مؤسسات الدولة والحكومة التي تحولت إلى جهاز شبه تنفيذي، كما امتدت سيطرة الحزب إلى هيئته على النقابات والمنظمات الجماهيرية والحركة الاجتماعية بشكل عام⁽¹⁾ وقد ازدادت نفوذ الحزب خاصة في السنوات التسع الأولى من حكم الرئيس "شاذلي بن جديد" وذلك للنجاح الذي حققه الحزب في مؤتمره الرابع، أين ظهر الحزب بأنه صاحب الفضل في حل مشكلة خلافة الرئيس بومدين بشكل سلمي.

لكن بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 تراجعت نفوذ حزب جبهة التحرير الوطني⁽²⁾، نتيجة لسلسلة من الاضطرابات التي شهدتها البلاد عشية عقد المؤتمر الخامس للحزب عام 1984، ثم المؤتمر الاستثنائي الذي انعقد عام 1986، قادها التيار الإسلامي ودعاة الأمازيغية، والصراع الحاد الذي ظهر عشية عقد المؤتمر السادس بين التيار الإصلاحية والتيار المحافظ، حيث أن الرئيس "شاذلي بن جديد" بدى متمسكا بتجسيد إصلاحاته السياسية والاقتصادية من خلال فتح مجال التعددية السياسية على التيارات المعارضة للنظام.⁽³⁾

ما أدى إلى عجز حزب جبهة التحرير الوطني على تحقيق التوافق والتوازن بين مختلف القوى السياسية، خاصة أن عملية التحول نحو التعددية كانت تمثل في نظر السلطة عاملا لتنامي

1-ناجي، مرجع سابق، ص ص.59-60.

2-رابح لونيبي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ (الجزائر: دار المعرفة، 2012)، ص.258.

3-المرجع نفسه، ص.263.

صراع الطبقات، كما أدت الاختلالات التي طرأت على التنظيم الداخلي للجبهة إلى إدراك ضرورة إعادة هيكلتها، وذلك من خلال تكوين أحزاب جديدة تتفق مع الجبهة في أفكارها ومبادئها، خاصة في ظل عدم قدرة الجبهة على هيكله الحزب وكوادره في إطار توجهات جديدة تسمح له بتجاوز الأزمة والانتقال التدريجي في الأداء السياسي، مع ما يتناسب وطبيعة التغيرات الدولية، الإقليمية، والداخلية، ومنه الانتقال نحو نظام تعددي، لأن السلطة هي التي قررت التخلي عن حزب جبهة التحرير الوطني وإنشاء أحزاب أخرى منافسة للحزب، كل هذا بهدف تهيئة الجو السياسي الملائم للانتقال السلمي نحو نظام سياسي تعددي.⁽¹⁾

1-2- أزمة الشرعية والتداول على السلطة:

استمد النظام السياسي الجزائري شرعيته من نضال جبهة التحرير الوطني، التي قادت الثورة ضد الاحتلال الفرنسيين وترتب عن هذه الشرعية تداول بين الدولة وجبهة التحرير لما يحقق الاندماج، لذا فإن أزمة الشرعية يعود تاريخها إلى الأيام الأولى من الاستقلال حيث رفضت قيادة الأركان (الجيش)، الاعتراف بالحكومة المؤقتة، وبتولي الرئيس "هوارى بومدين" الحكم أخذ مفهوم الدولة معنى آخر، فالدولة حسبه تتمثل في السلطة والنظام ووحدة الشعب وبعد إعلانه عن إعادة بناء جهاز دولة فعال ومؤسسات يمكنها الاستجابة لمطالب الشعب، فإنه بذلك يكون قد طرح مصدرا آخر لشرعية النظام، يتمثل في الدستور، ووضع حد للشرعية التاريخية الثورية التي قام عليها النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال.

وبعد وفاة الرئيس "هوارى بومدين" قام الجيش بتعيين "الشاذلي بن جديد" لتولي منصب رئاسة الدولة، حيث حول هذا الأخير تقوية حزب جبهة التحرير الوطني، حتى يستخدمه في صراعه ضد قادة المؤسسة العسكرية، فحاول الاستعانة بالجناح السياسي للحزب لإعادة الاعتبار للجانب السياسي، وإحداث التوازن مع الجيش، كما شهدت فترة حكمه بوادر التغيير الأيديولوجي والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي شرع فيها، موازاة مع تآكل وانهايار

1- ناجي، مرجع سابق، ص.62.

شرعية حزب جبهة التحرير الوطني، نتيجة لظهور صراعات داخلية بين قياداته وكوادره وتنافسهم على الحكم، أدى ذلك إلى تدهور المكانة الأيديولوجية والقدرة التعبوية للحزب والنظام، نظرا لتطور الأوضاع الإقليمية والدولية، وفي ظل تأزم الأوضاع الداخلية للبلاد، وانتشار الفساد في الإدارة والحزب والنظام والجيش، أدى كل ذلك إلى فقدان الشرعية.⁽¹⁾

فيما تشكل أزمة التداول على السلطة انعكاسا حتميا لأزمة الحزب الواحد، حيث أن تاريخ النظام السياسي الجزائري يظهر غياب مبدأ التداول على السلطة وفق معايير الممارسة الديمقراطية حيث ظهرت قضايا التصفيات، الاغتيالات، الانقلابات العسكرية، والإقصاء للعديد من الشخصيات في تاريخ الثورة الجزائرية، في صورة الزعيم "حسين أيت احمد" الذي كان معارضا للنظام القائم بعد الاستقلال، وتأسيسه لحزب جبهة القوى الاشتراكية حتى إن أدى به الأمر للإقامة خارج الوطن، واغتيال "كريم بلقاسم" في ألمانيا بعد تأسيسه الحركة الديمقراطية الثورية.⁽²⁾

2-العوامل الاقتصادية:

عرفت الجزائر منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين تدهور الوضع الاقتصادي، خاصة منذ سنة 1986، والتي شهدت انهيار أسعار البترول، ما أدى إلى عجز الدولة عن تلبية حاجيات المجتمع الرئيسية كالسلع والخدمات والتشغيل، وهو الأمر الذي أدى إلى انفجار الوضع وخرج الشعب الجزائري في مظاهرات شملت كل أقطار الوطن في 5 أكتوبر 1988، وتتمثل أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر آنذاك فيما يلي:⁽³⁾

1- المرجع نفسه، ص ص. 63-64.

2- بن بختي، مرجع سابق، ص.100.

3- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (الجزائر، مطبعة دحلب)، ص.27.

- تراجع مداخيل السلع والخدمات من 13 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 9.5 مليار دولار أمريكي سنة 1989، وذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول، من 40 دولار للبرميل إلى 13 دولار سنة 1986، لتصل 11 دولار سنة 1988.
- انخفاض احتياطي الجزائر من العملة الصعبة من 2.81 مليار دولار سنة 1985 إلى 0.84 مليار دولار سنة 1989، مع ارتفاع نسبة خدمة المديونية سنة 1989 إلى 07 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 67.3% من مداخيل الصادرات الجزائرية، وفي المقابل عرفت الجزائر ارتفاع معدل البطالة بدرجة كبيرة حيث كان سنة 1985 يمثل 16.9% ليصل سنة 1989 إلى 23.4%.
- إضافة إلى هذا تأتي مشكلة المديونية الخارجية وما شكلته من أعباء على الاقتصاد الوطني، حيث اضطرت السلطات الجزائرية للاقتراض من صندوق النقد الدولي لمواجهة الآثار الناجمة عن تراجع أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار، ما دفع بالدولة الجزائرية لمضاعفة حجم المديونية الخارجية وتراكمها، حتى أصبح القرار الاقتصادي الجزائري في يد المؤسسات والهيئات المالية الدولية، مما عقد من مأمورية الدولة في مواجهة الأزمة وانعكس ذلك سلبا على الحياة السياسية والاجتماعية.
- أدت هذه الظروف إلى تنمية صراعات النخبة الحاكمة في كيفية إيجاد الحلول للخروج من الأزمة، مما زاد الوضع تفاقمًا، وانفجر الوضع الاجتماعي حتى خرج عن السيطرة و أدخل البلاد في نفق مظلم.

ونظرا لتدهور الوضع الاقتصادي للجزائر، شرعت السلطات في تجسيد مجموعة من التشريعات الإصلاحية التي سنت في المجال السياسي كإقرار التعددية الحزبية وفقا لما نص عليه دستور 1989، و التفتح الاقتصادي، من خلال تطبيق سياسة اقتصاد السوق، على

أمل تجاوز الأوضاع المتدهورة للبلاد في مختلف المجالات.⁽¹⁾

3-العوامل الاجتماعية والثقافية:

يحلل هذا المطلب تأثير العوامل الاجتماعية (نمو ديمغرافي، بطالة وفوارق طبقية) والعوامل الثقافية (مطالب التيارات الثقافية المختلفة).

3-1-العوامل الاجتماعية: تتمثل أهم العوامل الاجتماعية في تغير البنية الاجتماعية

للجزائر، والسبب يعود لارتفاع نسبة النمو الديمغرافي بشكل كبير حيث بلغ 3.2% وهي أعلى نسبة، بزيادة قدرها 800 ألف نسمة سنويا، ما انعكس سلبيا على مستوى المعيشة والظروف الاجتماعية للطبقة الفقيرة في ظل الأزمة الاقتصادية، موازاة مع ارتفاع ظاهرة البطالة بمعدلات كبيرة، ولعل أسوأ أنواع البطالة هي بطالة الشباب، ففي عام 1989 قدرت نسبة الشباب العاطلين عن العمل 82.6%، ولم تقتصر ظاهرة البطالة على الأشخاص الغير مؤهلين فقط بل امتدت تدريجيا إلى أصحاب الكفاءات والشهادات، ما أدى إلى هجرة الإطارات ذات المستوى العالي نحو الدول الغربية والخليجية.⁽²⁾

كما يتجلى البعد الاجتماعي للأزمة في ظاهرة الفوارق الاجتماعية التي أخذت تتكسر في أوساط المجتمع الجزائري، ففي حين تعاني الطبقة الفقيرة من مشكلة السكن، نجد في المقابل تنامي الطبقة الوسطى التي تعيش في رغد من الحياة الطيبة، المسكن الواسع والمركب الرفه، مع شيوع بعض المظاهر التي تدل على بؤس الشعب خاصة مع صيف 1988، حيث أصبحت الطوابير الطويلة والمنتشرة في كل مدن البلاد من أجل الحصول على بعض المواد الضرورية، وما ينتج عن ذلك من انتهاك لكرامة الشعب الجزائري وحرمة

1- بهلول، مرجع سابق، ص ص. 27-28.

2- ناجي، مرجع سابق، ص ص. 68-69.

مواطنته.(1)

إن عجز النظام السياسي الجزائري في التعامل مع الأوضاع والتطورات الاجتماعية وتجاوزها، ساعد على نمو حركات الرفض الاجتماعي المطالبة بالتغيير الفوري على مستوى كل المجالات، مما ساهم في دفع عجلة الانتقال الديمقراطي في الجزائر(2).

3-2-العوامل الثقافية:

يعتبر المتغير الثقافي من المؤثرات الحاسمة في مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر سنة 1989، حيث عرفت قضية الهوية الوطنية هي الأخرى حالة من التأزم، فالمعروف في الجزائر أن السياسة الاستعمارية عملت على القضاء على الهوية الوطنية وعلى رأسها الدين الإسلامي واللغة العربية، وفي المقابل شجعت تعلم اللغة الفرنسية وما تحمله من قيم وأفكار. هذه الوضعية شكلت أزمة حقيقية لما استعاد الشعب الجزائري استقلاله حيث وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام اتجاهين، إحداهما محافظ لكل ما يمس الهوية الوطنية، والآخر يرى في الثقافة الغربية وخاصة الفرنسية المخرج الوحيد للجزائر من التخلف الذي تعرفه، هذه الازدواجية المفروضة سببت الكثير من التوترات داخل النظام السياسي، وازدادت الأمور تعقيدا بظهور الحركة الثقافية الأمازيغية، التي تطالب بالاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغية، واتخذت من المسألة الثقافية محور نضالها(3).

وقد نتج عن صراع هذه التيارات المختلفة تعددية في الشخصية الوطنية، وانتقل هذا الصراع إلى حزب جبهة التحرير الوطني، حيث لم يستطع أن يحقق التوافق بين مختلف الاتجاهات، وقد ساهم غياب آلية ديمقراطية تفرز بين مختلف الآراء والاتجاهات في تعقيد

1- بوضياف، مرجع سابق، ص.117.

2- بلعور، مرجع سابق، ص.204.

3-بوضياف، مرجع سابق، ص.118.

الصراع، ما أدى إلى إضعاف الحزب بانسحاب الكثير من قاداته، فكانت لهذه الصراعات التي تحمل طابع ثقافي دور في دفع عجلة التغيير في النظام السياسي والشروع في عملية الانتقال الديمقراطي سنة 1989.⁽¹⁾

العوامل الخارجية:

تلعب البيئة الخارجية أو الدولية دورا لا يقل أهمية عن البيئة الداخلية، من حيث ممارسة الضغط والتأثير على الأنظمة السياسية، ودفعها إلى مواكبة كل تحولات وتطورات العالم، خاصة أن النظام الدولي بمفهومه الجديد (ما يعرف بالعولمة) يعمل على خلق وفرض توجهات سياسية، اقتصادية، وثقافية واحدة لكل دول العالم، ولا يمكن لأي دولة أو نظام سياسي التغاضي عنها أو إغفالها، وهو ما ينطبق على دول العالم الثالث، بما في ذلك الجزائر، والتي خضعت لمجموعة من الضغوطات والتأثيرات الخارجية في سنوات الثمانينات، مما دفع بالنظام السياسي الجزائري للرضوخ لهذه الضغوطات والأخذ بمسار التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي، من خلال إقرار التعددية الحزبية والسياسية سنة 1989، ويمكن حصر أهم العوامل الخارجية التي أثرت على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر فيما يلي:⁽²⁾

أولاً- الضغوطات والتأثيرات الدولية السياسية:

لعبت الضغوطات السياسية الدولية دورا كبيرا في مسار التحول الديمقراطي للعديد من الدول خاصة النامية منها، التي عرفت أنظمة شمولية اشتراكية لعقود زمنية طويلة، وكان من الطبيعي أن تتأثر الجزائر كغيرها من الدول بالمتغيرات الدولية المحيطة بها وأبرزها سقوط

1- ناجي، مرجع سابق، ص.70.

2- لطيفة بن عاشور، آليات التحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014)، ص.26.

القطب الاشتراكي، حيث شهدت أوروبا الشرقية وبلدان أخرى ذات التوجه الاشتراكي مجموعة من الأحداث، نتيجة للتطورات الحاصلة في العلاقات الدولية، ودلت تلك الأوضاع على اتجاه الدول الغربية الرأسمالية لإزالة النهج الاشتراكي، وأنظمة الحزب الواحد تحت غطاء ثورة الإصلاحات، وكانت البوادر الأولى لهذه الإصلاحات مع التغيير الذي شهدته الصين، عقب غياب زعيمها "ماوتسي تونغ"، ومبادرة الرئيس السوفيياتي الأسبق "ميخائيل غورباتشوف" حين أعلن مجموعة من الإصلاحات وأصدر بشأنها كتابا بعنوان "البير يسترويكا"، والذي تضمن منهج إعادة تنشيط وتنظيم المجتمع السوفيياتي الذي أصابه الجمود والركود حسبه، وكان للأفكار والممارسات التي جاء بها "غورباتشوف" في إطار مجموعة الإصلاحات التي أعلن عنها تأثير سريع على الاتحاد السوفيياتي، بظهور بوادر تفكك نظامه السياسي بإعلان جمهوريات البلطيق استقلالها عن موسكو، وفي المقابل أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيياتي مبدأ التعددية السياسية والحزبية، وموافقتها على تعديل المادة (06) من الدستور السوفيياتي، التي تركز الدور القيادي للحزب الواحد، فسارت الأمور بوتيرة أدت إلى إضعاف دور الحزب الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفيياتي، وبالتالي انهيار المعسكر الاشتراكي، حيث شهدت أوروبا الشرقية اضطرابات نتج عنها سقوط نظام الحزب الواحد فيها، وتم وضع حد للدور القيادي للأحزاب الشيوعية والإعلان عن التعددية الحزبية بدلها، وقد أدت هذه الأحداث والمتغيرات الدولية لتأثير على نظام الحزب الواحد في الجزائر، وعلى النهج الاشتراكي الذي كان يعتمد عليه النظام، فقد شكلت المتغيرات الدولية السياسية دافعا قويا لعملية التحول الديمقراطي في الجزائر وانتقالها من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية.⁽¹⁾

وفي نفس السياق تتضح معالم النظام الدولي الجديد الذي تقوده الدول الغربية الرأسمالية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ظل انهيار المعسكر الشيوعي،

1-بلعور، مرجع سابق، ص.228.

حيث بدأت موجات التحول الديمقراطي تمس بلدان العالم الثالث، تحت ضغوطات الدول الغربية التي دعتها لتكريس أسس الممارسة السياسية الديمقراطية، وفي هذا الإطار كانت الجزائر أمام حتمية مواكبة هذه التحولات الدولية، خاصة في ظل الوضعية الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها، فكان لابد من انفتاح سياسي يوافق ويساير التفتح الاقتصادي الذي شرعت فيه سنوات الثمانينات، إذ أن هذا التحول يعني بالنسبة للجزائر محاولة الاستفادة من كل الظروف والعوامل الدولية للخروج من الأزمة، وتجنب مشاكل قد تأزم الوضع مثل المقاطعة الاقتصادية الدولية.⁽¹⁾

ثانيا-الضغوطات الاقتصادية الدولية:

شهد الاقتصاد الدولي في فترة الثمانينات من القرن الماضي نمو كبير لنسب الفائدة وارتفاع في قيمة الدولار، مما أثر سلبا على المديونية الخارجية للجزائر، لكن مع منتصف الثمانينات انخفضت أسعار البترول والنفط والقيمة النقدية للدولار، وفي المقابل ارتفعت أسعار المواد المصنعة والغذائية في السوق الدولية، ما أدى إلى تراجع الموارد المالية للجزائر من العملة الصعبة، وفي ظل اختلال الموازين العامة للاقتصاد الجزائري والأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر سنوات الثمانينات، أدى ذلك إلى تنامي سريع لديون الجزائر الخارجية وخاصة المديونية القصيرة الأجل وذات التكلفة المالية الباهظة، مما دفع السلطات الجزائرية إلى طلب المساعدات المالية من الدول الرأسمالية الغربية خاصة مع نقص الموارد المالية للدولة بفعل الصدمة البترولية وعجزها عن تسديد الديون، غير أن هذه المساعدات من الدول الغربية تقدم في إطار الشروط التي تفرضها على الدول النامية، كالتأثير على أنظمتها السياسية من أجل تغييرها بتبني المبادئ الديمقراطية، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات الاقتصادية تتمثل في الإنفاق العام، تقييد الائتمان، تخفيض سعر صرف العملة الوطنية،

1-بن عاشور، مرجع سابق، ص.27.

تعديل أسعار استيراد بعض المنتجات.

يتضح أن العائق المالي هو الخطر الأكبر الذي يهدد الاستقلال الوطني، وقد لجأت السلطات الجزائرية إلى الاستدانة من الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتوجه نحو سياسة إعادة الهيكلة أو التقويم الاقتصادي لسد العجز المالي.⁽¹⁾ إن تبعية الاقتصاد الجزائري للمؤسسات المالية الدولية، وربط السياسة الاقتصادية بقرارات المنظمات والبنوك الدولية والخضوع لشروطها، يوضح مدى تأثير الضغوطات الاقتصادية الدولية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، من خلال دور المؤسسات المالية الدولية التي تفرض التحول نحو اقتصاد السوق وترسيخ مبادئ الديمقراطية على المؤسسات السياسية، مما دفع الجزائر سنة 1989 إلى تبني مجموعة من الإصلاحات السياسية التي تتمثل في إقرار التعددية الحزبية، التعددية الإعلامية والنقابية، الحريات العامة، وحقوق الإنسان.⁽²⁾

المطلب الثاني: تشكيلة النظام السياسي الجزائري بعد التحول الديمقراطي

بعد احتجاجات أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر، اضطر الرئيس "الشاذلي بن جديد" أن يعلن أمام مرأى ومسمع الشعب الجزائري عن مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية قصد تجاوز الانتفاضة الشعبية وآثارها، حيث دعا الشعب الجزائري لإبداء رأيه في الدستور الجديد المعدل، والذي يقر بالتعددية السياسية والإعلامية، وقد تمت الموافقة الشعبية على هذا الدستور في شهر فبراير 1989، وكان ذلك إيذانا بميلاد التعددية الحزبية، وبذلك شرع المعارضون التقليديون للنظام الجزائري بالعودة للوطن، بدأً بحسين أيت أحمد "الذي كان يدير حزبه، جبهة القوى الاشتراكية من أوروبا، ثم تلاه "أحمد بن بلة" الذي كان يقيم في سويسرا حيث كان يسير حزبه الحركة من أجل الديمقراطية من هناك، كما سمح الانفتاح

1- بلعور، مرجع سابق، ص ص. 229-231.

2- ناجي، مرجع سابق، ص ص. 83-84.

السياسي في الجزائر بظهور العديد من التيارات والأحزاب السياسية الجديدة بعد تجسيد التعددية.⁽¹⁾

باختصار إن دستور 1989 جاء ليعبر عن نظام حكم جديد في ظل التعددية الحزبية، من خلال اختيار الشعب لممثليه، ينبون عنه في مختلف مؤسسات الدولة، وقد أدت هذه التطورات السياسية إلى تغيير في تشكيلة النظام الجزائري، من حيث التوازنات التي تحكمه، ودوائر اتخاذ القرار، ويمكن تحديد أهم الفواعل الرئيسية التي تشكلت تركيبة النظام السياسي الجزائري الجديدة، بعد التحول الديمقراطي الذي عرفه النظام أواخر الثمانيات فيما يلي:⁽²⁾

مؤسسة الرئاسة:

تعد مؤسسة الرئاسة من أهم المؤسسات السياسية في الجزائر، التي كان لها تأثير ودور هام في عملية التحول الديمقراطي، إذ عجلت بالإصلاحات السياسية والاقتصادية وترتب عن ذلك التخلي عن النهج الاشتراكي والتوجه نحو التعددية السياسية.

رغم معارضة جناح المحافظين من حزب جبهة التحرير الوطني، كما تظهر أهميتها في كونها مدعومة دستوريا، وتعكس العلاقة المباشرة بين الرئيس والشعب، حيث يلعب هذا الأخير دور الضامن للوحدة الوطنية.

وعلى الرغم من محاولات التقليل من مكانة الرئيس في دستور 23 فيفري 1989 لصالح المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة، إلا أنه بقي محافظا على مكانته ومعظم صلاحياته، وبقي الرئيس منتخب بما يحقق استقلاليته عن المجلس، والمعبر عن الشعب، والمجسد لوحدة الأمة، وحامي الدستور حسب المادة 67، والممارس للسلطة السامية في الحدود المثبتة حسب المادة 69.

عرفت مؤسسة الرئاسة منعرجا حقيقيا بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، إثر

1- يحي أبو زكريا، من أحمد بن بلة والى عبد العزيز بوتفليقة، (الجزائر: ناشري، 2003)، ص.55.

2- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا (الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2014)، ص.259.

فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في التشريعات، ما أدى إلى تشتتها نوعا ما، لكن ذلك لم يقلل من قوتها أو إمكانياتها.

فبعد استقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" في 11 جانفي 1992، وفي ظل الفراغ الدستوري تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة برئاسة المرحوم "محمد بوضياف"، ليكون رئيس للدولة بهدف تعزيز مؤسسات الدولة وتأكيد النهج الديمقراطي والحفاظ على دولة القانون. وبعد اغتيال "محمد بوضياف" ومجيء السيد "علي كافي"، حاولت مؤسسة الرئاسة الحفاظ على نفس المبادئ في توجهاتها السياسية⁽¹⁾، لتزداد قوتها في فترة الرئيس "ليامين زروال"، حيث عملت مؤسسة الرئاسة في فترته على تغيير المعالم القانونية والدستورية للنظام السياسي، وذلك بتغيير الدستور سنة 1996، في محاولة لسد الفراغات القانونية للدستور السابق، ما أعطى صيغة جديدة لسلطات الدولة وتوسيع صلاحيات الرئيس، كما تم في هذه المرحلة وضع ترسيمة جديدة للممارسة السياسية لأحزاب المعارضة، وظهر ما يسمى بحزب السلطة سنة 1997، وهو حزب التجمع الوطني الديمقراطي.⁽²⁾

فيما حاول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد انتخابه سنة 1999 تقوية مؤسسة الرئاسة أكثر، ومحاولة إعادة الاستقرار لها أكثر مما عرفته سابقا، أين شهدت تداول أربع رؤساء خلال العشرية السوداء، وعمل الرئيس على كسب شرعية شعبية من خلال تبنيه قانون الوثام المدني، وإعادة الجيش إلى الثكنات وعزله عن المجال السياسي.⁽³⁾

استطاع الرئيس "بوتفليقة" أن يحافظ على كرسي الرئاسة لعهدا ثانية بفوز ساحق في رئاسيات أبريل 2004، حيث قدرت نسبة أصوات الناخبين لصالحه بـ 84.99%، ما يعادل 6.517.238 صوت⁽⁴⁾، وبعد التعديل الدستوري لسنة 2008، الذي فتح العهدة الرئاسية

1- زريق، مرجع سابق، ص.62.

2- قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص ص 152-153.

3- زريق، مرجع سابق، ص.63.

4- بوحوش، مرجع سابق، ص ص.474-475.

بعدما كان الدستور السابق ينص على عهدتين رئاسيتين فقط، تكرر المشهد السياسي نفسه، وترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة ثالثة في الانتخابات الرئاسية في التاسع أبريل 2009، واستطاع أن يحقق انتصار آخر على حساب المعارضين بنسبية أصوات قدرت بـ 90.24% ما يعادل 9.170.512 صوت.⁽¹⁾

وفي آخر انتخابات رئاسية عرفتها الجزائر في 17 أبريل 2014، اختار الشعب الجزائري اتباع نهج الاستقرار، وانتخب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة رابعة على التوالي متحصلا على نسبة أصوات قدرت بـ 81.53.، ما يعادل 8.332.594 صوت.⁽²⁾

تبقى مؤسسة الرئاسة بذلك من المؤسسات السياسية التي اثبتت قوتها ومكانتها ومركزها في النظام السياسي الجزائري، خاصة في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي استطاع أن يعيد الاستقرار والتوازن لهذه المؤسسة، والحفاظ على منصبه لأربع عهديات رئاسية.⁽³⁾

المؤسسة العسكرية:

لا يمكن لأي كان أن ينفي دور ومدى تأثير المؤسسة العسكرية على السياسات والتوجهات الكبرى للنظام السياسي الجزائري، وقد رصدت عدة تبريرات سياسية لهذا الدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسة، وعلى رأسها الشرعية الثورية التي تستند عليها، كما لا يمكن نكران دور هذه المؤسسة في تعيين الرئيس "شاذلي بن جديد" على رأس الدولة

1- عبد الرزاق قيرة، بوتفليقة آخر رئيس للجزائر بعهدات مفتوحة، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.alaraabiya.net/ar/mob/worthafrica/algeria>، تم الاطلاع عليه يوم الأربعاء 24 ماي، 2017 على الساعة 15h20.

2- قوي بوحنيكة، الانتخابات الرئاسية في الجزائر العهدة الرابعة وتدعيات المشهد، على الموقع الإلكتروني: <http://studies-aljazeera-net/ar/report/2014/05>، تم الإطلاع عليه يوم الأربعاء 24 ماي 2017 على الساعة 15h35.

3- زريق، مرجع سابق، ص.63.

الجزائرية⁽¹⁾، إذ أن المتتبع لمسار المؤسسة العسكرية في الجزائر، سيقف على عدة عوامل مجتمعة، كانت دافعا قويا وراء تدخلها في الحياة السياسية.

أول هذه العوامل تاريخي، يركز على الثقل التاريخي للجيش الذي اكتسب قوته وهيبته منذ تاريخ طويل يمتد إلى قبل الاستقلال وحتى بعده، أين أصبح يحمل تسمية الجيش الشعبي الوطني، وظل يعتبر نفسه سليل جيش التحرير، والجهاز المؤتمن على النظام الجمهوري، وحامي الدولة والأمة، ما يعطيه حق التدخل في الحياة السياسية.

وثاني هذه العوامل سياسي حيث أن دور المؤسسة العسكرية في أي دولة من العالم الثالث يتراوح بين حدين، حد أدنى هو توفير الحماية للوطن وسلامة أراضيه، وهو الدور الطبيعي له، وحد أعلى يتمثل في ممارسة السلطة وهو الدور المميز لها، فقيام هذه المؤسسة بدور أساسي في الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال أكسبها شرعية ثورية، ومكن لها من أن تكون أحد أهم أقطاب النظام السياسي الجزائري.

وقد اتبعت هذه المؤسسة أسلوب الاختفاء وعدم الظهور إلى العلن، من خلال التموّج الخفي، وتحريك الساحة السياسية وفقا لإرادة قادتها، دون أن يكونوا مجبرين بالظهور علنا لممارسة السلطة أو المعارضة، ورغم أن محاولة تقليص دور هذه المؤسسة في فترة حكم الرئيس "شاذلي"، من خلال تبنيه النهج الإصلاحى الديمقراطى بإقرار دستور 1989، الذى تضمن منع الجيش وعزله عن النشاط السياسى، وتحديد مهامه فى الدور الطبيعى له فقط، والذى يكمن فى حماية الوطن والدفاع عنه وحفظ السلام والوحدة الوطنىة، إلا أنها استعادت مكانتها بسبب الصراع الداخلى المستمر منذ سنة 1991، على اثر تدخل المؤسسة العسكرية فى إلغاء الانتخابات التى فازت فيها الجبهة الإسلامىة للإنقاذ مبررة هذه العودة بمحاولتها للحفاظ على الأمن ومؤسسات الدولة.

وإزدادت هذه المؤسسة قوة فى فترة الرئيس "اليامين زروال"، الذى منحها نظرا لخلفياته

1- لونيبي، مرجع سابق، ص.265.

العسكرية دورا كبيرا كمؤسسة شريكة لمؤسسة الرئاسة، من خلال اتباعه استراتيجية تشييب الجيش، واستتجاده ببعض قاداته كمستشارين له.⁽¹⁾

وبعد وصول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم، لم تضعف مكانة هذه المؤسسة، حيث شدد الرئيس بوتفليقة على خصوصية هذه المؤسسة، رغم اتخاذ العديد من الإجراءات كقرار التعديل الهيكلي لها في 25 فيفري 2000، وانتقاده لبعض عناصرها وإحالة البعض الآخر على التقاعد.

كما يبرز الارتباط بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة على المستوى الوظيفي، فكثيرا ما كان رئيس الجمهورية وزيرا للدفاع، ودائما ما كان القائد الأعلى للقوات المسلحة بنص القانون. وفي الأخير يظهر لنا أن مجمل هذه العوامل جعلت من المؤسسة العسكرية من أقوى المؤسسات في النظام السياسي الجزائري، من خلال تدخلها المستمر في التوجهات والخيارات السياسية الكبرى للبلاد.

وتجعل منا نقبلها كأمر مألوف ليس في الجزائر فقط، بل في كثير من دول العالم الثالث.⁽²⁾

الأحزاب السياسية:

بمجرد المصادقة على قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي سنة 1989، بدأت الأحزاب السياسية تودع ملفات اعتمادها لدى وزارة الداخلية ليصل عددها إلى 52 حزب في نهاية سنة 1991.

ويرجع هذا العدد الهائل في كمية الأحزاب التي ظهرت إلى الساحة السياسية الجزائرية إلى التساهل الذي أبداه المشرع بشأن شروط إنشائها.⁽³⁾

ويمكن تصنيف التشكيلات الحزبية الجزائرية على النحو التالي:

1- زريق، مرجع سابق، ص ص 64-65.

2- المرجع نفسه، ص 66.

3- رابح كمال لعروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007)، ص 49.

3-1- أحزاب التيار الوطني: ومن أهمها:

- **حزب جبهة التحرير الوطني (FLN):** وهو امتداد لجبهة التحرير الوطني التي قادت مسار المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، وبعد الاستقلال تم تحويلها إلى حزب حاكم كقناعة بأن الطريقة الأحادية هي الأنسب لبناء النظام السياسي الجزائري، وسيطر الحزب على عرش السلطة إلى غاية صدور دستور فيفري 1989 الذي يسمح بتأسيس الأحزاب والجمعيات ذات الطابع السياسي، ورضيت السلطة بحل سياسي للأزمة التي عاشتها البلاد آنذاك، وهو تغيير النظام من الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية.⁽¹⁾

- **حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND):** تأسس حزب التجمع الوطني الديمقراطي في فيفري 1997، وضم في صفوفه النقابات والجمعيات والمنظمات الجماهيرية، إضافة إلى شخصيات من المجتمع المدني، ووزراء حكومة منهم السيد "أحمد أويحيى" كرئيس للحزب، وإطارات ومناضلي جبهة التحرير الوطني، الذين انضموا إليه بأعداد كبيرة، ويلقب بحزب السلطة، وتقوم فلسفة الحزب ومشروعه السياسي على المرجعية المستمدة من الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، والعمل على إنجاز مسار التقويم الوطني الذي تتبناه السلطة.⁽²⁾

3-2- الأحزاب الإسلامية أو العقائدية: يشكل التيار الإسلامي في الجزائر ظاهرة

جديدة، تم هيكلته في شكل أحزاب سياسية استنادا للمرجعية الدستورية لسنة 1989، التي تقر التعددية السياسية، ما أدى إلى ظهور عدة أحزاب تتحدث باسم الإسلام وتتمثل أهمها في:

1- قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 155-157

2- لعروسي، مرجع سابق، ص ص. 57-58.

- **الجهة الإسلامية للإنقاذ (FIS):** أعلنت رسمياً عن نشأتها في 18 فيفري 1989، ليتشكل تأسيسها كحزب سياسي، كباقي الأحزاب الإسلامية، وهي تمثل امتداد لسلسلة الحركات الإسلامية التي ظهرت بعد الاستقلال.⁽¹⁾ وهي أول حزب إسلامي يعتمد في الجزائر ضمن ثلاثة تيارات:

- **تيار "عباس المدني":** وهو تيار إصلاحي ينادي بدولة إسلامية في الجزائر، من خلال تصعيد النضال الجماهيري في إطار الصراع مع السلطة بواسطة التظاهر والاحتجاج، وهو ما يعبر عنه بالأسلوب العقلاني داخل الجبهة.

- **تيار "علي بلحاج":** وهو تيار الإسلام المتشدد، الذي يرى بأن الإسلام هو الحل للدولة الجزائرية ولا يخشى المواجهة مع السلطة.

- **تيار الجزائر:** ينتمي أغلب مناضليه إلى النخبة المثقفة المتخرجة من الجامعات الجزائرية والمغربية، حاول هذا التيار التكيف مع أوضاع البلاد وتجنب المواجهة مع السلطة وتفاذي الخطابات الحماسية خاصة في تشريعات 1991.⁽²⁾

وقد تم حل هذا الحزب عام 1992 نتيجة الانقلاب العسكري الذي ألغى فوزه بالدور الأول، من أول انتخابات تشريعية حرة تجرى في الجزائر، وبالانتخابات البلدية سنة 1990، مما أدى بقادته إلى تأسيس جناح عسكري باسم "الجيش الإسلامي للإنقاذ" الذي حل نفسه أيضاً بعد اتفاق الهدنة الذي عقده مع الجيش الجزائري، والذي رسمه الرئيس بوتفليقة بقانون الوثام المدني ومرسوم العفو الشامل عن المهاندنين يوم 2000/01/11.⁽³⁾

حركة المجتمع الإسلامي (حركة مجتمع السلم حالياً) "حمس": تأسست حركة المجتمع الإسلامي في 6 ديسمبر 1990، وهي امتداد لجمعية الإرشاد والإصلاح، وبمقتضى دستور

1- المرجع نفسه، ص.54.

2- ناجي، مرجع سابق، ص.134.

3- قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص.167.

28 نوفمبر 1996 وطبقا للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، الصادر يوم 6 مارس 1997، تغير اسم الحركة ليصبح حركة مجتمع السلم.⁽¹⁾

حزب حركة النهضة الإسلامية: تم اعتمادها رسميا في ديسمبر 1990 وإن كان وجودها سابقا على هذا التاريخ بـ 16 سنة.

لا تتفق حركة النهضة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وإن كانت تقترب من حركة حماس في الكثير من الأفكار والتصورات، وتستمد مصادر عملها من مبادئ أول نوفمبر، وأرضية الوفاق الوطني، حسب نص المادة 04 من قانونها الأساسي، ويرى رئيسها الشيخ "عبد الله جاب الله"، أن نجاح المشروع الإسلامي يتطلب توحيد كل القوى العاملة في هذا الحزب وتعاونها.⁽²⁾

3-3- الأحزاب العلمانية (اللائكية): ويضم هذا التيار عدة أحزاب أهمها:

• **حزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS):** تأسس 1963 من طرف الزعيم الثوري "حسين أيت أحمد" ولطالما كان هذا الحزب معارض للسلطة التي لا تتسم بالشرعية حسبه، اشتغل الحزب سرىا إلى غاية صدور دستور 1989، حيث تحصل الحزب على اعتماده الرسمي وأصبح يمارس نشاطه علنا ويدخل عهد الشرعية.⁽³⁾

ومن بين أهم مبادئ هذا الحزب إقامة ديمقراطية سياسية وتجسيد دولة القانون ولا لجمهورية دينية متطرفة.⁽⁴⁾

• **حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD):** تم تأسيسه في منطقة القبائل في 10 فيفري 1989، من طرف مناضلين قدماء في الحركة الثقافية البربرية، وفي جبهة

1- المرجع نفسه، ص.168.

2-لعروسي، مرجع سابق، ص.56.

3-LAHOUARI Addi, **les partis politiques en Algérie** : revue de monde musulman et de la méditerranée, Tome 2, Le Maghreb, 111-112 (2006/p.154.

4- قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص.159.

القوى الاشتراكية أمثال " سعيد سعدي " و " فرحات مهني " .

يعتبر الحزب من أشد الأحزاب المعارضة للتيار الإسلامي واستعمال الدين في الخطاب السياسي، وتعد اللائكية أحد أهم التصورات السياسية والفكرية لهذا الحزب، الذي برز بمشاركته في تشريعات 1991 الملغاة، وجوان 1997، وكذا رئاسيات 1995 كقوة سياسية وطنية، رغم تواجد قاعدته الانتخابية في منطقة القبائل، أين يزاحم جبهة القوى الاشتراكية كناطق باسم هذه المنطقة.⁽¹⁾

- **حزب العمال (PT)** : بعد نضال كبير من قبل التروتسكيون الجزائريون سرا، منذ بداية السبعينات ضد نظام بومدين والشيوعية، ومن اجل الديمقراطية والسيادة الوطنية عبر الانتخابات الحرة، تم إيداع ملف التصريح بتأسيس حزب المنظمة الاشتراكية العمالية (OST) في 26 ديسمبر 1989، والذي تحول لاحقا إلى حزب العمال، وذلك بعد انعقاد مؤتمره في يوليو 1990، وهو من الأحزاب القلائل الذين تتأسسه امرأة.⁽²⁾

- **حزب التجديد الجزائري (PRA)** : نشأ اثر النداء المنشور في 3 أوت 1989 في جريدتي المسام والجزائر، وحصل على الاعتماد الرسمي في 17 سبتمبر 1989، ليكون بذلك أول الأحزاب السياسية التي تأسست بعد المراجعة الدستورية في فيفري 1989، وينطلق هذا الحزب من فكر إسلامي عصري، وبعد انعقاد مؤتمره التأسيسي في ماي 1990، والذي أسفر عن انتخابات " نور الدين بوكروح " رئيسا للحزب، حاول هذا الأخير ضم الإطارات والكوادر المثقفة من جيل الاستقلال، طامحا من خلال برنامجه إلى إقامة نظام ديمقراطي، يعزز الاستقلال، ويكرس ليبرالية السوق، ويقوم على إسلام معتدل.⁽³⁾

1- لعروسي، مرجع سابق، ص ص. 161-162.

2- قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 170-171.

3- لعروسي، مرجع سابق، ص ص. 62-63.

- حزب الطليعة الاشتراكية (PAGS): وهو سليل الحزب الشيوعي الجزائري والمعروف حاليا بالحركة الديمقراطية الاجتماعية، التي انتخبت في مؤتمرها الذي انعقد في ديسمبر 1990، وتم اختيار "الهاشمي شريف" منسقا وطنيا لها⁽¹⁾، ويدعو الحزب إلى تطبيق اللائكية في النظام السياسي، ورفض وجود أحزاب غير علمانية في الساحة السياسية الجزائرية.⁽²⁾

1- المرجع نفسه، ص.64.

2- قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص.161.

المبحث الثاني: إسهام المعارضة الحزبية في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر 2014-1989

تعتبر المعارضة كما تطرقنا إليه في الجانب النظري، أحد الأطراف الرئيسية التي تقود عملية التحول من وضع سياسي لآخر، والدخول في مرحلة جديدة تستجيب لأسس الممارسة السياسية الديمقراطية، وتتوافق ولو نسبيا مع ما دعت إليه المعارضة، وتختلف استجابة السلطة لضغوطات المعارضة حسب حالة الوضع السياسي الذي يتطلب عملية التحول نحو نظام ديمقراطي، وكذا إلى مدى قوة المعارضة وقدرتها على التأثير في النظام والإسهام في دفعه لإحداث التغيير، لهذا ارتأينا في هذا المبحث لدراسة دور المعارضة في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر منذ 1989 إلى غاية 2014، من خلال جانبيين، أولهم يكمن في معرفة دور المعارضة في وظيفة التعبئة السياسية، والثاني يتعلق بدور المعارضة في المشاركة في الانتخابات والحكومة في ظل المسار الديمقراطي من 1989 إلى 2014.

المطلب الأول : دور المعارضة الحزبية في عملية التعبئة السياسية:

ترتبط أساليب تعبير المعارضة عن أفكارها وبرامجها وتوجهاتها السياسية، بمجال الحرية المتاح من قبل النظام السياسي، خاصة فيما يتعلق بوسائل حشد وتعبئة الجماهير كالصحافة والإعلام والموارد المالية، وإذا سلطنا الضوء على المعارضة السياسية في الجزائر ودورها في عملية التعبئة السياسية خلال مسار التحول الديمقراطي، نجد أن نجاح التيار الإسلامي بقيادة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في تعبئته الرأي العام واستقطاب الجماهير لتبني أفكارها وبرامجها، يعود إلى مجهود كبير قد قامت به خلال فترة وجيزة من الزمن، واستغلال الظرف الذي كان يمثل أزمة حادة في المجتمع، نتج عن الاضطرابات والنكسات التي عاشتها البلاد أواخر الثمانينات، مما ساعدها على جذب المواطنين إليها.⁽¹⁾

فقد استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من استخدام الدين وتدخل به مجال السياسة،

1- بن بختي، مرجع سابق، ص.112.

وتستعمله كأداة فعالة في عملية التعبئة، ونجحت من خلال خطاباتها الدينية في حشد واستقطاب عدد هائل من الجماهير، وذلك من خلال استخدام وسائل تنظيمية مختلفة مثل: المساجد كوحدات للتجمع والتعبئة، وتقديم صكوك غفران لمن ينتخب على مشروعها وبرنامجها.

لم يستطع أحد منافسة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في تلك الفترة، في قدرتها على الاستفادة من بيئة نمو الغضب الاجتماعي واستغلالها الأمثل للطاقت والجماهير.

وقد جاءت نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية التي تمكنت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ من تحقيق فوز ساحق بأغلبية الأصوات لتعكس مدى قدرة الحزب على تعبئة الجماهير، واستغلال حالة التمزق والفوضى التي عرفت البلاد آنذاك، وهذا ما يؤكد أن هناك استراتيجية واضحة كانت وراء الانتصارات التي كان يحققها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ آنذاك⁽¹⁾ فقد كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الحزب الوحيد الذي تمكن من استغلال وتوظيف بعض منافذ التعبئة المتاحة في نظام شمولي، كما كان الأنجع في استعمال وتوظيف تكتيكات فعالة قصد تحقيق مشروعه، والتي يلخصها الباحث الأمريكي "غراهام فولر" فيما يلي:

أ-التعليم: وتعود أصول التعليم الإسلامي في الجزائر إلى جمعية العلماء المسلمين منذ مطلع الثلاثينات من القرن العشرين، وبعد استقلال الجزائر، تم إدراج فكرة تدريس الدين الإسلامي في المدارس كمبدأ أساسي لمقومات الهوية الوطنية، فأخذ التيار الديني الإسلامي يقوى تدريجياً، ومع مطلع الثمانينات انتشرت مجموعات إسلامية ناشطة في الجماعات والمسارح والمساجد، مستغلين حالة الفراغ الذي كان يعيشه الشباب الجزائري وبيئة الغضب

1- بشير مخلوف، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1989-1995) دراسة في التمثيلات السياسية لواقع التعددية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية، 2012/2013)، ص ص.228-229.

الاجتماعي الناتجة عن انتشار ظاهرة البطالة والتضخم، وأزمة السكن التي كانت الجزائر تعيشها في تلك الفترة.

ب- **التمويل:** يرى "غراهام فولر" أن الدعم المالي الأجنبي وخاصة من بلدان الخليج في صورة السعودية كان له دور وتأثير كبير في تقوية جناح وتيار الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، ونجاحها في استقطاب طاقات وعدد هائل من الجماهير، أما على الصعيد الداخلي، والذي كان يشكل الرصيد الأكبر من التمويل والموارد المالية، فإن الحزب قد نجح في تشكيل شبكة دعم واسعة، تتشكل من دوائر محلية، سمحت له بخلق تمويل ذاتي للأنشطة، وفي المقابل لجأت الأحزاب العلمانية إلى استعمال خطاب علماني قائم على مطالب ثقافية بالأساس، في صورة حزب جبهة القوى الاشتراكية، بقيادة الزعيم حسين "أيت احمد"، وذلك وفق تكتيك واستراتيجية مدروسة ساهمت في استقطاب وجذب الحزب لفئات وكتل اجتماعية هامة، خاصة في منطقة القبائل التي كان يسيطر عليها الحزب لسنوات عديدة.

ج- **الدعاية الإعلامية:** لم تكن أحزاب المعارضة السياسية تملك الوسائل المتطورة التي تستخدمها الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة، مثل القنوات التلفزيونية خاصة والجرائد والصحف، إلا أن هذا لم يمنعها من تعبئة فئات معتبرة من المجتمع وإقناعها بمشاريعها وأفكارها وبرامجها، حيث لجأت الأحزاب الإسلامية في صورة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى اتخاذ المساجد كفضاء اجتماعي فعال، ومركز لنشر أفكاره وتحسيس المواطنين وتجديد المناضلين، في حين اعتمدت الأحزاب العلمانية والوطنية على التجمعات ونظام الخلايا النشطة، فحزب جبهة القوى الاشتراكية مثلا عمد إلى الانطلاق من قيم الثقافة البربرية، في حين اعتمد حزب جبهة التحرير الوطني على القيم التاريخية والثورية في محاولة لاسترجاع هوية الحزب وتحسين صورته واسترجاع ثقة المواطنين.

د- **الشبكات:** اعتمدت أحزاب المعارضة في الجزائر على الأحياء والروابط العائلية، وتوظيف المساجد قصد خلق شبكة علاقات بين الأحزاب ومختلف فئات المجتمع، بالإضافة

إلى استعمال بعض الأحزاب للعوامل الإثنية والعرقية مثل حزب جبهة القوى الاشتراكية، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.⁽¹⁾

إضافة إلى كل هذا تقوم الأحزاب السياسية في الجزائر بتهيئة قواعدها من خلال جذب عدد من المناضلين والمتعاطفين، من خلال التعريف بالحزب، ومن خلال تقديم برنامج الحزب وهياكله وهيئاته، وعقد سلسلة من اللقاءات والاستقبال وإنجاز بطاقات المناضل.⁽²⁾

وفي المقابل قصد عرقلة عملية التعبئة السياسية قامت السلطة في الجزائر باحتكار وسائل الإعلام العمومية بما يمكنها من عرقلة أو تعقيد عملية الاتصال بين الأحزاب والجماهير، وعملت على تشويه مواقف الأحزاب المعارضة لها، وذلك من خلال تشويه صورتها أمام الرأي العام خاصة خلال فترة الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر، من خلال تحميلها مسؤولية الوضع المزري الذي وصلت إليه البلاد، هذا إضافة إلى تعليق صدور الكثير من الصحف المستقلة والجرائد التابعة للأحزاب، واتهامها بتشتيت الشعب، حيث ورد على لسان وزير الداخلية السيد "سليم سعدي" الذي كان في حكومة "رضا مالك" سنة 1993 أنه: "بعد أحداث أكتوبر جاءت الأحزاب السياسية وفرقت الشعب".

كما اتهمت السلطات الجزائرية أحزاب المعارضة بمناهضة ومخالفة أسس الممارسة الديمقراطية، من خلال إفشال مبادرة الحوار الوطني، كما كان لها تأثير في فشل مبادرة الوفاق الوطني، والعمل لصالح أطراف وقوى أجنبية، وكان هدف السلطة من هذه الاتهامات هو تعبئة الرأي العام الوطني ضد أحزاب المعارضة، قصد إقناع الشعب بالرضوخ للسلطة وتبني خياراتها وسياساتها، وفي المقابل هي محاولة لإضعاف وتقليص من القاعدة الجماهيرية لأحزاب المعارضة، ونفور المواطنين منها وهدف كل هذا هو الحد من دور

1- بن بختي، مرجع سابق، ص ص.113-115.

2- بلكعبيات مراد، دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م.7، ع.2، (2014)، ص.175.

المعارضة في الساحة السياسية الجزائرية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: دور المعارضة الحزبية في المشاركة في الانتخابات والحكومة من 1989 إلى 2014

تعتبر المشاركة السياسية معيار أساسي للحكم على مدى فعالية المعارضة، ومدى فعالية المسار الديمقراطي، وتحقيق أهداف الإصلاحات السياسية، وهو ما ينطبق على النظام السياسي الجزائري الذي حاول إظهار نيته في تطبيق التعددية السياسية وعليه قام بتغيير القوانين حسب السياسة الجديدة في مختلف المواعيد الانتخابية محلية، تشريعية، ورئاسية، كما سنحاول إبراز مدى مشاركة المعارضة في المؤسسة التنفيذية (الحكومة) في ظل التحول السياسي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 1989، كعنصر آخر للحكم على مدى مشاركة المعارضة في الحياة السياسية في ظل التعددية السياسية والمسار الديمقراطي الذي شرعت فيه الجزائر.

أ- مشاركة المعارضة في الانتخابات:

جرت أول انتخابات تعددية في الجزائر سنة 1990، وبلغت الأحزاب المشاركة فيها 11 حزب، إضافة إلى المرشحين الأحرار أو المستقلين، قصد التنافس على 1541 مجلس بلدي، و48 مجلس ولائي، وقد رفض حزب جبهة القوى الاشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية دخول هذه الانتخابات بحجة أنه يجب إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية أولاً قصد إعادة هيكلة وبناء مؤسسات الدولة من القمة إلى القاعدة، وقد شارك في الانتخابات 8366760 ناخب من بين 12841769 ناخب سجل في القوائم الانتخابية.

وقد أسفرت النتائج عن فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 853 مجلس بلدي و32 مجلس ولائي، وجاء حزب جبهة التحرير الوطني في المركز الثاني بـ 486 مجلس بلدي و14 مجلس ولائي، في حين جاء المستقلون أو الأحرار في المركز الثالث بـ 106 مجلس

¹ - قارو، مرجع سابق، ص.184.

بلدي ومجلس ولائي واحد، ورابعا جاء حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بـ 87 مجلس بلدي ومجلس ولائي واحد⁽¹⁾.

وعلى ضوء النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات المحلية، بدا من الواضح أن المنافسة الانتخابية التعددية الأولى في الجزائر، قد غيرت من موازين القوى في العملية السياسية، بظهور معالم قوة سياسية جديدة جسدها التيار الإسلامي (الجهة الإسلامية للإنقاذ)⁽²⁾.

وبعد نتائج الانتخابات المحلية التي كانت مؤشر على عدم ثقة الشعب في النظام السياسي ككل، وفي حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره الحزب الحاكم قبل تجسيد التعددية⁽³⁾.

مارست المعارضة ضغط على السلطة من أجل التعجيل بانتخابات تشريعية، وقد صرح الرئيس "شاذلي بن جديد" في لقاءاته مع الصحافة عن نيته لإجراء انتخابات تشريعية مسبقا قبل نهاية الفصل الأول من سنة 1991، لكن هذا التاريخ لم يكن يتماشى مع جدول أعمال رئيس الحكومة "مولود حمروش" الذي أبدى رغبته في تأجيل هذا الموعد، وهذا ما حدث فعلا في الخامس ديسمبر 1990، إذ أخرجت الانتخابات التشريعية إلى نهاية السداسي الأول من عام 1991⁽⁴⁾.

نظرا لضغوط المعارضة نظمت الانتخابات التشريعية يوم 26 ديسمبر 1991، والتي شاهدت مشاركة معظم الأحزاب، في حين أعلنت بعضها مقاطعتها وتتمثل في حزب الأمة بقيادة "يوسف بن خدة"، وكذلك حزب الطليعة الاشتراكي وحزب العمال، وأسفرت الانتخابات عن فوز ثلاثة تشكيلات سياسية وهي: الجهة الإسلامية للإنقاذ في المرتبة

1- بن محرز، مرجع سابق، ص.152.

2- خالد توازي، الظاهرة الحزبية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2005)، ص. 113.

3- بن محرز، مرجع سابق، ص.155.

4- توازي، مرجع سابق، ص.115.

الأولى بـ 188 مقعد من مجموع 430 مقعد، وفي المرتبة الثانية جاء حزب جبهة القوى الاشتراكية بـ 25 مقعد، وفي المرتبة الثالثة جبهة التحرير الوطني بـ 16 مقعد، في حين جاء الأحرار في المرتبة الرابعة بثلاثة مقاعد.

وبهذه النتائج لم يبقى أمام الجبهة الإسلامية للإنقاذ للفوز بالأغلبية المطلقة في مقاعد البرلمان، البالغ عددها 430 مقعد، سوى 28 مقعد فقط من بين باقي الدوائر الانتخابية المتنافس عليها في الدور الثاني المقرر إجراؤه في 26 جانفي 1992⁽¹⁾.

بدأت الأحزاب الفائزة في الانتخابات الاستعداد للدور الثاني، وفي المقابل لم يبدي رئيس الجمهورية أي تحفظ وكان قد صرح قبل الانتخابات بأنه يرضى بالتعايش مع حكومة معارضة، لكن بدأت الأوضاع تتطور وأعلن الرئيس "شاذلي بن جديد" استقالته، وفي نفس الوقت تم إعلان إلغاء الدور الثاني من الانتخابات، لتدخل الجزائر في حالة طوارئ، كل هذا حدث في وقت قصير، مما طرح العديد من التساؤلات، وبرزت إلى الساحة السياسية مؤشرات أخرى تكرر بنية النظام السياسي الجزائري ونهجه منذ الاستقلال، حيث لطالما لعبت المؤسسة العسكرية دورا هاما في الفصل في القضايا المتعلقة بالحكم، وكل ما يتعلق بإعادة هيكلة مؤسسات النظام وبنيته الرئيسية⁽²⁾.

تشكيل المجلس الأعلى للدولة وبداية الأزمة: أول خطوة قام بها النظام الجزائري بعد توقيف المسار الانتخابي في المرحلة التشريعية الثانية، هي تكوين هيئة سياسية تتشكل من خمسة أعضاء لإدارة شؤون البلاد لفترة انتقالية قصد إعادة ترتيب الأمور.

تم تنصيب هذا المجلس في 16 جانفي 1991 وترأسه "محمد بوضياف" على أن تدوم فترة حكمه إلى غاية انتهاء العهدة الرئاسية للرئيس المستقيل "شاذلي بن جديد"، بحيث يساعد

1- بن محرز، مرجع سابق، ص ص. 161-162.

2- رابح رباب، معوقات التغيير السياسي في الجزائر دراسة في أزمة المعارضة السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013-2014)، ص ص. 170-171.

المجلس الأعلى للدولة الحكومة في أداء مهامها، وأسندت له كافة صلاحيات رئيس الجمهورية، وفي المقابل لم يتقبل قادة ومناضلو الجبهة الإسلامية للإنقاذ تدخل المؤسسة العسكرية لإيقاف المسار الانتخابي، فكانت تلك بداية الأزمة، من هذه النقطة تحديداً، فعرفت الجزائر مظاهر عنف رهيبية اندلعت بين النظام والمعارضة المتمثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبعد اغتيال "محمد بوضياف"، تم تعيين "علي كافي" رئيساً مؤقتاً في 20 جويلية 1992، ولم تختلف فترة حكمه عن سابقتها في المجلس، حيث اتبع السياسة الأمنية نفسها، وتجاهل المعارضة، وأنهى المجلس عهده التي نص عليها قرار التنصيب والصراع لا يزال قائم بين السلطة والجبهة⁽¹⁾.

العودة إلى المسار الانتخابي من خلال الانتخابات الرئاسية لنوفمبر 1995:

جرت أول انتخابات رئاسية تعددية منذ الاستقلال يوم 16 نوفمبر 1995، في ظروف أمنية مشددة وحملة دعائية مكثفة أساسها الترغيب والترهيب الإداري والاجتماعي والأمني، تقدمت عدة شخصيات حرة وحزبية للترشح ومن بينها الناطقة الرسمية لحزب العمال "لويزة حنون" ورئيس التحالف الجمهوري "رضا مالك"، لكنهما لم يتمكنوا من تجاوز مرحلة جمع التوقيعات اللازمة لترشح والمقدرة بـ 75 ألف توقيع، وقد استقر العدد في أربعة مرشحين توفرت فيهم الشروط اللازمة وهم:

- اليمين زروال مترشح حر مدعم من مؤسسة الجيش.
 - محفوظ نحاح ممثلاً عن حركة المجتمع الإسلامي (حماس).
 - سعيد سعدي مترشح عن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.
 - نور الدين بوكروح مترشح عن حزب التجديد الجزائري.
- في حين قاطعت مجموعة من الأحزاب هذه الانتخابات، أهمها تلك التي تكتلت في

1- المرجع نفسه، ص ص. 177-179.

مجموعة العقد الوطني (جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، الحركة من أجل الديمقراطية).

أسفرت النتائج عن فوز "اليمين زروال" بالأغلبية المطلقة، بنسبة مئوية تقدر بـ 62 بالمائة وعدد الأصوات لصالحه بلغ 7.088.618 صوت، وفي المرتبة الثانية جاء "محفوظ نحناح" بنسبة مئوية تقدر بـ 26 بالمائة وعدد الأصوات قدر بـ 2.971.974 صوت، فيما جاء "سعيد سعدي" في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية قدرت بـ 8 بالمائة وبلغت عدد الأصوات لصالحه 1.583.482 صوت، وفي المرتبة الرابعة جاء "نور الدين بكروح" بنسبة مئوية قدرت بـ 4 بالمائة وعدد الأصوات لصالحه قدر بـ 443.144 صوت⁽¹⁾.

- **الانتخابات المحلية 23 أكتوبر 1997**: شارك في هذه الانتخابات ثمانية وثلاثون حزب (38)، إلى جانب المترشحون الأحرار، وأسفرت النتائج عن فوز ثمانية أحزاب بالمجالس الولائية والبلدية وهي:

حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ 55 بالمائة من المقاعد، حزب جبهة التحرير الوطني بـ 21 بالمائة، حركة مجتمع السلم بـ 6.2 بالمائة، جبهة القوى الاشتراكية بـ 4 بالمائة، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بـ 3 بالمائة، حركة النهضة بـ 2 بالمائة من المقاعد.

عارضت الأحزاب المشاركة نتائج هذه الانتخابات متهما السلطات بالتحفيز والتزوير لصالح حزب السلطة التجمع الوطني الديمقراطي، ما أدى إلى تشكيل لجنة تحقيق مكونة من واحد وأربعين عضوا ولم يتم الإعلان عن أي نتيجة من هذا التحقيق إلى يومنا هذا⁽²⁾.

- **الانتخابات التشريعية 1997**: نظمت في 5 جوان 1997 بمشاركة 38 حزب

1- ناجي، مرجع سابق، ص ص. 167-168.

2- المرجع نفسه، ص. 178.

وتحالفين بالإضافة إلى الأحرار، وأسفرت النتائج عن فوز التجمع الديمقراطي بأغلبية المقاعد 155 مقعد، وفي المرتبة الثانية جاءت حركة مجتمع السلم بـ 69 مقعد، فيما جاء حزب جبهة التحرير الوطني في المرتبة الثالثة بـ 64 مقعد، وحركة النهضة في المرتبة الرابعة بـ 38 مقعد، وحزب جبهة القوى الاشتراكية بـ 19 مقعد، فيما تحصل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على نفس العدد بـ 19 مقعد، وتحصل الحزب الجمهوري التقدمي على ثلاث مقاعد، والأحرار بـ 11 مقعد، فيما تحصل كل من الإتحاد من أجل الديمقراطية والحريات، والحزب الاجتماعي الحر على مقعد لكل منهما، وبهذه النتائج يصبح حزب التجمع الوطني الديمقراطي حزب الأغلبية، ما يسمح له بتشكيل حكومة، وفي المقابل أصبحت أصوات المعارضة لا تملك وزن فعال مقارنة بأصوات حزب الأغلبية⁽¹⁾.

- **الانتخابات الرئاسية 1999:** نظمت ثاني رئاسيات تعددية في الجزائر في 15 أبريل 1999، ترشح لها سبع شخصيات بارزة وهم: "حسين أيت أحمد"، "أحمد طالب الإبراهيمي"، "عبد الله جاب الله"، "سيفي مقداد"، "مولود حمروش"، "يوسف الخطيب"، لكن عدم استجابة السلطة لمطالب المترشحين المتعلقة بمراقبة عملية الانتخابات، وخوفهم من وقوع عملية التزوير، أعلن ستة مترشحين عشية الانتخابات يوم 14 أبريل 1999، عن قرار انسحابهم الجماعي من الانتخابات الرئاسية المسبقة ماعدا "عبد العزيز بوتفليقة"، وأصدروا بياناً يوضح أن قرار الانسحاب جاء نظراً لعدم تجسيد السلطة للالتزامات التي وعدت بها لضمان انتخابات نزيهة، لم تتوقف عملية الانتخابات واستمرت في موعدها المحدد في غياب 06 مرشحين، لتتحول الانتخابات التعددية إلى استفتاء على المرشح "عبد العزيز بوتفليقة"، الذي تحصل على 73.79 بالمائة من الأصوات بنسبة مشاركة بلغت 60.25 بالمائة، وهو ما يعتبر كافياً لتولي السلطة⁽²⁾.

1- بن محرز، مرجع سابق، ص ص. 238-240.

2- وهبية الغول، الانتخابات الرئاسية في الجزائر دراسة في المسار والتداعيات، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014)، ص ص. 38-40.

- **الانتخابات التشريعية 2002**: نظمت في ماي 2002، وعرفت هذه الانتخابات عودة قوية لحزب جبهة التحرير الوطني على حساب حزب التجمع الوطني الديمقراطي، لكنها لم تغير من جوهر النظام السياسي بقدر ما أحدثت تغييرات على مستوى الشكل فقط⁽¹⁾، حيث تحصل حزب جبهة التحرير الوطني على 199 مقعد، يليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ 48 مقعد، حركة الإصلاح الوطني بـ 43 مقعد، حركة مجتمع السلم بـ 38 مقعد، المترشحون الأحرار بـ 29 مقعد، حزب العمال بـ 21 مقعد، الجبهة الوطنية الجزائرية بـ 8 مقاعد، فيما تحصل حزب التجديد الجزائري وحركة النهضة وحركة الوفاق الوطني على مقعد واحد لكل واحد منهما⁽²⁾.

- **الانتخابات المحلية أكتوبر 2002**: تقدم للمشاركة 25 حزب و488 قائمة حرة في البلديات، و27 قائمة حرة في المجالس الشعبية الولائية، وقد أفرزت نتائجها حسب إعلان وزير الداخلية يوم 11 أكتوبر 2002 عن نسبة مشاركة بلغت 50.11 بالمائة، ماعدا منطقة القبائل التي شهدت عنف أوقفت العملية فيها في بعض البلديات والمكاتب، وأسفرت النتائج عن استمرار فوز جبهة التحرير الوطني بـ 730 مجلس بلدي و44 مجلس ولائي، إلى جانب حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ 272 مجلس بلدي ومجلس ولائي واحد،

- واحتلت حركة الإصلاح الوطني المرتبة الثالثة بـ 68 مجلس بلدي ومجلس ولائي واحد، وجاءت جبهة القوى الاشتراكية في المرتبة الرابعة بـ 65 مجلس بلدي ومجلسين ولائيين، وجاءت حركة حماس في المرتبة الخامسة بـ 45 مجلس بلدي دون الحصول على أي مجلس ولائي، وأخيرا الجبهة الوطنية الجزائرية بـ 26 مجلس بلدي دون الحصول على أي مجلس ولائي.

احتجت الأحزاب المشاركة عن نتائج الانتخابات، حيث بلغ عدد الطعون أكثر من

1- زريق، مرجع سابق، ص ص. 99-100.

2- بوحوش، مرجع سابق، ص. 281.

500 طعن لكن من دون تغيير كسابقاتها⁽¹⁾.

- **الانتخابات الرئاسية 2004**: جرت في 8 أبريل 2004، وأسفرت النتائج عن فوز المرشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية بنسبة أصوات 83.49 بالمائة، وهذا بعدما قررت أحزاب الائتلاف الحكومي المتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني، حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، ترقية هذا الائتلاف، إلى تحالف رئاسي بهدف مساندة برنامج السيد عبد العزيز بوتفليقة، فالأحزاب الثلاث أرادت أن يكون التحالف الرئاسي حكرا عليها دون سواها من الأحزاب الأخرى⁽²⁾.

- **الانتخابات التشريعية 17 ماي 2007**: عملت السلطة في هذه الانتخابات على تجاوز أزمة المشاركة التي شهدتها انتخابات 2002، وأسفرت النتائج عن حصول حزب جبهة التحرير الوطني على 136 مقعد، رغم التراجع في شعبيتها مقارنة بتشريعات 2002، وبقاء حزب التجمع الوطني الديمقراطي في المركز الثاني ب 61 مقعد، فيما عززت حركة حماس رصيدها من 38 مقعد سنة 2002 إلى 52 مقعد، وجاء الأحرار في المرتبة الرابعة ب 33 مقعد، وحزب العمال في المرتبة الخامسة ب 26 مقعد، وجاء حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في المرتبة السادسة بمقعد واحد، فيما سجلت الجبهة الوطنية الجزائرية تقدم ملحوظ بحصولها على 13 مقعد، وسجلت أحزاب صغيرة أخرى حضورها في المجلس الشعبي الوطني وتتنحصر مقاعد كل حزب من مقعد إلى 5 مقاعد.

وما يمكن ملاحظته من هذه الانتخابات هو غياب حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي قاطع الانتخابات، وحصول أحزاب التحالف على الأغلبية النسبية يبرهن على الاستمرارية للسلطة الحاكمة، بدون تغيير يذكر، ورغم فوزها إلى أنها لم تحصل على الدعم اللازم من المواطنين، وان شرعيتها منقوصة نظرا لنسبة المشاركة المسجلة 35 بالمائة، وهي أضعف

1- زريق، مرجع سابق، ص ص. 288-289.

2- بن محرز، مرجع سابق، ص. 249.

نسبة مشاركة منذ الاستقلال، فقد اعتمد المواطنون إلى الامتناع عن التصويت وليس المقاطعة، ما يؤكد الجمود السياسي وغياب آليات النظام الديمقراطي القائم على التداول السلمي على السلطة ودوران النخبة السياسية⁽¹⁾.

- **الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007**: عرفت هذه الانتخابات تأجيلها بشهر كامل نظرا لتزامن نهاية عهدة المجالس السابقة بشهر رمضان، ومشاركة معظم الأحزاب المعتمدة بما فيها حزب جبهة القوى الاشتراكية التي قاطعت تشريعات 2002 و 2007، وقد أسفرت النتائج عن تكرار نفس المشهد السياسي بفوز حزب جبهة التحرير الوطني بالأغلبية النسبية بـ 4201 مقعد بلدي و 630 مقعد ولائي، ويليهما كالعادة حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ 3426 مقعد بلدي و 479 مقعد ولائي، والجبهة الوطنية الجزائرية في المرتبة الثالثة بـ 1578 مقعد بلدي و 179 مقعد ولائي، وتراجع حركة حماس للمرتبة الرابعة بـ 1495 مقعد بلدي و 294 مقعد ولائي، فيما جاء حزب جبهة القوى الاشتراكية في المرتبة السابعة بـ 566 مقعد بلدي و 54 مقعد ولائي، بعد كل من حزب العمال في المرتبة الخامسة وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في المرتبة السادسة.

وما يمكن ملاحظته في هذه الانتخابات هو بقاء نسبة المشاركة ضعيفة، رغم الارتفاع الطفيف الذي عرفته مقارنة بما كانت عليه، وبقاء أزمة التمثيل والتداول على السلطة محليا.

- **الانتخابات الرئاسية 2009**: قبل انتهاء عهدة 2004: طرحت مسألة تعديل الدستور، قصد فتح العهدة الرئاسية، وهذا لتعبيد الطريق لضمان استمرارية السلطة الحاكمة لعهدة ثالثة، وقد رفض حزب جبهة القوى الاشتراكية فكرة المشاركة في البرلمان وتعديل الدستور، حيث اعتبرت التعديل أنه يؤدي إلى الطابع الشخصي للنظام، فيما أيدته حركة حماس وحزب التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني وحزب العمال وحركة

1- حسين مرزود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام 2011-2012)، ص.297.

الإصلاح الوطني والمستقلون، وفي الأخير أعلن "بوعلام بسايح" رئيس المجلس الدستوري يوم 2 مارس 2009 عن قراره بملفات المترشحين المقبولين للانتخابات الرئاسية 9 أبريل 2009 ويتعلق الأمر ب:

• عبد العزيز بوتفليقة مرشح التحالف الرئاسي.

• موسى تواتي مرشح الجبهة الوطنية

• محمد السعيد مرشح حركة العدل والوفاء

• علي فوزي رباعين مرشح حزب عهد 54

• محمد جهيد يونس مرشح حركة الإصلاح الوطني

أسفرت النتائج عن فوز "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة ثالثة بالأغلبية الساحقة 90.24 بالمائة، وما يلاحظ من هذه الانتخابات غياب أحزاب ذات الحجم والانتشار على المستوى الوطني، في صورة جبهة القوى الاشتراكية من أجل إعطائها الطابع التنافسي والتعددي وهذا ما خدم السلطة أكثر من المعارضة⁽¹⁾.

- **الانتخابات التشريعية 16 ماي 2012:** أجريت الانتخابات بمشاركة 44 حزب

سياسي، وقد بلغت نسبة المشاركة 43.14 بالمائة، وجاءت النتائج على النحو التالي: تحصل حزب جبهة التحرير الوطني وحزب السلطة التجمع الوطني الديمقراطي على الثلثين من المقاعد، وهو ما يعتبر هيمنة مطلقة على البرلمان⁽²⁾.

حيث تحصل حزب جبهة التحرير الوطني على 221 مقعد، فيما تحصل حزب التجمع

الديمقراطي على 70 مقعد، وجاء في المرتبة الثالثة تكتل الجزائر الخضراء بـ 47 مقعد، وفي

1- الغول، مرجع سابق، ص ص.45-47.

2- محمد سليمان، مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة نموذج حركة حماس الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة وهران: كلية الحقوق، 2012/2013)، ص.111.

المرتبة الرابعة حزب جبهة القوى الاشتراكية بـ27 مقعد⁽¹⁾.

فالمشاركة الضعيفة للشعب جعلت الأحزاب التقليدية، وعلى رأسها حزب جبهة التحرير الوطني، أكبر المستفيدين، كما أن القانون الانتخابي الذي يحدد بأنه من لا يحصل من الأحزاب على 5 بالمائة من الأصوات تلغى نتائجه ويحصل عليها حزب الأغلبية، هذا ما أدى إلى إلغاء نتائج أكثر من ثلاثين حزب، وذهبت غالبيتها إلى حزب جبهة التحرير الوطني⁽²⁾.

- **الانتخابات المحلية 2012**: جرت الانتخابات في 29 نوفمبر 2012، وأسفرت النتائج حسب إعلان وزير الداخلية والجماعات المحلية بحصول حزب جبهة التحرير الوطني على أغلبية المقاعد بـ 159 بلدية، يليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي بحصوله على 132 بلدية، واحتلت قوائم الأحرار الصف الثالث بحصولها على 17 بلدية، يليها حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي حصد 13 بلدية، والحركة الشعبية الجزائرية التي تحصلت على 12 بلدية، فيما شهد حزب جبهة القوى الاشتراكية تراجع مقارنة بأخر انتخابات محلية شارك فيها، بحصوله على 11 مقعد، فيما تحصلت حركة مجتمع السلم والتحالف الأخضر على 10 بلديات، والجبهة الوطنية الجزائرية بـ 9 بلديات، وأخيرا حزب الفجر الجديد بـ 9 بلديات.

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات على المستوى الوطني 44.27 بالمائة بالنسبة لمجالس البلدية، و42.84 بالنسبة لمجالس الولايات، حسب إعلان وزير الداخلية والجماعات المحلية.

وما يمكن ملاحظته من هذه الانتخابات، هو تكرار نفس المشهد السياسي على المستوى

1- بوحوش، مرجع سابق، ص.487.

2- سليمان، مرجع سابق، ص.113.

المحلي، باستمرارية سيطرت حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي⁽¹⁾.

- **الانتخابات الرئاسية 2014**: جرت في 17 أبريل، وتمكن الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" من الفوز بولاية رابعة، بنسبة 81.53 بالمائة من الأصوات، متفوقا على خصمه، "علي بن فليس" الذي تحصل على 12.18 بالمائة من الأصوات، فيما تحصل رئيس حزب جبهة المستقبل "عبد العزيز بلعيد" على نسبة 3 بالمائة في حين حصلت رئيسة حزب العمال "لويزة حنون" على 1.37 بالمائة من الأصوات، وتحصل رئيس حزب عهد 54 "علي فوزي ربايعين" على 0.99 بالمائة، وحصل رئيس حزب الجبهة الوطنية الجزائرية "موسى تواتي" على 0.56 بالمائة من الأصوات.

بلغت نسبة التصويت الرسمية، حسب ما أعلن عنه وزير الداخلية "الطيب بلعيز" 51.7 بالمائة، وهي أقل بكثير من نسبة المشاركة التي سجلت سنة 2009، وفيما يخص رد فعل المعارضة، فقد حملت السلطات مسؤولية إفساد أسس الممارسة السياسية، من خلال التوظيف الفاضح لمؤسسات الدولة والإمكانيات البشرية والمادية لها لصالح مرشح السلطة⁽²⁾.

وما يمكن استنتاجه من الانتخابات في الجزائر طيلة المسار الديمقراطي من 1989 إلى آخر انتخابات رئاسية سنة 2014، نجد أنها تميزت بمجموعة من العناصر وهي:

- هيمنة حزب السلطة،
- استخدام العنف سواء من طرف النظام أو المعارضة مثلما جرى مع حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ،
- بروز ظاهرة المترشحين المستقلين،

1- النتائج الكاملة للانتخابات المحلية 2012 حسب ما أعلن عنه وزير الداخلية، على الموقع الإلكتروني:

Rihanate.com/mode/5943، تم الإطلاع عليه يوم الخميس 15 جوان 2017 على الساعة 14h40.

2- بوتفليقة رئيسا للجزائر لولاية رابعة بنسبة 81 بالمائة، على الموقع الإلكتروني:

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/algeria-elections/2014/04/18.

تم الإطلاع عليه يوم الخميس 15 جوان 2017 على الساعة 15h02.

- الإقصاء المقنن الممارس ضد أحزاب معينة.

وعليه فالانتخابات في الجزائر كانت تمثل عملية انتقال من نظام سلطوي إلى نظام سلطوي آخر، أي بمعنى آخر استمرارية النظام القديم بصورة جديدة، من خلال توظيف أدوات النظام الديمقراطي لتجديد آليات اشتغاله ومحاولة إكسابه شرعية جديدة⁽¹⁾.

ب- مشاركة المعارضة في الحكومة: تعمل المعارضة على مراقبة وانتقاد عمل الحكومة كما تطرقنا إليه في الفصل الأول، وتسعى بالطرق المشروعة لكسب أغلبية الرأي العام، ما يكفل برقابة الشعب لأعمال الحكومة، بحيث تكون مسؤولة هي والحزب الذي تتشكل منه، عما تقوم به من أعمال خلال فترة توليها الحكم، في حين يكون للشعب مهمة تجديد الثقة في الحزب الذي تشكلت منه الحكومة أو عدم تجديدها، وذلك عن طريق الانتخابات العامة، لذلك فوجود معارضة يسمح بكشف أخطاء الحكومة ونقائصها وأمر ضروري لتحقيق رقابة الشعب.

وإذا سلطنا الضوء على النظام السياسي الجزائري الذي تبنى التعددية السياسية ومبدأ المشاركة السياسية منذ الإعلان عن الإصلاحات السياسية والدستورية سنة 1989، فقد عرف أزمة عدم الاستقرار المؤسسي، ويتجلى ذلك في ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي، فتغير الحكومات بشكل سريع أدى إلى فقدان الوزراء الشعور بالمسؤولية وعدم التقاني في العطاء والعمل، ما وسع في المقابل من ميدان الانحراف والفساد السياسي والإداري⁽²⁾.

وعرفت المؤسسة التنفيذية في الجزائر خلال التعددية الحزبية تداول عدد كبير من الحكومات، تميزت بالطابع التكنوقراطي، والتمثيل الحزبي المتواضع، مقابل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

1- سيد أحمد كبير، التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013-2014)، ص. 123.

2- ناجي، مرجع سابق، ص ص. 206-207.

كما تميزت الحكومات المتعاقبة بعدم الاستقرار الوزاري والصراع الحزبي، مما قلص هامش مشاركة الأحزاب عامة والمعارضة خاصة في العمل السياسي وفي صنع القرار السياسي⁽¹⁾.

كما شهدت الحكومات المتداولة في عهد التعددية، غياب أحزاب معارضة كبيرة في صورة حزب جبهة القوى الاشتراكية، الذي اختار عدم المشاركة في الحكومة ومقاطعته المتعددة للانتخابات، كرد فعل عن عدم رضاه عن السياسات المنتهجة من طرف السلطة، حتى لقب الحزب بحزب متخصص في المقاطعة.⁽²⁾

1- المرجع نفسه، ص ص.223- 224.

2- فارو، مرجع سابق، ص.190.

المبحث الثالث: علاقة المعارضة الحزبية بمسار التحول الديمقراطي في الجزائر

تطرقت الدراسة في الفصل الأول إلى علاقة المعارضة السياسية ومدى تأثيرها على مسار التحول الديمقراطي، وذلك حسب أنماط التحول المختلفة، حيث تعتبر المعارضة كطرف وفاعل مهم في قيادة مسار التحول نحو نظام ديمقراطي، وذلك من خلال التأثير على السلطة، والشاهد في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر وما يحدث على مسرح التعددية السياسية في الجزائر منذ سنة 1989، لا يمكنه وصف مسارها وتشخيص مراحلها وحلقاتها، دون الوقوف على العلاقة التي تربط المعارضة بالسلطة الحاكمة في ظل التعددية والانفتاح السياسي، ضف إلى ذلك الأحزاب السياسية ودورها في تأطير وتوجيه مسار العملية الديمقراطية، لذلك سنحاول في هذا المبحث إلى إبراز علاقة المعارضة بالتحول الديمقراطي في الجزائر من خلال محورين، الأول يسعى لإبراز علاقة المعارضة بالسلطة في ظل التجربة الديمقراطية، والثاني يهدف لإبراز البيئة الداخلية للأحزاب السياسية الناشطة في الجزائر، ومدى تأثيرها على مسار التحول الديمقراطي⁽¹⁾.

المطلب الأول: علاقة المعارضة الحزبية بالسلطة في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر

تحرص الأنظمة السياسية في الدول المتقدمة في مجال الممارسة الديمقراطية على تكريس دور المعارضة، كونه يمثل دعامة أساسية لحماية النظام السياسي من الانحراف والإعوجاج، فالنظام السياسي يستمد شرعيته من قدرة مؤسساته الحكومية على القيام بواجباتها اتجاه المجتمع، بينما تستمد المعارضة شرعيتها من خلال تجنيد الرأي العام وتقديم برامج واقتراح حلول جديّة ومنطقية للمشاكل القائمة، والتي تعجز السلطة عن مواجهتها⁽²⁾.

1- رباب، مرجع سابق، ص.211.

2- أحمد عظيمي، دور المعارضة في بناء الديمقراطية في الجزائر، على الموقع الإلكتروني:

<http://adimiahmed-over-blog.com/article-626842482html>، تم الاطلاع عليه يوم الثلاثاء 20 جوان 2017 على

الساعة 23h03.

وفي الجزائر عرف النظام السياسي تطورات غير متجانسة، أعاققت مسار التحول الديمقراطي، فالتعددية السياسية التي أقرها النظام لم يكتب لها العمر الطويل، فبعد تجربة انتخابية تعددية أولى، بدأت الحياة السياسية في الجزائر تتجه إلى وضع أزموي، تطور مع إيقاف المسار الانتخابي لتشريعات 1990⁽¹⁾، وبرزت إلى السطح معارضة مسلحة التي تمثلت في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ودخلت الجزائر بعدها في حرب أهلية وصراع بين السلطة والتيار الإسلامي الراديكالي وذهب ضحية ذلك آلاف الجزائريين⁽²⁾.

وبعدها ظهرت بوادر أهم معارضة للنظام بمجلسه الأعلى للدولة، بمحاولة ثلاث أطراف جبهة القوى الاشتراكية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وجبهة التحرير الوطني لتنسيق جهودها لإيجاد حل سياسي لازمة التي عاشتها البلاد منذ سنة 1992، وانتهت محاولتها بما يسمى بمجموعة العقد الوطني في نوفمبر 1994، وانضم إليها أطراف أخرى كحركة النهضة وحزب العمال وحزب حماس والتجديد اللذان انسحبا بعد اللقاء الأول، لكن هذه المحاولات اصطدمت كغيرها من المساعي الإصلاحية الجزائرية باستراتيجية سلطوية لا تسمح بمبادرات تأتي من غيرها، ولا حتى بالوساطة، كإجراءات استنزافية هدفها الأساسي معرفة نوايا الخصم قصد استئصاله، وليس لتصالح معه، وذلك حتى لو اضطرت لإيقاف مبادرات ندت إليها بنفسها، كما حدث مع لجنة الحوار الوطني في أكتوبر 1994، والتي كانت من المفروض أن تنتج بالمصالحة الشاملة في ندوة الوفاق الوطني مطلع عام 1995⁽³⁾.

وقد اتسمت العلاقة بين المعارضة والسلطة في بداية التجربة الديمقراطية بالصدام، حيث عملت السلطة على تقييد دور أحزاب المعارضة ومحاصرتها، وكان الهدف من هذا

1- توازي، مرجع سابق، ص.123.

2- قيبرة وآخرون، مرجع سابق، ص.124.

3- المرجع نفسه، ص.125.

التصنيف والمعاملة هو إضعاف المعارضة بمختلف تياراتها الإسلامية، العلمانية، والوطنية، حيث عملت السلطة على التخلص حتى من حزب جبهة التحرير الوطني الذي هيمن على مقاليد الحكم منذ الاستقلال، وذلك باعتباره حزب له تأثير كبير في سير الأحداث وتطورها.

وقد انتهجت السلطة أسلوب الخنق المالي، حيث ألزمت الأحزاب بتقديم كشوف تفصيلية لماليتها، وكذا كشوف مصادر التمويل التي يمتلكها كل حزب وتصرفه فيها، وطالبت حزب جبهة التحرير الوطني بإعادة ما تملكه من أموال وعقارات وصحف للدولة⁽¹⁾.

كما عملت السلطة من جهة أخرى على استدراج أحزاب أخرى، وطنية وعلمانية، إلى أحضانها، باستعمال أساليب الترغيب والترهيب، وتحت شعار المصلحة العليا للبلاد، ما أدى إلى ضرب صفوف المعارضة وإضعافها، ليصحح المسار ومهد ذلك لظهور بوادر تغييرات في هيكله الساحة السياسية، ولكن من الناحية الشكلية والتنظيمية فقط، لأن محاور التيارات السياسية في الجزائر تبقى نفسها، وختمت المعارضة فترة الأزمة التي عاشتها البلاد ما بين 1992-1999 بتنسيق المواقف السياسية لستة مرشحين للانتخابات الرئاسية سنة 1999، قبل أن ينسحبوا جماعيا لعدم ثقتهم في نزاهة ومصداقية هذه الانتخابات، وفي المقابل استطاع المرشح "عبد العزيز بوتفليقة"، تجاوز فترة الانطباع السيئ الذي سبق الانتخابات، وتمكن من الاستحواذ على وسائل الإعلام الثقيلة وانتزاع المبادرة السياسية من خصومه بقانون الوثام المدني، واستطاع بعد ذلك ضم بعض أحزاب المعارضة من التيار العلماني إلى صفوفه في صورة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية⁽²⁾، وتمكنت السلطة بذلك من كسب فريق من المعارضة كمؤيد لها منذ رئاسيات 1999، خاصة فيما يخص مسألة المصالحة الوطنية، هذا الفريق الذي كان احد أهم أطراف المعارضة في السابق، استطاع النظام السيطرة عليه وجعله طرفا مساندا لا معارضا، ما أدى إلى ضعف وهشاشة

1- قارو، مرجع سابق، ص.184.

2- قيرة واخرون، مرجع سابق، ص.126.

المعارضة، كل هذا من أجل حصولها على نصيب من الحكم.

فلقد شهدت المعارضة الجزائرية انحسارا وتراجعا ملحوظا في السنوات الأخيرة وتحديدا منذ 1999، إذ انغلقت على نفسها ولم تعد تبدي رأيها ومعارضتها بالوسائل والطرق التي ألفتها سابقا اتجاه مشاريع وسياسات السلطة وتوجهاتها السياسية.

كما كانت تفعل في البدايات الأولى للتجربة الديمقراطية، واستمر وضع المعارضة إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية سنة 2004، ما يدعو لتساءل حول أسباب التراجع الكبير لقوى المعارضة، وهل للأمر علاقة بشخصية رئيس الجمهورية تحديدا الذي استطاع أن يحافظ على منصبه لعدة ثمانية وثلاثة، أم بعوامل أخرى كاستمرار الأزمة وحالة الطوارئ التي قيدت حرية تصرف المعارضة وممارستها السياسية⁽¹⁾.

وقد سعت الأحزاب السياسية بعد هذه الفترة إلى إيجاد إطار سياسي ملائم للخروج من المأزق الذي دخلته للحياة السياسية منذ 1999، حيث أصبحت المعارضة ضعيفة وعاجزة حتى عن ممارسة السياسة بحدودها الضيقة، وقد استمر الوضع إلى غاية رئاسيات 2014 أين ظهرت تنسيقية للأحزاب المعارضة، لكن الواقع المشاهد أن التفكير الذي ساد سابقا هو نفسه، فالمبادرات الفردية والجماعية للمعارضة تبقى غير متجانسة وغير مؤثرة على السلطة، ولا تزال الساحة السياسية في الجزائر تبحث عن معارضة فعالة تفرض سيطرتها، بعيدا عن التشويشات التي لحقت المعارضة السياسية في الجزائر، حيث أن السلطة قد نجحت في تشويه صورة المعارضة وتشيت صفوفها، حتى أصبح في ذهن المواطن أنه لا وجود لمعارضة حقيقية إطلاقا⁽²⁾.

1- قارو، مرجع سابق، ص.186.

2- المعارضة في الجزائر، على الموقع:

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/487882.html>، تم الإطلاع عليه يوم الأربعاء 21 جوان 2017 على

الساعة 22h10 ..

المطلب الثاني: البيئة الداخلية للأحزاب وتأثيرها في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر

هناك تأثير واضح للحياة الداخلية للأحزاب السياسية على الدور الذي تلعبه في المجتمع، ودورها في العملية السياسية، ففضية ديمقراطية الأحزاب داخلها تأخذ نصيب كبير من الاهتمام في النظم الأخذ في التحول نحو نظام ديمقراطي والتعددية السياسية، فلا يمكن أن يكون الحزب مؤثرا في مسار التحول الديمقراطي سواء من خلال تعامله مع الجماهير أو فيما يخص بنيته التنظيمية، ما لم يكن يمارس السلوك الديمقراطي في عمله السياسي، والحزب عندما يقوم بتنظيمه الداخلي على مبادئ وأسس ديمقراطية يكون بذلك قد قدم نموذج ومثال في الممارسة الديمقراطية، وعليه لا يمكن قيام نظام ديمقراطي بدون قوى وتنظيمات ديمقراطية، تعمل على ترسيخ مبادئ الممارسة الديمقراطية، الأمر الذي يجعل من الديمقراطية داخل الحياة الداخلية للأحزاب شرط ضروري لنجاح المسار الديمقراطي وتطوره، لذلك نسعى إلى معرفة واقع الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية، ومدى تأثير ذلك على مسار التحول الديمقراطي⁽¹⁾.

المنتبع لمسار الأحزاب السياسية في الجزائر في ظل التعددية يمكن أن يلاحظ العديد من النقاط السلبية فيما يخص تنظيمها الداخلي، والتي كانت بمثابة عوائق حقيقية في مسيرتها كأحزاب سياسية، ومدى إسهامها في مسار التحول الديمقراطي، فهناك من النقاط ما يمكن تعميمه على جميع الأحزاب، ومنها ما هو خاص بأيدولوجية ومبادئ كل حزب، فالقانون الأساسي للأحزاب الجزائرية يمثل العنصر الرئيسي الذي يتحكم في بنيتها الداخلية، ويتحدد من خلاله نشاط ومهام الحزب وهياكله، وكل حزب يتكون من مستويات مختلفة، لكن تبقى المستويات الوسطى للبنية الداخلية للأحزاب الأكثر أهمية، حيث أنها تشكل العلاقات الداخلية بين مختلف أعضاء ونخبة الحزب، وتشمل علاقات القوى التي تحدد التوزيع الفعلي لسلطة اتخاذ القرارات داخل الحزب، وطريقة تسيير شؤونه، وعليه تقوم البنية الداخلية للأحزاب السياسية الجزائرية على أساس بنية تنظيمية وعلاقات سلطوية داخلية، وكل حزب

1- ناجي مرجع سابق، ص.143.

يملك أعضاء في مختلف المستويات، وهذه البنية لا تعمل بطريقة ثابتة وهي في حركة دائمة، ترتبط بالعلاقات التفاعلية بين مختلف المستويات، وإذا نظرنا في النصوص القانونية للأحزاب السياسية في الجزائر، نجد أن أغلبها تنص في قانونها الأساسي على وجوب مشاركة القاعدة وجميع الأعضاء في سلطة اتخاذ القرار، وهو ما يعني خلق مرونة في عملية التفاعل بين مختلف المستويات داخل هذه الأحزاب⁽¹⁾.

وما يمكن ملاحظته أن هذه المبادئ التي تقوم عليها الأحزاب الجزائرية تتوافق ومعايير ومبادئ الأحزاب الديمقراطية المعاصرة، كما أن أغلب اللوائح والأنظمة الداخلية للأحزاب في الجزائر تتماشى مع نمط الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية، فحزب جبهة القوى الاشتراكية على سبيل المثال يحرص في مقدمة قانونه الأساسي على العمل وفق مبادئ وأسس ديمقراطية، كما يؤكد على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المناضلين والمنخرطين داخل الحزب، وهو الحال في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حيث ينص قانونه الأساسي على الحق في المشاركة في إبداء الرأي داخل الحزب، والمشاركة في الاجتماعات والنشاطات التنظيمية وإعداد سياسة الحزب وعملية اتخاذ القرارات.

وما يمكن استنتاجه أن أغلب الأحزاب السياسية في الجزائر باختلاف تياراتها وتوجهاتها، تنص في قوانينها الأساسية على ضرورة الممارسة الديمقراطية، لكن الواقع يظهر عدة تناقضات فيما يخص الممارسة السياسية للأحزاب، وما جاء في أطرها القانونية، خاصة فيما يخص عملية اتخاذ القرارات، حيث برز الدور المركزي للقادة في هذه العملية ومحدودية مشاركة مختلف المستويات والأعضاء، خاصة إذا تعلق الأمر بالقرارات الحاسمة والهامة، كالمشاركة في الانتخابات أو الدخول في تحالفات مع أحزاب أخرى⁽²⁾، والحقيقة الظاهرة داخل الأحزاب الجزائرية، هو احتكار رئيس الحزب لمعظم الصلاحيات وسلطة اتخاذ

1- قارو، مرجع سابق، ص ص. 213-214.

2- المرجع نفسه، ص ص. 215-216.

القرارات، ما أدى إلى كثرة الخلافات داخل الحزب، فقد عرفت الأحزاب السياسية في الجزائر أزمات داخلية حادة، والسبب في ذلك هو نشأتها من القمة وليس من القاعدة، حيث أن الشخصيات البارزة في الحزب أو زعيمه، هو الذي يعطي الأوامر، فبعد تشكيل النواة الأساسية للحزب ودخول منخرطين ومناضلين في صفوفه، أصبح هؤلاء الأعضاء يطالبون بإعادة تنظيم الحزب من خلال انتخاب قيادات جديدة، ولا يمكن أن يبقى الحزب يسير من القمة دائما، ولا بد للقاعدة أن تشارك هي الأخرى في رسم توجهات الحزب واتخاذ القرارات الهامة، ومن هنا برزت خلافات بين القمة والقاعدة بين قادة الحزب ونوابه في مختلف المستويات والمؤسسات السياسية، ما يضع الديمقراطية داخل هذه الأحزاب محل شك⁽¹⁾.

وأبرز دليل على الأزمات والخلافات الكبيرة الموجودة داخل الأحزاب الجزائرية هي العلاقة بين القيادة الحزبية ونواب الحزب في البرلمان، والتي عرفت صراعا حادا وعدم خضوع النواب لتوصيات الحزب واحترام تعليماته، وهذا منذ أول تجربة برلمانية تعددية عرفتها الجزائر 1997، حيث ظهرت حركة الانشقاقات داخل الأحزاب الجزائرية، ما أدى إلى فقدانها سلطة التحكم في منتخبها، هذه الحركة قادها نواب ضد قادتهم وأحزابهم، حيث خرج ثمانية نواب من حزب جبهة القوى الاشتراكية في العهدة البرلمانية الأولى وحاولوا إنشاء حزب جديد، وعرف حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية انسحاب أربعة نواب، ويمكن تفسير ظاهرة الانشقاقات والتمرد على قرارات الحزب، بغياب أو نقص مبادئ الممارسة الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب، وعدم احترام أطرها القانونية الداخلية، حيث وجد النواب في المجلس مجالا أوسع لطرح أفكارهم وآرائهم، بعيدا عن المجال الضيق للحزب، كما ترجع أسباب هذه الظاهرة إلى غياب التنشئة السياسية والانضباط الحزبي الداخلي، والتي تعد من الوظائف الرئيسية للحزب، والتي تضمن السير الحسن له⁽²⁾.

1- لعروسي، مرجع سابق، ص ص.86-87.

2- ناجي، مرجع سابق، ص ص.151-152.

إلى جانب هذا فقد اعتمدت الأحزاب السياسية في الجزائر على نمط الاتصال العمودي بين مختلف المستويات، مما ساعد قيادات الأحزاب على فرض منطقتها ونفوذها واستحوادها على كافة الصلاحيات، وعلى جميع أجهزة الحزب وهياكله، حيث أن الرئيس، يأتي في المرتبة الثانية بعد المؤتمر بالنسبة للأحزاب التي تعتمد على المبدأ الرئاسي في تنظيمها الداخلي كما هو الحال في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب جبهة القوى الاشتراكية، إذ يتمتع الرئيس أو الأمين العام بصلاحيات واسعة كالتنفيذ والتنسيق والرقابة.

فيما تحاول المستويات المحلية والولائية للأحزاب التنافس من خلال مناقشة بعض القضايا المطروحة على الساحة السياسية الوطنية، لكن القرار الأخير للحسم في هذه المسائل يعود دائما للمركز، وهذا ما يؤكد على وجود نوع من المركزية الاتوقراطية في الأحزاب الجزائرية، فكثيرا ما تتخذ قرارات مخالفة لرغبات وتطلعات القاعدة، والأحزاب في الجزائر لا تلتزم بمبادئ الديمقراطية في تسير أجهزتها وهياكلها، وكثيرا ما تلجأ للمزج بين أساليب المركزية الديمقراطية وأساليب المركزية الاتوقراطية⁽¹⁾.

وفي الأخير يمكن القول أن البيئة الغير ديمقراطية في الجزائر كان لها انعكاس على الممارسة السياسية وعلى بيئة الأحزاب الداخلية، وكان ذلك عائق كبير في تشكيل قوة معارضة وبديلة للسلطة، وبقي حضورها مرتبطا بالانتخابات فقط، كما لم يسمح لها ذلك من تطوير أدائها السياسي، والتأثير على السلطة، وخاصة دورها في تنشئة المواطنين، حتى أصبحت بعض الأحزاب مجرد أوعية لأصحاب المصالح، لدرجة أن الأحزاب الصغيرة في تشريعات 2007 باعت رؤوس القوائم لمرشحين لا علاقة لهم بها، وتكرر المشهد السياسي وأكثر في تشريعات 2012، أين ارتفع عدد الأحزاب بحوالي 21 حزب، معظمها سلبية أحزاب قديمة ظهرت نتيجة الانشقاقات والصراعات الداخلية⁽²⁾.

1- قارو، مرجع سابق، ص ص.216-217.

2- سميرة البارة، التمثيل السياسي الحزبي في الجزائر بين تحديات الواقع واستراتيجيات التفعيل، العربية للعلوم السياسية، ع. 51، ص.124.

الفصل الثالث:

مكانة حزب جبهة القوى الاشتراكية في مسار التحول الديمقراطي

في الجزائر من 1989-2014.

تمهيد:

في هذا القسم من الدراسة سنحاول التعريف بحزب جبهة القوى الاشتراكية، والتعرف على التوجه الفكري والأيدولوجي للحزب، من خلال تحليل برنامج جبهة القوى الاشتراكية بمختلف أبعاده، والتطرق إلى ظروف نشأة الحزب وتطوره التاريخي، ومن ثم محاولة إبراز أهم التفاعلات السياسية للحزب في ظل الأحادية الحزبية، وفي ظل الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية التي عرفت الجزائر سنة 1989، قصد التعرف على دور الحزب ومدى إسهامه في مسار التحول الديمقراطي للجزائر، وفي المحور الأخير لهذا القسم سنحاول التطرق إلى مستقبل الحزب في ظل المعطيات السياسية الجديدة، من خلال تحليل المعطيات الداخلية ومدى تأثيرها على الحزب ومساره السياسي، وتأثير المعطيات الخارجية على الحزب ومساره السياسي، والتي تتمثل في علاقة الحزب بالسلطة ومدى تأثير ذلك على العمل السياسي للحزب ونضاله.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن حزب جبهة القوى الاشتراكية.

في هذا المبحث سنحاول التعريف بحزب جبهة القوى الاشتراكية، والتعرف على ظروف نشأة الحزب وتطوره التاريخي، ومن ثم تحليل برنامج جبهة القوى الاشتراكية، حتى نصل إلى معرفة التوجه الفكري والأيديولوجي للحزب الذي ناضل لأجله لسنوات طويلة.

المطلب الأول: تعريف حزب جبهة القوى الاشتراكية وبرنامجها

أولاً: تعريف الحزب:

يعتبر حزب جبهة القوى الاشتراكية عميد الأحزاب السياسية المعارضة للسلطة في الجزائر، وتعود فكرة تأسيسه إلى أزمة صانفة 1962، ومعارضة "حسين أيت أحمد" لكيفية تشكيل وبناء الدولة الجزائرية المستقلة الغير ديمقراطية، وطريقة تسيير البلاد في تلك الفترة، وهو ما دفعه للتفكير في إنشاء حزب معارض للسلطة، وتم الإعلان عن تأسيس الحزب سنة 1963، وقد ناضل الحزب لسنوات طويلة دون أن تعترف به السلطة⁽¹⁾، حيث اعتمد على قاعدة شعبية في منطقة القبائل (تيزي وزو، بجاية، بوبرة) وبعض الولايات الجزائرية الأخرى في مقاومته للسلطة⁽²⁾، ويعتبر حزب جبهة القوى الاشتراكية من الأحزاب التي تتبنى التوجه الفكري اللاتكي، والذي ينادي بإقامة دولة الديمقراطية والقانون والحريات، ودستور قائم على العدالة والمساواة، كما عرف الحزب بنضاله من أجل ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية، وكان وراء تنشيط وتشكيل جمعيات وقنوات تدعم الحركة الثقافية البربرية في سنوات الثمانينات. ولطالما كان الحزب معارضا مشاكسا للسلطة، ومن المطالبين بالحوار مع كل الأطراف السياسية بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحل، ويعد "الحسين أيت أحمد" الرجل القوي في الحزب ذات الشخصية الكاريزمية والذي تعود له صلاحيات تحديد السياسة

¹ - قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 158-159.

² - جمال الدين بن عميرة، إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005-2006)، ص.83.

العامّة للحزب وتوجهاته الكبرى، وتعيين وإقالة قيادات وإطارات الحزب، ويتوفر حزب جبهة القوى الاشتراكية من الناحية الإعلامية على مجموعة من الصحف، أهمها السبيل الديمقراطي والجزائر الحرة، كما يتوفر على هياكل محلية في معظم ولايات الوطن، واصل الحزب نضاله السياسي السري إلى غاية إقرار التعددية الحزبية من خلال دستور 1989 الذي يقر بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، فتحصل الحزب على اعتماده الرسمي في نوفمبر 1989 ويدخل بذلك مرحلة النضال السياسي العلني⁽¹⁾.

ثانيا - برنامج الحزب:

يتكون البرنامج السياسي العامل لجبهة القوى الاشتراكية من خمسة محاور، تلخص مختلف الجوانب الأساسية للمجتمع الجزائري، ويهدف من خلال هذا البرنامج بالنهوض بالدولة الجزائرية، والتخلي عن الحكم التسلطي الفردي ونظام الحزب الواحد، والعمل على تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية، وعلى هذا الأساس تم تحديد المحاور الكبرى للبرنامج السياسي العام لجبهة القوى الاشتراكية والمتمثلة في:

أ- المحور السياسي:

- اعتبار جبهة القوى الاشتراكية حزب يناضل منذ الاستقلال حول مسألة الشرعية السياسية والدستورية، وبذلك يجب العودة إلى الشرعية الشعبية من خلال انتخاب جمعية تأسيسية تسمح للمواطنين الجزائريين بحرية التعبير عن مواقفهم، والحق في التغيير الديمقراطي من أجل تداول سلمي على السلطة.
- إقامة نظام ديمقراطي، وصياغة دستور جديد للدولة الجزائرية يعكس روح الأمة وثوابتها الأساسية، ويقوم على مقوماتها الأساسية، ويجب صياغة هذا الدستور في

¹- لعروسي، مرجع سابق، ص ص. 60-61.

- الجمعية التأسيسية التي يدعو الحزب إلى ضرورة تشكيلها⁽¹⁾.
 - احترام حقوق الإنسان في المجتمع والمؤسسات حتى يصبح واقعا لا يمكن تجاهله في حياة كل المواطنين الجزائريون.
 - إقامة دولة العدالة والمساواة بين جميع الأفراد، بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص في اعتلاء المناصب القيادية في مختلف المؤسسات السياسية.
 - لا لقيام جمهورية دينية متطرفة، ولا للدولة البوليسية ودولة دكتاتورية.
 - احترام الدولة لالتزاماتها الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تكفل الحقوق والحريات الفردية⁽²⁾.
- ب- المحور الاقتصادي:

- تحقيق التطور الاقتصادي المبني من القاعدة إلى الهرم انطلاقا من الحاجات المعبرة من طرف الشعب، ومشاركته على مستوى كل إقليم يسمح بتوزيع عقلاني للثروات وتكفل أفضل بتطلعاتها، هذه الرؤية الإقليمية تتطلب تغييرات في التنظيم الإداري للبلاد مع خلق جهات اقتصادية تتمتع بإمكانيات معتبرة وخاصة بالنظر إلى جغرافية وإمكانيات كل إقليم. هذا التطور يستلزم التسيير الراشد للمساحة والأراضي الصناعية التي من شأنها أن تشجع في المقام الأول المستثمرين الخالقين للثروة وفرص العمل.
- تقليص تبعيتنا الاقتصادية لقطاع المحروقات، من خلال إشباع الحاجيات الأولية للشعب بواسطة الإنتاج الوطني، بعبارة أخرى يجب تنويع الإنتاج الوطني وتوجيهه نحو تعويض الواردات وترقية كتل الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- لامركزية واستقلالية القرار الاقتصادي، ومن أجل هذا الغرض يجب العمل على

¹- فازية فلوس، الانشقاقات الحزبية في الجزائر 1999-2012 دراسة حالة جبهة القوى الاشتراكية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص.121.

²- جبهة القوى الاشتراكية، المؤتمر الخامس للأفاناس من أجل إعادة إجماع الوطن، على الموقع: www.ffa-dz.net، تم الإطلاع عليه يوم الإثنين 17 جويلية 2017 على الساعة 15h25.

تجسيد إصلاحات عميقة في الدولة قصد إعطاء صلاحيات إدارية ومالية أكبر للجماعات المحلية، وهذا يتطلب مراجعة دقيقة لنظام الضرائب على وجه الخصوص والسياسة المالية بشكل عام.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة فيما يخص المواد الغذائية، من خلال سياسة زراعية فعالة بما في ذلك تربية المائيات، الصناعات الزراعية، صيد الأسماك وتربية الحيوانات⁽¹⁾.

- الانفتاح التنافسي للاقتصاد الجزائري على الاقتصاد الدولي، باعتبار أن اقتصاد السوق هو وحده الكفيل بخلق التنافس الاقتصادي وترقية المنتج المحلي.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي والوطني لأجل الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين مستوى المعيشة ورفع مستوى الأجر القاعدي.

ج- المحور الاجتماعي:

وضعت جبهة القوى الاشتراكية منذ الوهلة الأولى من تأسيسها برنامجا اجتماعيا، يهدف إلى النهوض بالمجتمع الجزائري وتطويره، والقضاء على التهميش الذي كانت تعاني منه الكثير من الفئات الاجتماعية في ظل نظام الحزب الواحد، ويمكن تلخيص أهم نقاط المشروع الاجتماعي لجبهة القوى الاشتراكية فيما يلي:

- السعي من أجل بناء مدرسة ومنظومة تربوية وفق المعايير الحديثة التي تقوم على مبادئ ديمقراطية، من خلال توفير تعليم مجاني وإجباريته، وتطوير المناهج التعليمية وتحديثها بالشكل الذي يجعلها تتوافق مع المدارس في الدول المتقدمة وهو الحال كذلك بالنسبة لباقي المستويات التعليمية⁽²⁾.

¹- المرجع نفسه، ص ص. 38-40.

²- فلوس، مرجع سابق، ص. 122.

- تأمين حصول كل المواطنين على الخدمات الاجتماعية القاعدية من خلال بناء دولة اجتماعية حديثة وهذا لا يتحقق إلا من خلال التوزيع العادل للثروات، هذا التوزيع يسمح بتقليص الاختلافات والفوارق الاجتماعية وضمان وصول كل فئات المجتمع إلى الخدمات الاجتماعية القاعدية، ومن أجل هذا الغرض يجب تعويض التأخر السجل في بناء الهياكل الاجتماعية القاعدية التي تسمح للمواطنين بقضاء حاجياتهم الاجتماعية، خاصة أن حاجياتهم تزداد بتزايد النمو الديمغرافي⁽¹⁾
- ضمان نظام اجتماعي عادل وقائم على المساواة من خلال توفير مناصب الشغل لكل المواطنين، خاصة الفئات المحرومة في المجتمع.
- ضمان دخل اجتماعي أدنى للعائلات بدون موارد وذلك بتخصيص حد أدنى من الدخل الاجتماعي للأفراد والأسر الضعيفة التي لا تملك موارد، وتقديم القروض المدعومة حتى تتمكن كل فئات المجتمع من الوصول إلى السكن الاجتماعي.
- حماية حقوق المرأة بما يحقق الانسجام الاجتماعي كحقها في العمل وتولي المناصب العليا في الدول، وأن تحظى بنفس المكانة التي يحظى بها الرجل في المجتمع⁽²⁾.

د- المحور الثقافي:

- يعبر المحور الثقافي في برنامج جبهة القوى الاشتراكية عن الأفكار التي يتبناها الحزب والثقافة التي يناضل من أجلها، والمستمدة بالأخص من المنطقة التي ينحدر منها مؤسسي ومناضلي الحركة وهي الثقافة الأمازيغية، ويمكن تلخيص مضمونه فيما يلي:
- العمل على ترقية اللغة والثقافة الأمازيغية وتطويرها، والسعي لأجل ترسيمها كلغة وطنية، والتفتح على ثقافات العالم وعدم التفوق على الثقافة الداخلية للبلاد فقط.

¹-جبهة القوى لاشتراكية، المؤتمر الخامس من أجل إعادة بناء إجماع وطني، مرجع سابق، ص ص . 40-41 .

²- Front des Forces Socialistes, **Un programme de lutte pour redonner l'espoir**, p.10, sur le site :le lien du front des forces socialistes ,vue le vendredi 21 juillet a 13h15.

- جعل من الثراء والتنوع الثقافي ثروة وطنية، من خلال تشجيع وترقية كل مكوناته.

هـ- محور الشأن الدولي:

- النضال من أجل تحقيق وترسيخ قيم ومبادئ الاشتراكية الديمقراطية العالمية.
- ربط العلاقات مع الأحزاب الديمقراطية في دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي.
- السعي من أجل تحقيق الاتحاد المغاربي وإرساء السلم في المنطقة المتوسطية وفي العالم بأسره، فالبعد المغاربي يساعد على تماسك بلدانه، وتعزيز العلاقات الإنسانية، السياسية، الاقتصادية والثقافية بين شعوبه⁽¹⁾.

المطلب الثاني: ظروف نشأة جبهة القوى الاشتراكية وتطورها.

بعد استقلال الجزائر، وبالتحديد في 20 سبتمبر 1962، أجريت انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية، وكان الهدف منها صياغة أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة، ومن بين أعضاء الجمعية التأسيسية "حسين أيت أحمد" ممثلاً لولاية سطيف، "محمد بوضياف"، "الخضر بولقعر"، "علي يحيى عبد النور"، والعديد من الشخصيات الثورية البارزة.

واصلت الجمعية التأسيسية أشغالها من سبتمبر 1962 إلى شهر جوان 1963، ونشبت صراعات وخلافات حادة بين نواب من الجمعية التأسيسية وحكومة أحمد بن بلة، الذي كان يمثل حزب جبهة التحرير الوطني، وعندما حان وقت صياغة مشروع الدستور الأول للجزائر المستقلة، انتقلت اللجنة من مقر الجمعية التأسيسية إلى مكان آخر، الأمر الذي دفع بالرئيس الراحل "فرحات عباس" لتقديم استقالته، حيث اعتبر أن المكان الذي انتقلت إليه لجنة الجمعية التأسيسية لا يليق بسمعة الدولة الجزائرية⁽²⁾، وفي 15 سبتمبر 1965، تم انتخاب "أحمد بن بلة" رئيساً للجمهورية الجزائرية عن طريق استفتاء شعبي

¹- فلوس، مرجع سابق، ص ص. 123-124.

²- مقابلة مع يوسف ساحلي، عضو المكتب الفيدرالي لجبهة القوى الاشتراكية، يوم 18 جويلية 2017.

قاطعته العديد من القياديين من الدولة الناشئة والشخصيات الثورية التاريخية.

في أواخر شهر سبتمبر، اجتمع نواب من الجمعية التأسيسية بحضور قائد الولاية الثالثة التاريخية العقيد "محمّد أولحاج"، "حسين أيت أحمد"، علي يحيى عبد النور، مراد أوصديق، "بلعيد أيت مدري" والعديد من القادة الآخرين، أقيم هذا الاجتماع في مقر بلدية عين الحمام، وكان الهدف منه تأسيس حركة سياسية معارضة لحكومة "أحمد بن بلة" الغير شرعية حسبهم، ومحاولة إيجاد تسمية لهذه الحركة، وبعد العديد من الاقتراحات من طرف الأعضاء المشاركين في الاجتماع، تم الاتفاق على اسم جبهة القوى الاشتراكية لهذه الحركة، وتم تعيين الحسين "أيت أحمد" بالإجماع كأمين عام لهذه الحركة نظرا لشخصيته التاريخية⁽¹⁾.

وفي يوم 29 سبتمبر 1963 وبالضبط في مركز مدينة تيزي وزو، وفي نفس الوقت في مركز مدينة المدية، تم الإعلان عن ميلاد جبهة القوى الاشتراكية، والإعلان تلاه السيد حسين أيت أحمد في مدينة تيزي وزو، وفي مدينة المدية تلاه الرائد لخضر بولقعر قائد الولاية الرابعة التاريخية⁽²⁾.

سعت هذه الحركة السياسية إلى قلب موازين القوى في الساحة السياسية الجزائرية ومقاومة بن بلة التسلطية بكل الطرق سواء السياسية منها أو العسكرية، وكانت قيادات جبهة القوى الاشتراكية تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- إعادة بعث مسار الثورة التحريرية الذي سلبته حكومة أحمد بن بلة.
- التأكيد على استمرارية مبادئ ثورة نوفمبر، وترسيخ النهج الاشتراكي القائم على وحدة

¹ - Abdelhafidh Yaha, **FFS contre dictature, de la résistance armée à l'opposition politique**, Alger : Edition Koukou ; Tome II, 1962-1990, pp. 57-58.

² - مقابلة مع سالم براهيم: عضو سابق في المكتب الفدرالي لجبهة القوى الاشتراكية، يوم 23 جويلية 2017.

الشعب والعدالة الاجتماعية وحماية الحريات الفردية.

- تجنب الحرب الأهلية في البلاد، وتأسيس للنظام الديمقراطي والتعددية السياسية كبديل للسياسة القمع والنظام التسلطي، وسياسة الحزب الواحد.
- بناء نظام ديمقراطي قائم على التداول السلمي على السلطة، غير النظام الشمولي القائم على احتكار السلطة بالقوة والرفض للحوار.

وقد انطلق الحسين أيت أحمد من مبدأ أن جبهة القوى الاشتراكية قد تأسست للم شمل كل الشخصيات والإطارات التي أقصاها النظام العسكري من المناضلين والقياديين والشرفاء خلال ثورة التحرير، وقد التحق بجبهة القوى الاشتراكية أفراد من مختلف مناطق الوطن، لكن حكومة أحمد بن بلة رفضت الاعتراف بهذه الحركة والترخيص لجبهة القوى الاشتراكية بالتواجد كحزب معارض للسلطة، ما دفع بأيت أحمد إلى تأسيس جناح عسكري للحزب سمي بجماعة المقاومة لجبهة القوى الاشتراكية⁽¹⁾، ودخلت هذه الحركة السياسية الجديدة في صراع شديد مع السلطة القائمة حتى وصل إلى تصادم عسكري راح ضحيته 420 قتيل ومعظم الضحايا كانوا من ضباط جيش التحرير الوطني، منهم الرائد "موسي"، المناضل "بلعيد أيت مدري" وعدة معتقلين والمئات من الجرحى.

في شهر أكتوبر 1964 تم اعتقال قائد جبهة القوى الاشتراكية الحسين أيت أحمد بقرية أث زلال وتم حبسه في سجن الحراش والحكم عليه بالإعدام مع العديد من رفقاءه، وبعد توغل الجيش المغربي في الحدود المغربية الجزائرية، انضم العقيد "محنند أولحاج" إلى وحدات الجيش الشعبي الوطني دفاعاً عن الوطن في صراع الحدود ضد القوات المغربية، والذي سمي بحرب الرمال.

عندما شعر الرئيس بن بلة بأن النزاع طال وأصبح يهدد كيان الدولة الفتية واستقرارها،

¹ - فلوس، مرجع سابق، ص. 117.

فتح مفاوضات مع قيادة جبهة القوى الاشتراكية التي كان يمثلها عمر أوصديق نيابة عن الحسين "أيت أحمد" الذي كان في السجن. ومن جهة جبهة التحرير الوطني كان يمثلها "بن يعلا" نيابة عن بن بلة، وأسفرت هذه المفاوضات عن اتفاق 16 جوان 1965 الذي نشر في جريدة المجاهد، وكان من المقرر أن تعترف السلطة القائمة على الدولة الجزائرية آنذاك بجبهة القوى الاشتراكية كحزب سياسي معارض في 19 جوان 1965، مع إطلاق كل المعتقلين من الحزب، لكن هذا الاتفاق لم يجسد على أرض الواقع نظرا للانقلاب العسكري الذي قاده "هوارى بومدين" كما يصفه البعض على الرئيس "أحمد بن بلة"، والبعض الآخر يعتبره كتصحيح ثوري، حيث رفضت القيادة الجديدة للسلطة المتمثلة في مجلس الثورة والرئيس هوارى بومدين الاعتراف بجبهة القوى الاشتراكية كحزب معارض حسب الاتفاق المبرم سابقا، وفي المقابل قررت الحكومة الجزائرية الجديدة بقيادة "بومدين" بإطلاق سراح كل المعتقلين، وهو ما لم يتجسد أيضا على أرض الواقع، ومنه دخلت جبهة القوى الاشتراكية عهد العمل السياسي السري، وانتقلت معظم قيادات الجبهة إلى المهجر (فرنسا والمغرب) والتحق بهم القائد "حسين أيت أحمد" عندما تمكن من الفرار من سجن الحراش في 22 ماي 1966 وتم تسفيره إلى سويسرا.

أصدر مجلس الثورة أمرا سمي بأمر 10 جويلية 1966 والذي ينص على أن الدولة الجزائرية موحدة في حزب واحد والمتمثل في جبهة التحرير الوطني وسياسية واحدة عكس باقي الدول الاشتراكية، فواصلت جبهة القوى الاشتراكية نضالها في سرية بعدما أصبحت منظمة غير معترف بها وخارجة عن القانون، ومعظم نشاطات جبهة القوى الاشتراكية كانت تقام خارج الوطن من اجتماعات ومناشر تدعو إلى مقاومة النظام السياسي الفاسد والاستبدادي حسبها⁽¹⁾.

¹ - مقابلة مع يوسف ساحلي، مرجع سابق.

المبحث الثاني: النضال السياسي لحزب جبهة القوى الاشتراكية

يهدف هذا المبحث إلى إبراز مسار والنضال السياسي لجبهة القوى الاشتراكية، وأهم مواقف وتفاعلات الحزب السياسية سواء من خلال العمل السياسي السري في ظل نظام الحزب الواحد، أو بصفة علنية بعد إقرار التعددية الحزبية وحصول الحزب على اعتماده الرسمي سنة 1989.

المطلب الأول: النضال السياسي للحزب قبل التعددية

كما هو معروف فإن جبهة القوى الاشتراكية هو أول حزب وحركة سياسية معارضة للسلطة في ظل الدولة الجزائرية المستقلة، حيث قام الزعيم "حسين أيت أحمد" ومناضلون من الحركة الوطنية بتأسيس هذا الحزب كموقف سياسي مناهض للنظام العسكري أو البوليسي كما يسميه، ومنع قيام الدولة الدكتاتورية والعمل على تجسيد نظام ديمقراطي قائم على التعددية في مختلف المجالات، فبدأ الحزب نضاله السياسي من خلال مقاومة شعبية سلمية، لكن النظام برئاسة "أحمد بن بلة" رفض كل مساعي الحوار التي نادى إليها الحسين أيت أحمد وقام بحصار عسكري على ولاية تيزي وزو، التي كان يقودها "محنند أولحاج" لمحو آثار كل معارضة شعبية للنظام القائم، وبعد مقاومة مسلحة ضد النظام العسكري، دخلت قادة جبهة القوى الاشتراكية في مفاوضات مع أحمد بن بلة والتي أثمرت بالاتفاق بين الطرفين، وكان من المقرر أن يتم الاعتراف بجبهة القوى الاشتراكية كحزب سياسي معارض في 16 جوان 1965، لكن الانقلاب العسكري الذي قاده بومدين ضد الرئيس بن بلة في 19 جوان 1965 غير كل المعطيات وطففت إلى السطح معطيات جديدة، حيث قرر الرئيس "هوارى بومدين" إلغاء الاتفاق القائم بين "حسين أيت أحمد" و"بن بلة"⁽¹⁾. وهو ما دفع قادة ومناضلو جبهة القوى الاشتراكية لمواصلة العمل السياسي السري في الجزائر، وذلك بالتنسيق

¹ – Front de forces socialistes, *Sortie de crise, les propositions du FFS*, p.2, Sur le site :www.ffc-dz.net, vu le mercredi 26 juillet 2017 a 15h20

مع زعيم الحزب الذي فر من سجن الحراش وتوجه للمنفى، حيث عمل قادة الحزب الذين كانوا في الجزائر في صورة سعيد خليل، سعيد سعدي، رشيد حالات، على جمع ولم شمل كل إطارات الحزب التي كانت أغلبها في فرنسا للوقوف ضد النظام العسكري لبومدين، وفي نفس الوقت كان دورهم تكوين مناضلين قادرين على مواصلة النضال في غياب زعيم الحزب، وقد تم عقد أول اجتماع في مدينة "أكس بروفنس" بفرنسا بحضور العديد من الشخصيات والمناضلين، وقد تم الخروج من الاجتماع بوثيقة تحتوي على العديد من النقاط والمواقف السياسية التي يجب اتخاذها ضد النظام الدكتاتوري.

وقد انضمت منظمة طلابية سرية لنضال جبهة القوى الاشتراكية سميت بمنظمة الطلاب الديمقراطييين والجامعة **E.D.U**، كما انضمت للنضال إلى جانب هذه المنظمة الوحدة الوطنية للطلاب الجزائريين، وقد تم اعتقال أكثر من 50 مناضل لهذه المنظمات سنة 1968 إلى جانب العديد من المناضلون من جبهة القوى الاشتراكية، وتم تعذيبهم ولم يتم إطلاق سراحهم إلا بعد خمس سنوات.

وفي مارس 1979 خلال ملتقى قام بتنظيمه "علي مسيلي" بفرنسا، والذي حضره قادة ومناضلو الحزب الذين كانوا يعملون في سرية، وكان الهدف من هذا الملتقى هو تهيئة وتحضير أرضية عمل تحتوي على مجموعة من المطالب السياسية سميت بالمبادرة الديمقراطية ضد الكارثة الوطنية⁽¹⁾.

كما لا يمكن نسيان الدور الكبير لقادة جبهة القوى الاشتراكية في أحداث 20 أبريل 1980 التي عرفتها منطقة القبائل، حيث أن مطالب الحركة الأمازيغية البربرية كانت تتوافق وتتناسب مع التوجه الفكري والأيدولوجي لجبهة القوى الاشتراكية وبرنامجها السياسي، الذي

¹ - مقابلة مع فريد بوعزيز: عضو سابق في المكتب الفدرالي ونائب في البرلمان عن جبهة القوى الاشتراكية، يوم 23 جويلية 2017.

يسعى لقيام نظام ديمقراطي واحترام الحريات الفردية، والنضال الدائم للحزب من أجل الثقافة واللغة الأمازيغية التي كان يدعو لترسيمها كلغة وطنية رسمية، وهو ما دفع بجبهة القوى الاشتراكية للانخراط في نضال الحركة الأمازيغية، حيث أن من بين الشخصيات الأربعة والعشرون الذين تم اعتقالهم في هذه الأحداث، كان من بينهم أربعة عشر هم قادة ومناضلون ينتمون لحزب جبهة القوى الاشتراكية، أبرزهم "سعيد سعدي"، "فرحات مهني"، "سعيد خليل"، "رشيد حالات"... إلخ وقد شاركت جبهة القوى الاشتراكية في هذه الأحداث وعملت على تهدئة الأوضاع في منطقة القبائل والتنديد بالقمع وإطلاق سراح المعتقلين والاعتراف بالمطالب الثقافية واللغوية للحركة البربرية، حيث أن معظم مناشير الحزب كانت تتنادي إلى النضال السياسي السلمي، وتجنب الدخول في صراع مسلح مع السلطة⁽¹⁾.

وفي 16 ديسمبر 1985، كان هناك محاضرة بمدينة لندن جمعت "الحسين أيت أحمد" و"أحمد بن بلة" زعيم الحركة الديمقراطية الجزائرية وتم الاتفاق بين الرجلين على توسيع ومواصلة النضال من أجل الحريات والديمقراطية والنظام التعددي، وفي نفس السنة ساهمت جبهة القوى الاشتراكية في إنشاء الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بقيادة علي "يحي عبد النور" الذي يعتبر من القادة القدامى لجبهة القوى الاشتراكية، وبعد أحداث أكتوبر التي كانت نتيجة لأزمة سياسية اقتصادية واجتماعية، قررت السلطة القائمة على النظام السياسي الجزائري فتح المجال السياسي وتجسيد التعددية السياسية من خلال دستور فيفري 1989 الذي يقر بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وهو ما اعتبره حزب جبهة القوى الاشتراكية فرصة لتوسيع عملها ونشاطها السياسي وديناميتها من أجل قيام نظام ديمقراطي، وكانت جبهة القوى الاشتراكية من بين أول الأحزاب التي تحصلت على اعتمادها الرسمي ويدخل الحزب

¹ - مقابلة مع يوسف ساحلي، مرجع سابق.

بذلك مرحلة جديدة من العمل السياسي وهي مرحلة العلنية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: النضال السياسي للحزب بعد التعددية

بعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر، من خلال دستور فيفري 1989 والذي يقر حق تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي، من هنا دخل حزب جبهة القوى الاشتراكية مرحلة جديدة من الصراع السياسي، وعاد الرئيس "حسين ايت أحمد" من المنفى ليحصل الحزب على اعتماده الرسمي في 20 نوفمبر 1989، والهدف من هذه المرحلة الجديدة من النضال هو ديمقراطية المؤسسات السياسية، حرية التعبير وحماية حقوق الإنسان.

جرت الانتخابات المحلية سنة 1990 والتي تعتبر أول انتخابات تعددية للجزائر المستقلة، وقد تعددت مواقف الأحزاب حول هذه الانتخابات، حيث أن هناك أحزاب رأت أنها خطوة أولى نحو تكريس الديمقراطية، في حين أن حزب جبهة القوى الاشتراكية رفضت المشاركة فيها لأنها تعتبرها مجرد مراوغة من النظام لإعادة كسب شرعية جديدة، ودعت جبهة القوى الاشتراكية إلى انتخاب جمعية وطنية تأسيسية تسمح بإعادة بناء مؤسسات الدولة السياسية من الهرم إلى القاعدة⁽²⁾.

وفي الانتخابات التشريعية لديسمبر 1991 قررت جبهة القوى الاشتراكية المشاركة فيها قصد إعادة الأمل للشعب الجزائري، وقد تحصلت على المركز الثاني بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنسبة أصوات تقدر بـ 3.85% وهو ما يعادل 5.81% من مقاعد البرلمان، أي 25 مقعد، وكانت جبهة القوى الاشتراكية من الأحزاب التي اعترفت بنزاهة وشفافية هذه الانتخابات ودعت لمواصلة المسار الديمقراطي، لكن نظرا لتطور الأحداث واشتداد الصراع بين السلطة والجيش وبين قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو ما خلق حالة فوضى وتدهور

¹ -Le combat du FFS , sur le site : Le lien du front des forces socialistes, vu le vendredi 28 juillet 2017 à 16h :30.

² -مقابلة مع فريد بوعزيز، مرجع سابق.

الأوضاع الأمنية للبلاد، والتي وصلت إلى صراع مسلح بين الجيش والجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث قرر الجيش وقف المسار الانتخابي والضغط على الرئيس شاذلي للاستقالة⁽¹⁾، وهو ما اعتبرته جبهة القوى الاشتراكية بانقلاب عسكري ضد الديمقراطية، وقد نادى حزب جبهة القوى الاشتراكية إلى مواصلة المسار الانتخابي من خلال مسيرة احتجاجية عرفت مشاركة الملايين من الجزائريين الذين خرجوا إلى الشارع تعبيراً عن غضبهم من السلطة والتمسك بالديمقراطية والوحدة الوطنية.

لكن بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف في 29 جوان 1992، قرر "حسين أيت أحمد" العودة إلى المنفى، وبقي يتابع أخبار والأحداث الجارية في الجزائر، والأزمة التي دخلت فيها البلاد، ورغم بعده نجح في جمع وإقناع العديد من الشخصيات السياسية رجالاً ونساءً ومن بينهم الإسلاميون في ضرورة إيجاد حل للأزمة الكبيرة التي كانت تعيشها البلاد، وهو ما تجسد من خلال اجتماع روما الذي انعقد في "سانت إيجيديو" سنة 1995 بحضور عبد الحميد مهري، الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، "لويزة حنون"، الأمينة العامة لحزب العمال "أنور هدام" "ورابح كبير" ممثلين عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، عبد الله جاب الله ممثلاً لحزب النهضة والعديد من الشخصيات السياسية الأخرى، وقد تم الخروج من هذا الاجتماع بوثيقة سميت بالعقد الوطني، هذه المبادرة اعتبرتها جبهة القوى الاشتراكية فرصة لعودة السلم في البلاد، لكن السلطة بقيادة الجيش رفضت رفضاً قاطعاً هذه المبادرة، واعتبرت الذين كانوا وراء هذه المبادرة أنهم خائنون⁽²⁾.

وفيما يخص الانتخابات الرئاسية الأولى للجزائر والتي جرت في 16 نوفمبر 1995 وسط جدل كبير في الساحة السياسية حول مدى شرعية ومصداقية هذه الانتخابات، وقد

¹ - فلوس، مرجع سابق، ص. 128.

² - مقابلة مع فريد بوعزيز، مرجع سابق.

قاطعت هذه الانتخابات مجموعة كبيرة من الأحزاب خاصة تلك المتكتلة في إطار العقد الوطني وعلى رأسها جبهة القوى الاشتراكية التي اعتبرت المشاركة في هذه الانتخابات يعني منح شرعية لسلطة غير شرعية، كما اعتبرت أن هذه الانتخابات جرت في ظروف سادها تأثير شديد لقوى الأمن على جميع مراحل العملية الانتخابية، وبعد فوز زروال في هذه الانتخابات دعا حسين أيت أحمد لإقامة حوار سياسي حقيقي يضم كل القوى السياسية الوطنية بما في ذلك الجبهة الإسلامية لإنقاذ، وفي الانتخابات التشريعية لجوان 1997 والمحلية في أكتوبر من نفس السنة، قررت جبهة القوى الاشتراكية المشاركة فيها باعتبارها ستعبر عن تمثيل المواطنين في مختلف مؤسسات الدولة، وقد شاركت في الانتخابات التشريعية بـ 36 قائمة انتخابية، وتحصلت على المركز الخامس بـ 20 مقعداً، وهو ما يعادل نسبة 5.03% من الأصوات، وعبرت جبهة القوى الاشتراكية عن عدم رضاها من النتائج واستتكرت التجاوزات التي قامت بها السلطة وتزوير هذه النتائج لصالح حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وعلى الرغم من ذلك فقد شاركت جبهة القوى الاشتراكية في الانتخابات المحلية التي جاءت بعد هذه الانتخابات، وحصلت على المركز الرابع بعدد مقاعد في البلديات بلغ 645 مقعد و55 مقعد ولائي، ومثلما هو حال الانتخابات التشريعية عبرت جبهة القوى الاشتراكية عن رفضها لنتائج هذه الانتخابات، واتهمت السلطة بالتزوير لصالح التجمع الوطني الديمقراطي، وقد دعت الأحزاب الأخرى إلى إضراب عام يوم 11 نوفمبر 1997، وهو ما دفع السلطة إلى إنشاء لجنة تحقيق لنتائج الانتخابات.⁽¹⁾

وفي الانتخابات الرئاسية لسنة 1999، عاد "حسين أيت أحمد" مرة أخرى من المهجر للمشاركة في هذه الانتخابات، خاصة بعدما قدم الجنرال زروال ضمانات بأن النخبة العسكرية ستكون محايدة في هذه الانتخابات وأنها ستجري بكل شفافية، وهذا ما دفع جبهة

¹ - فلوس، مرجع سابق، ص ص. 129-130.

القوى الاشتراكية للمشاركة، لكن عشية هذه الانتخابات قرر "حسين أيت أحمد" الانسحاب من هذه الانتخابات نظرا للأخبار المتداولة آنذاك بأن النخبة العسكرية قررت مساندة المترشح "عبد العزيز بوتفليقة"، وقد نجح "الحسين أيت أحمد" في إقناع خمسة مترشحين آخرون بمقاطعة هذه الانتخابات.

وفي سنة 2001 عرفت منطقة القبائل أحداث الربيع الأسود والتي راح ضحيتها 127 شخص أغلبهم شباب، والتي اعتبرتها جبهة القوى الاشتراكية محاولة من السلطة لضرب استقرار المنطقة التي لطالما كانت معارضة للنظام الديكتاتوري ولطالما ناضلت من أجل الديمقراطية والحريات الفردية، وقد استعملت جبهة القوى الاشتراكية كل قواها عن طريق مناضليها وقادتها لوقف الصراع القائم وإعادة الاستقرار للمنطقة، وبعد تقييم الأحداث التي عرفت المنطقة سنة 2001، قامت جبهة القوى الاشتراكية بمقاطعة الانتخابات التشريعية لسنة 2002، في حين قررت المشاركة في الانتخابات المحلية التي جرت في أكتوبر من نفس السنة قصد تجنب المساس بالوحدة الوطنية⁽¹⁾.

وصل حزب جبهة القوى الاشتراكية مبادرته للخروج من الأزمة وتحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي، ففي سنة 2004 قامت جبهة القوى الاشتراكية بإعداد مقترح سياسي وكان شعاره الخروج من الأزمة وإقامة جمهورية ثانية.

وفي سنة 2007 قام "حسين أيت أحمد" رفقة "عبد الحميد مهري" و"مولود حمروش" بمبادرة تدعو إلى انفتاح سياسي حقيقي في الجزائر لكنها كالعادة لم تلقى آذان صاغية من طرف السلطة⁽²⁾.

وقد غابت جبهة القوى الاشتراكية عن الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 و2009، والانتخابات

¹ - مقابلة مع يوسف ساحلي، مرجع سابق.

² - مقابلة مع موسى تدمرتزا، عضو في المجلس الوطني، سكرتير وطني سابق ورئيس اللجنة السياسية الإستراتيجية للمجلس الوطني لجبهة القوى الاشتراكية، يوم 2017/08/18.

التشريعية لسنة 2007، ويرجع الحزب عدم مشاركته في هذه المواعيد الانتخابية إلى أن العملية الانتخابية في الجزائر تحتكرها السلطة لإضفاء الشرعية على مؤسساتها، ولا تعبر إطلاقاً عن رغبة الشعب الفعلية، ولم يعد حزب جبهة القوى الاشتراكية للمنافسة الانتخابية إلا في تشريعات 2012، بعد غياب طويل، وسط تفاؤل كبير بتحقيق نتائج أفضل من المواعيد الانتخابية السابقة، لكنها لم تستطع تحقيق النتائج التي كانت تطمح إليها، حيث لم تحصل إلا على 27 مقعد برلماني، خاصة في ظل غياب حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المنافس التقليدي في منطقة القبائل⁽¹⁾.

ويعتبر حزب جبهة القوى الاشتراكية أن مشاركته في هذه الانتخابات ما هي إلا مشاركة تكتيكية كما يسميها، جاءت لتجنب دخول البلاد في أزمة أمنية، مثلما هو الحال في البلدان المجاورة أو ما يعرف بأحداث الربيع العربي.

وفي سنة 2013، انعقد المؤتمر الخامس لجبهة القوى الاشتراكية في 23 و 24 و 25 ماي، مبادرة تحت شعار إعادة بناء إجماع وطني، وهذه المبادرة هي خريطة طريق الحزب في السنوات القادمة. وفي الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي عرفتها الجزائر سنة 2014، قرر حزب جبهة القوى الاشتراكية بعد حوار بين قادة الحزب على مستوى المجلس الوطني والفرديات، عدم المشاركة في هذه الانتخابات لعدم إيمان الحزب بشفافيتها ونزاهتها، وأن نتائجها محسومة قبل إجرائها لصالح مترشح السلطة كما جرت العادة.⁽²⁾

¹ - فلوس، مرجع سابق، ص ص. 131-132.

² - مقابلة مع موسى تمدرتزا، مرجع سابق.

المبحث الثالث: تأثير المعطيات الداخلية والخارجية على مسار الحزب السياسي.

يهدف هذا المبحث إلى دراسة حالة ووضع حزب جبهة القوى الاشتراكية خاصة في السنوات الأخيرة، وفي ظل المعطيات السياسية الجديدة التي طفت إلى السطح، والتي كان لها تأثير كبير على الحزب، وذلك من خلال بيان مدى تأثير المعطيات الداخلية المتمثلة في الاضطرابات والأزمات الداخلية التي عاشها حزب جبهة القوى الاشتراكية خلال مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، وتأثير المعطيات الخارجية، والمتمثلة في مدى تأثير السلطة على مسار وسيرورة حزب جبهة القوى الاشتراكية.

المطلب الأول: تأثير المعطيات الداخلية على الحزب

عرف حزب جبهة القوى الاشتراكية منذ تأسيسه حالة الاضطراب وعدم الاستقرار، وذلك بظهور العديد من الأزمات الداخلية الحادة التي عاشها الحزب خاصة منذ دخول مرحلة العمل السياسي العلني، وحصوله على اعتماده الرسمي، وقد اتهمت قيادات الحزب ومناضليه السلطة بوقوفها وراء الأزمات والانشقاقات التي تعرض لها الحزب، والهدف منها ضرب استقرار الحزب وإضعافه، في حين أن الأعضاء المنشقين من الحزب يرون أن الطريقة الفردية التي يتم بها اتخاذ القرارات والمواقف السياسية الهامة كثيرا ما كانت سببا رئيسيا في ظهور صراعات داخل الحزب، وفيما يلي سنعرض أهم هذه الانشقاقات التي عرفها الحزب خلال التعددية الحزبية، والتي كان لها تأثير كبير على مكانة الحزب في الساحة السياسية الجزائرية، ونظرا لكثرة الأزمات التي عاشها الحزب فإن الدراسة ستقتصر على أكبر وأخطر الانشقاقات التي عرفها الحزب⁽¹⁾.

انشقاق جماعة تيزي وزو سنة 1996: بعد دخول جبهة القوى الاشتراكية في ندوات

الحوار الوطني أو ما يسمى بمبادرة "سانت إيجيديو" رفقة ممثلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتحاور معهم، سبب ذلك أزمة حادة داخل الحزب، حيث انشق إثر ذلك ما يعرف بالجماعة

¹ - فلوس، مرجع سابق، ص. 140.

البربرية داخل الحزب، وهم أشخاص علمانيون متشبعون بالثقافة الأمازيغية، والذين كانوا يرفضون الدخول في حوار مع أحزاب التيار الإسلامي عامة، والجبهة الإسلامية للإنقاذ بشكل خاص، وهو ما أدى إلى انشقاق الأخوين لوناوسي مولود وأحمد اللذان انضموا فيما بعد إلى حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بالإضافة إلى "سعيد خليل" الذي كان الأمين العام للحزب بالنيابة والدكتور "سعيد حمداني" و"رشيد حالات" الذي ترك الحزب بسبب تلك الحادثة، ثم عاد لينخرط مجدداً في الحزب، وقد تم اتهام أعضاء هذه الجماعة بالتعاطي مع السلطة لضرب استقرار الحزب، وأن السلطة هي العقل المدبر لهذه الأزمة، في حين أن الأعضاء المنشقون يرون أن هذه الاتهامات يستعملها الحزب للتهرب من مسؤولياته اتجاههم⁽¹⁾، وقد اعتبر "سعيد خليل" أن سبب خروجه من الحزب يعود إلى القرارات المتخذة دون استشارته لكونه الأمين العام للحزب بالنيابة، وقد اتخذ العديد من القيادات والإطارات قرار مغادرة الحزب نظراً لقرار "حسين أيت أحمد" بالمشاركة في مبادرة "سانت إيجيديو" دون الأخذ برأيهم⁽²⁾، ويرى "سعيد خليل" أن مؤتمر "سانت إيجيديو" خلق نوعاً من الاضطراب والانقسام داخل الحزب لكنه ليس السبب الوحيد وراء ترك الحزب وإنما هناك مجموعة من الأحداث المتعاقبة التي عجلت بخروجهم من الحزب، بدايةً بالتأجيل المتكرر للمؤتمر الوطني الثاني للحزب، الذي كانت جماعة تيزي وزو تنتظره لحل كل المشاكل العالقة في الحزب، لكن "أيت أحمد" كان يتأخر دائماً في الدخول إلى أرض الوطن والدعوة لهذا المؤتمر، لكونه الوحيد الذي له صلاحية الدعوة لعقده، وهو ما زاد من حدة التوتر داخل الحزب، خاصة مع الاقتراح الذي تلقاه الحزب من قبل السلطة للمشاركة في الحكومة، وهذا ما زاد الأزمة تفاقماً، حيث كان هناك من يؤيد قرار المشاركة في حين هناك فئة أخرى ترى أنها مجرد مراوغة من السلطة ولا يجب للحزب الدخول في ألعيب السلطة التي لطالما

¹ - المرجع نفسه، ص. 142.

² - Kamel Lakhdar-Chaouche : **Tourmente au FFS, le forcing des anciens** : L'Expression, journal, quotidien algérien, mercredi 30 mai 2012, N° 3523, p.2

اعتبرها غير شرعية، وهذه هي الأسباب التي دفعت كل هذه القيادات للخروج من الحزب، لمجرد رفضهم لقرارات زعيمهم، ومطالبتهم بحوار ديمقراطي داخل الحزب⁽¹⁾.

أزمة النواب الثمانية سنة 2000: وهي من أشد الأزمات التي عرفها حزب جبهة القوى الاشتراكية، والتي تم على إثرها إبعاد ثمانية نواب في البرلمان من بين 20 نائب للحزب بقرار من الزعيم "أيت أحمد"، والذي جسده المجلس الوطني للحزب، ويتعلق الأمر بكل من "عبد السلام علي راشدي" الذي كان أميناً عاماً للحزب، "محمد أرزقي فراد" الذي كان مستشاراً شخصياً "للحسين أيت أحمد"، "زوبير لعنصر"، "سعيد مجور"، "ناصر مزار"، "حميد وزار" و"نجية بومنيجل"، وكان سبب هذا الإقصاء هو قيام هؤلاء النواب بتحرير وثيقة تتضمن مشروعاً لتجديد الحزب بصفة ديمقراطية، وتحويل جبهة القوى الاشتراكية من حزب متفوق في منطقة القبائل إلى حزب يشمل كل الولايات، إضافة إلى تقديم طرح تكاملي بين الأمازيغية والعربية، كما دعت الوثيقة إلى عودة زعيم الحزب للاستقرار في الوطن، حتى يتمكن من إدارة الحزب عن قرب، لأن بعده المستمر عن الحزب كان من بين الأسباب التي أدت إلى نشوب أزمات متكررة داخل الحزب، ولكن قيادات الحزب اعتبرت الوثيقة أنها محاولة تقسيم الحزب واستغلال مرض الرئيس للوصول إلى السلطة⁽²⁾.

أزمة تشريعات 2012 وانشقاق "كريم طابو" والعديد من الإطارات: عاد حزب جبهة القوى الاشتراكية للمشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2012 بعد غياب طويل دام عشر سنوات، لكن الحزب عرف أشد وأخطر أزمة داخلية بانشقاق "كريم طابو" وحوالي 60 إطار من الحزب، وذلك يعود للطريقة التي تم بها اختيار القوائم الانتخابية، ورغبة العديد من المناضلين والإطارات في التواجد ضمن هذه القوائم المرشحة لتمثيل الحزب في البرلمان،

¹ - فلوس، مرجع سابق، ص ص. 143-144.

² - المرجع نفسه، ص ص. 145-147.

حيث يرون أنهم الأحق بالتواجد في هذه القوائم من الذين تم اختيارهم، نظرا لمسارهم ومشوارهم النضالي في الحزب، حيث كان هناك إشارات ناضلت لعشوية وأكثر في الحزب، وهذا ما جعلهم يشعرون أنهم الأحق بالتواجد في القوائم الانتخابية، وهم الذين يملكون الشرعية التي تسمح لهم بذلك، لكن اللجنة الوطنية لاختيار المترشحين التابعة للحزب كان لها رأي آخر، وهو ما دفع بالعديد من المناضلين بإيداع طعون على مستوى اللجنة الوطنية للطعون، ورغم ذلك إلا أن أسمائهم لم تكن موجودة في القوائم الانتخابية النهائية⁽¹⁾، وهو ما أدى لظهور خلافات حادة، حيث أحس الكثير من المناضلين أن هناك أيدي خفية تدير الحزب، وتود السيطرة عليه⁽²⁾، وقد جاء في قول "كريم طابو" في تصريحه لجريدة الوطن اليومية أن الكثير من القيادات في الحزب تتجاهل المناضلون وتهدهم بالإقصاء، وهذا لتجربهم على طرح العديد من الأسئلة، وأن الصراع الموجود داخل الحزب لا يكمن فقط في عدم رضا المناضلين بالقوائم الانتخابية، لكن السبب الرئيسي هو تلاعب الكثير من قيادات الحزب وانحرافهم عن مبادئ الحزب، من خلال التعامل مع السلطة والدخول في مخططاتها، والدليل على ذلك أن الرأي العام والصحافة وحتى اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات قد كشفت عن وجود تزوير في انتخابات 10 ماي 2012 وعدة تجاوزات، ورغم كل هذا إلا أن إدارة الحزب التزمت الصمت، وهو الأمر الغير المفهوم، بدلا من الإعلان عن هذه التجاوزات والتدبير بها، أعلنت جبهة القوى الاشتراكية عن رضاها التام وقبولها لنتائج هذه الانتخابات، وقال "كريم طابو" أن المناضل الحقيقي لجبهة القوى الاشتراكية لا يمكن أن يتقبل مثل هذه التجاوزات، وأن حزب جبهة القوى الاشتراكية كان سيكتب موقفا سياسيا تاريخيا، لو رفض الحصول على المقاعد التي تحصل عليها في البرلمان والتي لم يكن يستحقها، حيث أن أغلب المقاعد التي تحصل عليها الحزب كانت بعد إجراء الطعون، والتي

¹ - مقابلة مع موسى تدمرتزا، مرجع سابق.

² - فلوس، مرجع سابق، ص.151.

يعتبرها مجرد هدايا من السلطة للحزب حسبه⁽¹⁾.

كما عاش حزب جبهة القوى الاشتراكية حالة عدم استقرار على مستوى منصب الأمانة العامة، حيث أن ما بين سنة 2007 إلى غاية 2014 تعاقب على منصب السكرتير الوطني الأول للحزب سبعة أشخاص، حيث تولى "كريم طابو" المنصب من سنة 2007 إلى غاية 2011، ثم خلفه "علي العسكري" الذي بدوره تخلى عن منصبه في سنة 2013، وترك مكانه لصالح "أحمد بيتاتاش"، وبعد مرور أكثر من سنة وبالتحديد في أوت 2014 جاء "محمد نبو" ليخلفه.

كل هذه الأزمات الداخلية والتغييرات التي عاشها حزب جبهة القوى الاشتراكية جعلته يعيش حالة اضطراب وعدم استقرار، ومراحل وأوقات صعبة، خاصة منذ آخر أزمة عاشها الحزب سنة 2012، وهو ما جعل الكثير يتساءل حول مستقبل الحزب الذي فقد توازنه ومكانته السياسية المعهودة، وهو ما كان له أثر على مسار الحزب السياسي ونضاله⁽²⁾.

المطلب الثاني: تأثير المعطيات الخارجية على الحزب

لا تقل المعطيات الخارجية أهمية عن المعطيات الداخلية في التأثير على استقرار الحزب وعلى مساره السياسي، وقد عرف حزب جبهة القوى الاشتراكية طيلة نضاله عدة عراقيل ومحاولات من طرف السلطة لضرب استقراره، ولطالما كانت علاقة الحزب بالسلطة متوترة، وخير دليل على ذلك ظروف نشأة الحزب ودخوله في صراع مسلح مع حكومة "بن بلة" التي رفضت الاعتراف بجبهة القوى الاشتراكية كحزب معارض، وهو ما دفع الحزب لمواصلة نضاله السياسي في السرية، رغم اعتقال العديد من قياداته ومناضليه، ولجوء زعيمه إلى المنفى بعد فراره من السجن، وقد واصلت السلطة موقفها ومساعيها لضرب استقرار الحزب من خلال اغتيال أحد أبرز

¹ –Hacen Ouali, *Déclaration de Karim Tabou, député et ancien premier secrétaire du FFS*, El Watan, journal quotidien algérien ,mercredi 30mai 2012, n° 6573, p.2.

² –*Quel avenir pour le front des forces socialistes ?* sur le site :www.jeune independant.net .vu le 189 juillet 2017 à 16 h10

قادته "علي مسيلي" الذي كان ينشط في المهجر سنة 1987، والذي كان مكلفا بإعادة هيكلة الحزب⁽¹⁾، وثاني ضربة موجعة تلقاها حزب جبهة القوى الاشتراكية هو انشقاق سعيد سعدي، حيث تمكنت السلطة من فصله عن الحزب وتشجيعه على إنشاء حزب جديد منافس لحزب جبهة القوى الاشتراكية خاصة في منقطة القبائل التي كانت تمثل معقل الحزب وموقع قوته، وبعد إقرار التعددية السياسية سنة 1989، حاولت السلطة تشجيع أحد أقدم قادة حزب جبهة القوى الاشتراكية "عبد الحفيظ ياحا" لإنشاء حزب ثاني باسم جبهة القوى الاشتراكية ويسبق الحسين أين أحمد في الحصول على اعتماد الحزب الرسمي.

وخلال التجربة التعددية التي عرفت الجزائر لظالما كان حزب جبهة القوى الاشتراكية يعتبر النخبة الحاكمة أنها غير شرعية، ولا تستجيب إلى ما نصت عليه الوثائق الثورية التاريخية كإعلان أول نوفمبر 1954، وما نص عليه مؤتمر الصومام، وهو ما جعل الحزب يرفض كل اقتراحات السلطة لمشاركته في الحكومة في العديد من المرات حيث اعتبرها الحزب أنها مجرد مراوغة من السلطة لتثويه صورة الحزب ومبادئه، بما أنها حكومة غير شرعية وفضاء غير ديمقراطي، باستثناء حكومة مولود حمروش سنة 1990 والتي ساند حزب جبهة القوى الاشتراكية الإصلاحات التي دعت إليها، كما استطاعت السلطة القائمة على النظام السياسي الجزائري أن تضم إلى صفوفها أحد قيادات حزب جبهة القوى الاشتراكية "هاشمي أيت جودي" الذي أصبح وزيرا في حكومة غزالي، وواصلت السلطة مساعيها للحد من قوة ووزن الحزب وتواجده في الساحة السياسية الجزائرية من خلال رفضها لكل الاقتراحات والمبادرة التي نادى إليها الحزب وزعيمها "حسين أيت أحمد" كمبادرة "سانت إيجيديو"، وبدوره كان الحزب رافضا لكل المواقف السياسية التي اتخذتها السلطة كمختلف التعديلات الدستورية ومبادرة الوئام المدني، ومن بين الممارسات السياسية للسلطة التي ندد

¹ - مقابلة مع يوسف ساحلي، مرجع سابق.

بها الحزب واستنكارها هي وقف المسار الانتخابي، حيث اعتبرها حزب جبهة القوى الاشتراكية عرقلة للمسار الديمقراطي ولمسار الحزب⁽¹⁾.

رغم كل هذه العراقيل والممارسات السياسية للسلطة، ناضل حزب جبهة القوى الاشتراكية لأكثر من نصف قرن من أجل قيام دولة ديمقراطية، وكان دائما يندد بعدم شرعية السلطة القائمة على النظام السياسي الجزائري، وكان دائما يدعو إلى قيام جمعية وطنية تأسيسية تسمح بانتقال ديمقراطي فعلي، وترسيخ انفتاح سياسي حقيقي، في حين أن النخبة الحاكمة عملت على احتكار السلطة وغلق المجال السياسي من خلال ضرب استقرار كل حركة سياسية معارضة لها واستطاعت أن تضم إلى صفوفها العديد من الأحزاب والقضاء على كل نشاط سياسي في المجتمع، وهو ما كان له تأثير كبير على مسار حزب جبهة القوى الاشتراكية وتطوره ونشاطه السياسي، والمطلوب اليوم من حزب جبهة القوى الاشتراكية بصفته عميد الأحزاب السياسية المعارضة في الجزائر هو العمل على إعادة بعث النشاط السياسي في المجتمع، وتوفير شروط ومناخ ملائم لقيام جمهورية ثانية، ودولة جزائرية ديمقراطية، والهدف القائم الآن هو كيفية مقاومة النظام الشمولي، الذي احتكر السلطة، وهو المصدر الوحيد للقرارات الهامة المتعلقة بالبلاد، حيث استطاع أن يضعف من الانسجام الاجتماعي، وهو ما يهدد وحدة الشعب الجزائري، لذا يجب على كل الأحزاب السياسية في الجزائر بما فيها جبهة القوى الاشتراكية العمل على إعادة الوعي الاجتماعي، ومن الضروري على حزب جبهة القوى الاشتراكية أن تكون أداة لإعادة تسييس المجتمع الجزائري، وبعث النشاط السياسي الذي قضى عليه النظام السياسي الجزائري والعمل على فتح المجال السياسي، بما يسمح للأحزاب بالمشاركة في العمل السياسي وتحقيق تداول سلمي على السلطة في مختلف المؤسسات السياسية⁽²⁾.

¹ - مقابلة مع فريد بوعزيز، مرجع سابق.

² - مقابلة مع موسى تمدرتزا، مرجع سابق.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على دور المعارضة في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر من سنة 1989 الى غاية 2014، وقد لاحظنا أن دور المعارضة في فرض التغيير والإسهام في عملية التحول الديمقراطي، له معاني وتجليات ومستويات عدة، وتتحكم فيه عدة متغيرات سياسية، وذلك لارتباطه بقوة ومكانة المعارضة في العملية السياسية، وإرادة النخبة الحاكمة في إحداث التغيير في أسس ومبادئ الممارسة السياسية، وتوفير المناخ السياسي الملائم لذلك كما لا تقل العوامل الخارجية والمتمثلة في الضغوطات السياسية والاقتصادية الدولية، أهمية من حيث التأثير على الأنظمة السياسية للأخذ بمسار التحول الديمقراطي.

لم تكن الجزائر في معزل عن التطورات الحاصلة على مستوى الساحة السياسية الدولية، والتي تجلت مظاهرها مع نهاية العقد التاسع من القرن العشرين، حيث أدت الأحداث المتسارعة على تغير خريطة العالم السياسية، وظهور مد ديمقراطي مس العديد من الدول، بفعل سقوط المعسكر الشيوعي، وقد ساعدت الظروف الداخلية التي سادت الساحة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية للجزائر في تلك الفترة على مواكبة التغيير، حيث مس هذا التغيير، المؤسسات السياسية، التوجه الاقتصادي، وحتى الحياة الاجتماعية للمواطن الجزائري.

فقد توجهت الجزائر نحو ممارسة سياسية جديدة غير مألوفة، ولم تعرفها سابقان ميزها الانفتاح السياسي والإعلامي والحريات التي صانها دستور فيفري 1989، الذي أقر حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وهو ما أدى على ظهور العديد من الأحزاب التي تتبنى طرعا فكريا وإيديولوجيا معارضا للسلطة.

وقد عرفت التجربة الديمقراطية في الجزائر فترة ذهبية في بداياتها، بظهور قوة سياسية جديدة، والمتمثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتراجع نفوذ حزب جبهة التحرير الوطني، لكن هذا لم يدم طويلا، ليتم إيقاف المسار الانتخابي، والذي كان ضربة موجعة للمشروع الديمقراطي، وازدادت العملية السياسية تعقدا بتدخل المؤسسة العسكرية في مختلف التوجهات

السياسية للبلاد، وهو ما ضيق الخناق على المعارضة ودورها في مسار التحول الديمقراطي. كما لاحظنا من خلال هذه الدراسة، أن التحول الديمقراطي في الجزائر، كان مجرد استجابة ورضوخ لضغوطات سياسية واقتصادية دولية، ولم يكن نابعا من إرادة فعلية للنخبة الحاكمة في الإصلاح والتغيير، فالتحول الديمقراطي في الجزائر ما هو إلا تحول شكلي أو سطحي، أو ما يعرف بديمقراطية الواجهة، حيث عملت السلطة في الجزائر خلال مسار التحول الديمقراطي على صناعة التوازنات السياسية، بعيدا عن الأطر القانونية الدستورية، وسخرت كل الوسائل الإدارية والمؤسسات، لدعم القوى السياسية التي تؤيدها في صورة حزب التجمع الوطني الديمقراطي، والتضييق على قوى سياسية أخرى كحزب جبهة القوى الاشتراكية.

وما ميز أيضا مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، هو بروز ظاهرة الفساد والتزوير الانتخابي التي طغت مختلف المواعيد الانتخابية، محلية، تشريعية، ورئاسية، منذ سنة 1989 إلى غاية 2014، حيث تبقى ظاهرة التزوير الانتخابي الكارثة الكبرى التي حالت دون تحقيق مشروع ديمقراطي فعلي.

ورغم كل هذه المعوقات، فقد عملت القوى السياسية المعارضة للسلطة على تجسيد انفتاح سياسي حقيقي، في صورة حزب جبهة القوى الاشتراكية، الذي لطالما ناضل من أجل قيام دولة ديمقراطية، وتحقيق تعايش سلمي بين السلطة الحاكمة ومختلف القوى المعارضة لها.

والدعوة لإقامة جمعية تأسيسية وطنية تسمح بإعادة بناء مؤسسات النظام السياسي بأسس شرعية، ضف إلى ذلك العديد من المبادرات التي قام بها الحزب، قصد تجسيد انتقال ديمقراطي فعلي، وفق مقاييس ومعايير الديمقراطيات الغربية، لكنها لم تلقي أذان صاغية من السلطة، حيث عملت هذه الأخيرة على ضرب استقرار حزب جبهة القوى الاشتراكية، وكل

طيف سياسي معارض لها والتضييق عليها.

كما لا يمكن تجاهل مسؤولية الأحزاب السياسية التي فوتت فرصة حقيقية لإنجاح المشروع الديمقراطي، وذلك يعود لنقص الممارسة الديمقراطية داخل هذه الأحزاب، وهو ما أدى إلى ضرب استقرارها وتوازنها، وفقدانها مكانتها السياسية المعهودة، كحزب جبهة القوى الاشتراكية الذي لم يسلم من كثرة الأزمات الداخلية، ونزيف الانشقاقات خلال المسار الديمقراطي، وهو ما قلص من دور الحزب في تجسيد المشروع الديمقراطي وتراجع مكانة وقوة الحزب في الساحة السياسية الجزائرية، حتى أصبح الكثيرون يتساءلون عن مستقبله.

وبهذا نتوصل لتأكيد أو نفي فرضيات الدراسة، حيث أن غياب تداول سلمي على السلطة وسيطرة حزب جبهة التحرير الوطني على مقاليد الحكم يؤكد لنا محدودية دور المعارضة الحزبية في مسار التحول الديمقراطي، فهيمنة حزب جبهة التحرير الوطني على مختلف المواعيد الانتخابية، وبقائها في السلطة خير دليل على ذلك، كما أن ضعف دور المعارضة الحزبية في العمل السياسي أدى لغياب مبادئ الممارسة السياسية الديمقراطية في الجزائر، وما يظهر ذلك هو التواجد الضعيف للأحزاب المعارضة في مختلف المؤسسات السياسية، الحكومة، البرلمان، وهناك من الأحزاب من قاطعها في الكثير من المناسبات، كحزب جبهة القوى الاشتراكية، كما أن كثرة الازمات الداخلية كان لها تأثير كبير على مكانة حزب جبهة القوى الاشتراكية في الساحة السياسية ودوره في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، حيث اكتفى الحزب بالتواجد على مستوى الهيئات المحلية والهيئة التشريعية، دون تحقيق التغيير الديمقراطي المرغوب فيه.

قائمة المراجع

1-الكتب:

1. أبو زكريا، يحي، من أحمد بن بلة والى عبد العزيز بوتفليقة. الجزائر: ناشري، 2003.
2. أحمد الخطيب، نعمان، الوجيز في النظم السياسية. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.3، 2015.
3. أميدي، سريست مصطفى رشيد، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها. مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2011.
4. بلقزيز، عبد الإله، المعارضة والسلطة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
5. بوحوش، عمار، التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا. الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2014.
6. توفيق، أشرف مصطفى، المعارضة. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع.
7. حسن بهلول، محمد بلقاسم، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية. الجزائر: مطبعة دحلب.
8. رشاد القصبي، عبد الغفار، الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي. القاهرة: مكتبة النهضة، 2007.
9. رشاد القصبي، عبد الغفار، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات. القاهرة: دار الأصدقاء للطباعة، 2004.
10. رمضان يوسف، سالم حسان، تحديات التحول السياسي. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2014.

11. شحاذة، عبد الفتاح، الديمقراطية في النظرية العالمية الثالثة. ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1986.
12. شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراعات والأدوات. الجزائر: د.د.ن 1997.
13. الشويري، يوسف، الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2005.
14. ضيوف، ممدو، ليبرالية سياسة أم انتقال ديمقراطي، القاهرة: مركز البحوث العربية، 1998.
15. عبد الله، ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2004.
16. عوض، إبراهيم، "الأزمة الاقتصادية والاحتجاج والتطور الديمقراطي، دراسة مقارنة للجزائر والأردن"، في التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، تحرير نيفين عبد المنعم سعد. القاهرة: البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1993.
17. قيرة، اسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
18. لطاد بن محرز، ليندة، المعارضة السياسية في الجزائر. الجزائر: دار القصبه للنشر، 2014.
19. لعروسي، رابح كمال، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.
20. لونيسي، رابح، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ. الجزائر: دار المعرفة، 2012.
21. المغبيشي، عبد الحكيم عبد الجليل محمد قايد، المعارضة في الفكر السياسي والإسلامي والوضعي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.

22. ناجي، عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

23. ناجي، علوش، الديمقراطية المفاهيم والإشكاليات. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

24. نيفين، عبد المنعم مسعد، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1993.

25. هنتغتون، سامويل، الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب. الكويت: دار سعاد صباح، ط1، 1993.

2-المقالات (المجلات والجرائد):

26. إلهام، نايت سعدي. "الرشادة السياسية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي، العلوم الإنسانية، ع.24، مارس 2012، ص ص. 285-286.

27. سميرة، البارة. التمثيل السياسي الحزبي في الجزائر بين تحديات الواقع واستراتيجيات التفعيل، العربية للعلوم السياسية، ع. 51، ص.124.

28. عبد الجليل، مفتاح. دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي، المفكر، ع.11، ص.12.

29. مراد، بلكعبيات. دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م.7، ع.2، 2014، ص.175.

3-الأطروحات، الرسائل والمذكرات الجامعية:

30. بلعور، مصطفى، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2009.

31. بوضياف، محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2008.

32. رباب، رابح، معوقات التغيير السياسي في الجزائر دراسة في أزمة المعارضة السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013-2014.
33. كبير، سيد أحمد، التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013-2014.
34. مخلوف، بشير، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1989-1995) دراسة في التمثيلات السياسية لواقع التعددية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية، 2012/2013.
35. مرزود، حسين، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام 2011-2012.
36. بن بختي، عبد الكريم المعارضة والتحول السياسي في الجزائر والأرجنتين، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران: كلية العلوم السياسية، 2008-2009.
37. بن عميرة، جمال الدين، إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005-2006.
38. توازي، خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005/2006.
39. زريق، نفيسة، عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2008-2009.
40. سليمان، محمد، مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة نموذج حركة حماس الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران: كلية الحقوق، 2012/2013.
41. فلوس، فازية، الانشقاقات الحزبية في الجزائر 1999-2012 دراسة حالة جبهة

- القوى الاشتراكية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة تيزي وزو : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.
42. قارو، حسبية، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر من 1997-2007، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013.
43. بن عاشور، لطيفة، آليات التحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.
44. الغول، وهبية، الانتخابات الرئاسية في الجزائر دراسة في المسار والتداعيات، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.
- 4-الملتقيات والمؤتمرات:
45. لعجال أعجال، محمد لمين، التحول الديمقراطي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة.
- 5-المواقع الإلكترونية:
46. بوتفليقة رئيسا للجزائر لولاية رابعة بنسبة 81 بالمائة، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/algeria-elections/2014/04/18>، (2017/06/15).
47. بوحنيكة، قوي، الإنتخابات الرئاسية في الجزائر العهدة الرابعة وتدعيات المشهد، على الموقع الإلكتروني: <http://studies-aljazeera-net/ar/report/2014/05>، (2017/05/24).
48. جبهة القوى الاشتراكية، المؤتمر الخامس للأفاناس من أجل إعادة إجماع الوطن، على الموقع: www.ffa-dz.net (2017/07/17)

49. الشيمي، محمد نبيل، المعارضة السياسية في العالم العربي تأصيل وتقييم، على

الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show-ar-asp?aid=21068>

(2017/05/25)

50. عظيمي، أحمد، دور المعارضة في بناء الديمقراطية في الجزائر، على الموقع

الإلكتروني: <http://adimiahmed-over-blog.com/article-626842482.html>

(2017/06/20)

51. قيرة، عبد الرزاق، بوتفليقة آخر رئيس للجزائر بعهدات مفتوحة، على الموقع

الإلكتروني: <http://www.alaraabiya.net/ar/mob/worthafrica/algeria>

(2017/05/24).

52. المعارضة في الجزائر على الموقع:

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/487882.html>، (2017/06/21).

53. النتائج الكاملة للانتخابات المحلية 2012 حسب ما أعلن عنه وزير الداخلية،

على الموقع الإلكتروني: Rihanate.com/mode/5943 (2017/06/15)

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

1-الكتب:

54. Lauraneack and Jeanne Hey, generational change in foreign policy, analysis, in : Lauraneack and al (eds) : **Foreign Policy analysis** .new Jersey : Prentice Hall , 1995.

55. Naomi Chazan et al. (eds) : **Politics and society in contemporary Africa**. Colorado : Lynne Rynner Publishers, 1999.

56. Yaha, Abdelhafidh, **FFS contre dictature, de la résistance armée à l'opposition politique**, Alger : Edition Koukou ; Tome II, 1962-1990.

2-المقالات (المجلات، الجرائد)

57. Addi, LAHOUARI, **les partis politiques en Algérie** : revue de monde musulman et de la méditerranée, Tome 2, Le Maghreb, 111-112 (2006)

58.Hacen Ouali, **Déclaration de Karim Tabou, député et ancien premier secrétaire du FFS**, El Watan, journal quotidien algérien, n° 6573, mercredi 30 mai 2012.

59.Kamel Lakhdar-Chaouche : **Tourmente au FFS, le forcing des anciens** : L'Expression, quotidien algérien, mercredi 30 mai 2012, N° 3523.

3-القواميس

60.Tumbull Joanna. (eds) : **Oxford World Power Dictionary**, Oxford: Oxford University Press: 3rd edition, 2006, p.758.

4- الأطروحات، الرسائل والمذكرات الجامعية:

61.Kotze Joleen Steyn :**Theory building and democracy : an appraisal and analysis of the consolidation of democracy**: Doctorate Thesis, University of South Africa, November 2010.

5-المواقع الإلكترونية:

62.Front des Forces Socialistes, **Un programme de lutte pour redonner l'espoir**, p.10, sur le site :le lien du front des forces socialistes ,(consulté le 21 juillet 2017).

63.**le combat du FFS**, sur le site : **Le lien du front des forces socialistes**, (consulté le 28 juillet 2017).

64.Front de forces socialistes, **Sortie de crise, les propositions du FFS**, Sur le site :**www.ffs-dz.net** , (consulté le 26 juillet 2017).

65.**Quel avenir pour le front des forces socialistes ?** sur le site :**www.jeune indépendant.net** .(consulté le 9 juillet 2017).

ثالثا-المقابلات:

66. مقابلة مع سالم براهيمى: عضو سابق في المكتب الفدرالي لجهة القوى الاشتراكية، يوم 23 جويلية 2017.

67. مقابلة مع فريد بوعزيز: عضو سابق في المكتب الفدرالي ونائب في البرلمان عن جهة القوى الاشتراكية، يوم 23 جويلية 2017.

68. مقابلة مع موسى تندرزا، عضو في المجلس الوطني، سكرتير وطني سابق ورئيس اللجنة السياسية الاستراتيجية للمجلس الوطني لجهة القوى الاشتراكية، يوم 2017/08/18.

69. مقابلة مع يوسف ساحلي، عضو المكتب الفيدرالي لجهة القوى الاشتراكية يوم 18 جويلية 2017.

الفهرس

1 مقدمة

4 الإطار المنهجي، المفهومي والنظري.

الفصل الأول

المعارضة الحزبية والتحول الديمقراطي والعلاقة التي تربطهما

24.....المبحث الأول: المعارضة الحزبية.

24.....المطلب الأول: طبيعة المعارضة الحزبية:

27.....المطلب الثاني: أهداف المعارضة الحزبية.

30.....المطلب الثالث: أنواع المعارضة الحزبية وأساليبها

33.....المبحث الثاني: التحول الديمقراطي.

33.....المطلب الأول: عوامل التحول الديمقراطي.

41.....المطلب الثاني: مراحل وخطوات التحول الديمقراطي.

44.....المطلب الثالث: معوقات التحول الديمقراطي.

48.....المبحث الثالث: علاقة المعارضة الحزبية بالتحول الديمقراطي.

المطلب الأول: علاقة المعارضة الحزبية بالسلطة في مسار التحول الديمقراطي حسب أنماط

48.....التحول.

52.....المطلب الثاني: محددات الارتباط بين المعارضة الحزبية والتحول الديمقراطي.

الفصل الثاني

مكانة المعارضة الحزبية في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر (1989-2014)

58.....المبحث الأول: عوامل الانتقال الديمقراطي في الجزائر وبنية النظام السياسي الجزائري

58.....المطلب الأول: عوامل الانتقال الديمقراطي في الجزائر سنة 1989:

المطلب الثاني: تشكيلة النظام السياسي الجزائري بعد التحول الديمقراطي.....	68
المبحث الثاني: إسهام المعارضة الحزبية في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2014	79
المطلب الأول: دور المعارضة الحزبية في عملية التعبئة السياسية:.....	79
المطلب الثاني: دور المعارضة الحزبية في المشاركة في الانتخابات والحكومة من 1989	إلى 2014.....
المبحث الثالث: علاقة المعارضة الحزبية بمسار التحول الديمقراطي في الجزائر.....	97
المطلب الأول: علاقة المعارضة الحزبية بالسلطة في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر	97.....
المطلب الثاني: البيئة الداخلية للأحزاب وتأثيرها في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر	101.....

الفصل الثالث

مكانة حزب جبهة القوى الاشتراكية في مسار التحول الديمقراطي

في الجزائر من 1989-2014.....	106
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن حزب جبهة القوى الاشتراكية.....	108
المطلب الأول: تعريف حزب جبهة القوى الاشتراكية وبرنامجه.....	108
المطلب الثاني: ظروف نشأة جبهة القوى الاشتراكية وتطورها.....	113
المبحث الثاني: النضال السياسي لحزب جبهة القوى الاشتراكية.....	117
المطلب الأول: النضال السياسي للحزب قبل التعددية.....	117
المطلب الثاني: النضال السياسي للحزب بعد التعددية.....	120

125	المبحث الثالث: تأثير المعطيات الداخلية والخارجية على مسار الحزب السياسي.
125	المطلب الأول: تأثير المعطيات الداخلية على الحزب
129	المطلب الثاني: تأثير المعطيات الخارجية على الحزب
133	خاتمة
137	قائمة المراجع
146	الفهرس